بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

المقالة الاولى من الفن الخامس من الجملة الاولى وهي في البرهان من المنطق فصل في الكلام

على الغرض من هذا الفن لما كان تعلم المكتسب بالفكر والحاصل بغير اكتساب فكري قسمين احدهما التصديق والآخر التصور وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلا بقياس ما والمكتسب بالفكرة من التصور حاصلا بحد ما وكان كما ان التصديق على مراتب فمنه يقيني يعتقد معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل ان المصدق به لا يمكن ان لا يكون على ما هو عليه اذ كان لا يمكن زوال هذا الاعتقاد فيه ومنه شبيه باليقين وهو اما الذي انما يعتقد فيه اعتقاد واحد والاعتقاد الثاني الذي ذكرنا غير معتقد بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل بل بحيث لو عني ان ينبه عليه بطل استحكام التصديق الاول وان كان معتقدا كان جائز الزوال الا ان الاعتقاد الاول متقرر لا يعتقد معه بالفعل نقيضه امكان ومنه اقناعي ظني دون ذلك وهو ان الاعتقاد الاول ويكون معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل ان نقيضه ممكنا وان لم يعتقد هذا لان الذهن لا يعرض له وهو بالحقيقة مظنون كانت القياسات ايضا على مراتب فمنها ما يوقع اليقين وهو البرهان ومنه ما يوقع شبيه اليقين وهو اما القياس الجدلي واما القياس السوفسطيقي المغالطي ومنه ما يوقع ظنا غالبا وهو القياس الخطابي واما الشعري فلا يوقع تصديقا ولكن يوقع تخييلا محركا للنفس الى انقباض وانبساط بالمحاكاة لامور جميلة او قبيحة وايضا كان التصور المكتسب على مراتب فمنه تصور للشيء بالعوارض التي تخصه مجموعها او تعمه وغيره ومنه تصور للشيء بالمعاني الذاتية على وجه يخصه وحده او على وجه يعمه وغيره والتصور الذي يخصه من الذاتيات وحده اما من كمال حقيقته وجوده حتى تكون صورة معقولة موازية لصورته الموجودة اذ لم تشذ عنها شيء من معانيه الذاتية واما من شطر من حقيقته لا كلها كذلك الفصل للفصل الشيء في تميز الشيء ربما كان انما تميزه عن بعض دون بعض وان كان بالعرضيات فهو رسم ناقص وان كان انما تميزه عن الكل فان كان بالعرضيات فهو رسم تام وخصوصا ان كان الجنس قريبا فيه وان كان

بالذاتيات فهو عند الظاهريين من المنطقيين حد تام وعند المحصلين ان كان اشتمل على جميع الذاتيات اشتمالا لا يشذ منها شيء فهو حد تام وان كان شذ منها شيء فليس حدا تاما والذي الغرض في التحديد ان يحصل تمييز بالذاتيات فقط كان الامر الى قولك الانسان جسم ناطق مائت فليس هو وان تميز بالذاتيات بحد تام اذ له فصول اجناس متوسطة فكذلك ان كان اشتمل على فصول الاجناس المتوسطة وكان للشيء بعد فصول غيره فصول كثيرة وكان في واحد منها كفاية في التمييز لم يكن فيه وحده كفاية في تمام الحد بل يحتاج ان يذكر جملتها حتى يكون الحد الحقيقي فهذا ليس مما يخفى الحال فيه ايضا انه قول يعني به تميز للمطلوب الذات بل ما قال المعلم الاول في كتاب الجدل ان الحد دال على الماهية يعني الماهية كمال حقيقة الشيء التي بها هو ما هو وبها تم حصول ذاته ومتى الكتاب هو الذي يفيد المواد التي اذا اخذت حدودا وقياسا كان القياس موقعا لليقين وهو القياس البرهاني ويفيد المواد التي اذا جعلت اجزاء حد كان الحد موقعا للتصور التام ويصلح ان يجعل التصور نوع ما يفيد التصديق لان كل مصدق به متصور وليس كل متصور يصدق به فان معاني الالفاظ المفردة والالفاظ المركبة التي ليس تركيبها تركيب قول جازم كلها متصورة وليست يصدق بها لان الاقوال الجازمة قد يتصور ويصدق بها ولكن تكون ذلك من وجهين اما التصور فمن جهة ان معناها قائم في النفس كقولك الانسان حيوان واما التصديق فلان معناها مضاف الى حال الشيء في نفسه بانه كما تصورها انه كما حصلت منه صورة معقولة من نسبة او نعت بين حديها كذلك الحال الحد بها في الوجود وفي نفس الامر فاذا هذا هكذا فيشبه ان يكون التصديق بوجه ما تمام التصور ويكون سائر اصناف التصورات التي لا ينفع في التصديق مطرحة في العلوم وانما يطلب منها في العلوم ما يعين في التصديق فاذا كان هذا هكذا جوز ان يكون انما نسب هذا الكتاب الى القياس دون الحد بان سمي كتاب البرهان لهذا المعنى واما في الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا واذ ذكرنا غرض هذا الكتاب وانه افادة الطرق الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيقي فمنفعة الكتاب ظاهرة وهي التوصل الى العلوم اليقينية والحدود الحقيقية النافعة بل الضرورية لنا اذا شرعنا في استعمال هذه الآلة التي هي المنطق واخذنا نحصل بها العلوم النظرية والعملية

فصل في مرتبة كتاب البرهان في الفنون التي سلفت

سلف اكثرها على نهج الطبيعي من الترتيب فكان مكان الفن الذي في البسائط ان يتقدم على المركبات ومكان الفن الذي في البسائط التركيب الاول الجازم ان يتقدم على الذي في القياس وكان مكان الفن الذي في القياس المطلق ان يتقدم

فصل في أن كل تعليم وتعلم فبعلم قد سبق. التعليم والتعلم منه صناعي مثل تعلم
التجارة والصياغة وإنما يحصل بالمواظبة على استعمال أفعال تلك الصناعة ومنه تلقيني مثل
تلقين شعر ما أو لغة وإنما يحصل بالمواظبة على التلفظ بتلك الأصوات والألفاظ ليحصل ملكة
ومنه تأديبي وإنما يحصل بالمشورة على متعلم ومنه تقليدي وهو أن يألف الإنسان اعتقاد
رأي ما وإنما يحصل له من جهة الثقة بالمعلم ومنه تنبيهي كمن يعلم أن المغناطيس يجذب
الحديد لكنه غافل عنه فيقف ولا يفطن بذلك عند إحساس انجذاب الحديد فينبه عليه
فيقال له هذا هو المغناطيس الذي عرفت حاله فيتنبه ويزول عنه التعجب أو كمن يخاطب
بالأوائل فلا يفطن لها لتقصير العبارة أو في ذهنه فيحتال في تقريبها إليه ومنه أصناف أخر
وليس شيء منها بذهني أو فكري والذهني والفكري هو الذي يكتسب بقول مسموع أو معقول من
شأنه أن يوقع اعتقاداً أو رأياً لم يكن أو يوقع تصوراً لم يكن وهذا التعليم والتعلم الذهني قد
يكون بين اثنين وقد يكون من الإنسان واحد مع نفسه من جهتين فيكون من جهة ما يحدس بالحد
الأوسط في القياس معلماً ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس متعلماً والتعليم والتعلم بالذات
واحد وبالاعتبار اثنان فإن شيئاً واحداً وهو الاشتياق ما إلى اكتساب المجهول يسمى بالقياس
إلى الذي يحصل فيه تعلماً وبالقياس إلى الذي يحصل عنه وهو العلة الفاعلة تعليماً مثل التحرك والتحريك
وكل تعليم وتعلم ذهني وفكري فإنما يحصل بعلم قد سبق وذلك لأن التصديق والتصور الكائنين
بهما إنما يكونان بعد قول قد تقدم مسموع أو معقول ويجب أن يكون ذلك القول معلوماً أولاً
ويجب أن يكون معلوماً لا كيف اتفق بل من جهة ما شأنه أن يكون علماً ما بالمطلوب إن لم يكن بالفعل
فبالقوة أما التصديق فيتقدمه معلومات ثلاثة أحدها تصور المطلوب وإن لم يصدق به بعد والثاني
تصور القول الذي يتقدم عليه في المرتبة والثالث تصديق القول الذي يتقدم عليه في المرتبة هذه
الثلاثة المعلومات تصديق بالمطلوب وسواء جعلت القول الذي يتقدم عليه بالمرتبة قياساً أو
استقراء أو تمثيلاً أو ضميراً أو غير ذلك فلا بد من تقدمه أو مقدمات يحصل العلم بها من وجهين من التصور أولاً
والتصديق ثانياً حتى يكتسب بها تصديق لم يكن وأما التصور فيجب أن يتقدمه تصور أجزاء الحد أو

لا غير وفي الصناعات العملية أيضاً إنما يتوصل إلى التعليم والتعلم من علم متقدم كأن متعلم التجارة
يجب أن يعلم أولاً ما الخشب وما القدوم وينشر بالمنشار ويثقب بالمثقب وما أشبه هذا فإنه علم
لا قبل كل تعلم وتعليم ذهني حسي إلا أن الغرض في قولنا ذهني هو أن نفرق عن الحسي فإنه قد
يعلم أيضاً حسي عن علم قد سبق كمن أدرك شيئاً بالحس ثم نسيه فهو يطلبه ويتعرفه فيكون هذا
المطلب الثاني بعد علم سبق وهذا إنما ليس بحسي فإنه يشبه أن يكون التعليم والتعلم لا ينقال إلا
على ما يستفاد بالحس ولو أن إنساناً أرى إنساناً غيره شيئاً ما عرضه على حسه وأفاده إدراك
محسوس لم يكن عنده معرفته فإنه لا يقال لنفس ما فعل به الآخر إنه علمه شيئاً ولا يقال للمعلم
ذلك إنه تعلم شيئاً اللهم إلا أن يكون إنما أراه ليحدث له به ملكة صناعة وذلك إذا كان
ما أراه هو هيئة عمل وذلك لا باعتبار غير اعتباره كونه مدركاً لذلك من حيث هو محسوس ولا يشبه
أن يكون هذا أيضاً ليس تعليماً وتعلماً بل تعريفاً وتعرفاً وأن لا يكون إدراك الجزئيات علماً بل معرفة
وبعد ذلك فإن قوماً توهموا أن كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق ليس الغرض به أي سبق اتفق بل
يكون سبقاً نافعاً في هذا التعليم والتعلم وحاصل الوجود في هذا التعلم حصول العلة مع المعلول
وأما الإحساس الأول فليس شيئاً موصلاً إلى الإحساس الثاني ولا جزءاً من السبب الموصل إليه إلا
أن الثاني ما يفعله موجوداً معه وإن أريد أن يكون هذا الكلام على هذا التأويل كالصحيح فيجب أن
يجعل بدل التعليم والتعلم التعريف والتعرف أو يفهم من التعليم والتعلم التعريف ما لم يتواطأ عليه في
هذه الكتب بل ما يفهم من التعريف والتعرف ولا مشاحة في ذلك وقوم قالوا إن قول القائل
كل تعليم وتعلم ذهني ليس في صحة قول القائل كل تعليم وتعلم فكري فإن هذا القائل يكون قد أخرج بقوله
الفكري الحسي فهو لا يعرض لهم ما عرض لأولئك وشيء آخر وهو أن الذهني هو الذي يكتسب بالذهن
والذهن غير الحس فأي حاجة إلى ما يفصله عن الذي بالحس والذي عندي هو أن الذهني أصلح من
الفكري فإن الذهني أعم من الفكري والحدسي فالفكري هو الذي يكون بنوع من الطلب فيكون هناك
مطلوب ثم تحرك النفس إلى طلب الأوسط على الجهة المذكورة في كتاب القياس فلا يزال تسترض
الأمور المناسبة إلى أن يجد حداً أوسط وأما الحدسي فهو أن يكون المطلوب إذا سنح للذهن تمثل الحد

الاوسط عن مطلب وهذا كثيرا ما يكون او يكون احدى المقدمتين سانحة للذهن فيتضاف اليها
دفعة حدا ما اصغر واما اكبر ويتحلى نتيجة من غير فكر ولا طلب لها الفهمي فهو ان لا يكون للحد الاوسط حصل
بطلب ولا بتسح بل يسمع من معلم من خارج والذهن هو الذي يتلقى جميع هذا فان قال قايل ان الفهمي
هو فكري ايضا لان النفس عند ما يسمع تفكر فنقال له ان المعلم كلما اورد حدا للقياس فهم المتعلم من جهة
التصور كان ذلك دفعة ثم اذا انصاف ليحد اخر تحصلت مقدمة فان شك فيهما لم ينتفع بما قاله
المعلم الا ان يفكر في نفسه فيعلم فيكون هذا تعليما مركبا من قياس فهمي وفكري اذ هو قياس مركب وكل قياس
من جملة فهو تعليم منفرد وكلامنا في المفرد ولما ان يرجع الى المعلم فيفسد المعلم العلم بالقياس فيكون
العلم انما جامع القياس وكلامنا في ذلك القياس كهذا الكلام فاما ان يشك المتعلم فظاهر انا التصديق
بنفع التصور دفعة بلا فكرة وبالجملة يجب ان يفرد التعليم الذي نحن في اعتباره تعليما واحدا وقياسا
واحدا ولا ناخذ خلطا فان الخلط قد يجوز ان تركب من اصناف شتى فيتحد فيها ما يكون فهما دفعة وما هو
غير فهم ذهني وهنالك لا يكون اسماع فان عاد وفكر في نفسه فذلك تعلم من نفسه او عاد فاستفهم المعلم
اخرى وفهم فالتعلم هو الذي في هذه الكرة ثم قد تعلم ان الفكرة امر كالحركة للنفس ينتقل بها من شيء الى شيء
يتوجه نحو الاوساط فاذا لم يحصل في التعليم التعلم هذه الحركة على وجهها لم يكن هناك فكرة واذا كان كل تعليم
وتعلم للامور العقلية فهو اما على سبيل الفكر او الحدس او الفهم وليس ذلك في التصديق فقط بل وفي التصور
وكل ذلك فكري وذهني فقولهم تعليم وتعلم ذهني اصوب والشيء الذي اذا وقع التصديق به كان تصديقا
بالقوة لشيء اخر فهو اما ملزوم او معاند او كلي فوقه او جزوي تحته او جزوي معه والملزوم اذا علم
بالفعل كان ذلك العلم بالقوة بلازمه وذلك بالقياس الاستثنائي من شرطيات متصلة والمعاند اذا
علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بمعانده عند وضعه او وضعه عند رفع ذلك وذلك بالقياس
الاستثنائي من شرطيات منفصلة والكلي اذا علم وجود حكم عليه من ايجاب او سلب بالفعل كان ذلك
علما بالقوة بالجزوي الذي تحته بطريق القياس اي اذا علم وجود حكم عليه بالايجاب او السلب كان ذلك ظنا بالقوة
على الكلي الذي فوقه ان كان المعلوم حكما في بعض الجزويات وذلك الاستقراء الناقص او كان علما بالقوة
بالكلي الذي فوقه ان كان المعلوم حكما بكل جزوي وذلك بالاستقراء التام والجزوي اذا علم وجود حكم عليه ظن

بالقوة اذ كذلك في جزوي يتناوله في معنى وذلك بالتمثيل فاذن كل صنف من العلم والظن المكتسب
اذا كان اكتسابا ذهنيا فهو بعلم او ظن سابق سواء كان بتعلم من الغير او استنباط من
النفس وليست هذه كلها سواء في كونها علما بالقوة بل قوة بعضها اقرب وقوة بعضها ابعد
فان اللازم ليس متضمنا في الملزوم اذا لم يكن لزومه على سبيل بعض وجمل واما اذا قلنا كل ب ا فنقتضي
هذا القول كل واحد مما تحت ب ومما يوصف ب ويوضع له فهو ا فقد تضمنا موضعات ب
في هذا الحكم فهذه المعرفة بالقوة التي كانها فعل والعلم بان الاوسط موجود للاصغر ليس علما
بالقوة لان الاكبر موجود له اذا كان الاكبر مجهولا فان كون الاكبر للاصغر ليس مندرجا في كون ا ليس
للاوسط كانه محصور تحته بل الامر بالعكس فاما اذا علمت ان كل ب ا فقد علمت ان كل موصوف
ب هو ا فدخلت في الموصوفات ب فاما اذا علمت ان كل ج ب فلم يدخل ا الذي هو محمول
على ب في هذا لا بالفعل ولا بالقوة لان قولنا كل ب ا معناه كل موصوف ب وداخل تحت ب فهو ا
وليس قولك كل ج ب معناه كل ج محمول ب اذ الكلية في جنب الموضوع فان قال قايل انه اذا
كان كل ج ب كان ج موصوفا بكل محمول ب فذلك وان كان حقا فليس مفهوم نفس اللفظ بل هو
لازم عنه واذا قلت كل ب ا فمعناه كل موضوع تحت ب وليس يجب ان يكون نظن ان هذا السبق هو في
الزمان بل بالذات فمن الاشياء ما نعرفها الان بالفعل اذا كانت معنا معرفة قديمة بالقوة التي كانها
فعل وتكون تلك المعرفة قد سبقت بالزمان وبعضها انما نعرفها مع العلم الحاصل الكبير ان نعلم الذي لو
سبق في الزمان لكان علما بالقوة القريبة جدا ومثال ذلك اذا فرضت حدا اكبر واوسط واصغر وكان
الاوسط حاصل الوجود للاصغر وانت تنظر هل الاكبر للاوسط لينتج منه الاكبر للاصغر واذا بان لك انه
للاوسط بان لك في الحال انه للاصغر لم يحتج ان تنظر شيئا وان تنظر في الية الاصغر مع الاوسط بل
يتبين الامران معا في الزمان ولم يحتج ان يطلب بعد وجدك الاكبر للاوسط انه موجود للاصغر ولا
في اقصر جزء من الزمان لو كان لكن هذا العلم السابق انما هو سابق بالذات والطلب يتوجه اولا
بالذات وهكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع **فصل** في تعديد مبادي القياسات
علم ثم ان مبادي القياسات كلها اما ان تكون امورا مصدقا بها والتي لا تصديق بها انما تجري مجرى المصدق

بما يسبب تاثيرا يكون منها في النفس يقوم ذلك التاثير من جهة ما يقع به التصديق لم ينتفع بها في القياسات

اصلا والذي يفعل هذا الفعل هي المخيلات فانها تقبض النفس عن امور وتبسطها نحو امور

مثل ما يفعله الشي المصدق به فيقوم مع التكذيب بها مقام ما الهاصدق به كمن تقول للعسل

انه مرة مقية فيتنفر عنه النفس مع التكذيب بما قيل كما تنفر عنه مع التصديق او قريبا من ذلك

وكما يقال ان هذا المطبوخ المسهل هو في حكم الشراب ويعيان تخيله شراب الحلو يسهل عليك شربه فيتخيل

ذلك فيسهل عليه تناوله مع التكذيب به فهذا الواحد هو مبدا للقياسات الشعرية ومنافع القياسات

الشعرية عند الجمهور في الامور الجزوية قريبة من منافع القياسات المعقودة من المصدقات التي تولف منها

قياسات في الامور الجزوية اذ كان الغرض في ايقاع التصديق فيما هو تغرير النفس على انقباض او انبساط او

سكوت عنهما واذ كان التخيل من شانه ان يفعل ذلك قام مقامه على ان اكثر عوام الناس اطوع للتخيل منهم

للتصديق فهذا قسم واما القسم الذي فيه التصديق فاما ان يكون التصديق به على وجه ضرورة او على وجه

تسليم التخلي في النفس معاندة او على وجه ظن غالب الذي على وجه ضرورة فاما ان يكون ضرورة ظاهرة

وذلك بالحس او بالتجربة او بالتواتر او تكون ضرورة باطنة والضرورة الباطنة اما ان تكون عن العقل واما

ان تكون خارجة عن العقل ولقوة اخرى غير العقل فاما الذي عن العقل فاما ان يكون عن مجرد العقل او عن

العقل مستعينا فيه بشي والذي عن مجرد العقل فهو الاولي الواجب قبوله كقولنا الكل اعظم من الجزء

اما الذي عن العقل مع الاستعانة بشي فاما ان يكون المعين غير غريزي في العقل فيكون هذا التصديق

واقعا مكتسبا فيكون بعد المبادي وكلامنا في المبادي واما ان يكون المعين غريزيا في العقل حاضرا وهو

الذي يكون معلوما بقياس حده الاوسط موجود فكلما احضر المطلوب بطرفيه من حديه الاكبر والاصغر

هذا الوسط سنحا للعقل من غير حاجة الى كسب وهذا مثل قولنا ان كل اربعة زوج فانه من فهم الاربعة وفهم

الزوج مثل له ان الاربعة زوج فانه في الحال تتمثل انه منقسم بمتساويين وكذلك كلما عن للذهن الاربعة مثل

الاثنان شيء في الحال انها ضعفه لتمثل الحد الاوسط واما اذا كان بدل ذلك ستة وثلاثين او عدد اخر فتفتقر

الذهن الى طلب الاوسط فهذا القسم الاول يسمى مقدمة فطرية القياس واما الذي هو خارج عن العقل

فهو احكام القوة الوهمية التي تحكم بها جزما وبالضرورة اذ كانت تلك الاحكام في امور ليس عنها للعقل حكم

اولي وتلك الامور مع ذلك خارجة عن المحسوسات فيضطر الوهم النفس الى حكم ضروري فيها كاذب اذ جعلها

في احكام ما يحس مثل حكم النفس في اول ما تجد جزما وقبل ان تتثقف بالاراء والنظر ان كل موجود فهو في مكان

او في حيز مشار اليه وان الشي الذي ليس في داخل العالم ولا في خارجه فليس بموجود فان النفس تحكم

بهذا بالضرورة ولا يكون العقل هو الموجب لهذا ولكن يكون باكلاء عن هذا ثم اذا انظر العقل النظر

الذي يخصه والف قياسات من مقدمات مشتركة القبول بين العقل وبين قوى اخرى ان كان

لها حكم في القبول والتسليم اصلا ان للمحسوسات مبادي مخالفة للمحسوسات فاذا انتهى النظر الى النتيجة

ما نعت القوة التي تحكم الحكم المذكور فيعلم انها كاذبة ضرورية وان فطرتها او ضرورتها غير الضرورة

العقلية وان كان ضرورية قوية في اول الامر واول ما يكذبها انها تعينها الى ان تحل في الوهم وبعد ذلك

فانه قد يصعب عليها التميز بين الصورتين الا ان ينظر في موضوع المطلوب ومحموله فان كان شيئا

من المحسوس او خارجا عنه وكانت الضرورة تدعو الى جعله على صورة محسوسة ثم لم يلتفت اليها الى نظر الى الحس

والموجود والشي والعلة والمبدا والكلي والجزوي والنهاية وما اشبه ذلك كلها خارجة عن امور المحسوسات وحقائق

النوعيات ايضا مثل حقيقة الانسان فانها مما لا تتخيل البتة ولا تمثل في الوهم ابدا بل انما تنالها العقل او كذلك

كل حقيقة كلية من حقائق نوعيات الامور المحسوسة فضلا عن العقلية كما سيتبين ذلك في موضعه فمبادي الوهم

التي من جنس المدركات بالضرورة هي من هذا التي يدرك ويصدق بها بالضرورة الحقيقية دون تلك الوهمية

فهذا ولما ما يكون على سبيل التسليم فاما ان يكون على سبيل تسليم صواب او ما على سبيل تسليم غلط وما الذي

على سبيل تسليم صواب فهو اما على سبيل تسليم مشترك فيه واما على سبيل تسليم من واحد خاص فيكون ذلك نافعا

في القياس الذي يخاطب به ذلك الواحد الخاص ولا يكون التصديق به مما يتجه نحو المخاطب القياس الى غير

المخاطب فلا ينتفع به المخاطب في القياس فيما بينه وبين نفسه البتة انتفاعا حقيقيا او بحجة والذي على سبيل

تسليم مشترك فيه اما ان يكون رايا يستند الى طايفة او يكون رايا لا يستند الى طايفة بل يكون متعارفا في الكل

كلهم يقبلونه وقد تواطوا عليه فهم لا يخلونه محل الشك وان كان منها ما اذا اعتبر المميز وجعل نفسه كانه حصل في

العالم دفعة وهو مميز ولم يعود شيئا ولم يؤدب ولم يلتفت الى حاكم غير العقل ولم ينفعل عن الحياء والخجل

حكمه بخلقية لا عقليا ولم ينظر الى موجب مصلحتهم فيكون توسط لا بضرورة واعرض عن الاستقرا ايضا فيكون

توسط ولم يلتفت الى انه هل يتفق عليه شيء واذا اغفل هذا كله ورام ان يشكك نفسه فيه امكنه
الشك كقولهم ان العدل جميل وان الظلم قبيح وان شكر المنعم واجب فان هذه مشهورات مقبولة
وان كانت صادقة وصدقها ليس مما يتبين بفطرة العقل المنزل المنزلة المذكورة بل المشهورات
هذه وامثالها منها ما هو صادق بشرط دقيق لا يفطن له الجمهور ولا يبعد ان يكون في المشهورات
كاذب والسبب في اعتقاد المشهورات احد ما تقدم شأنها بالاحتراز عنه عند تمثيلها في الذهن امتحان
فهذه هي المشهورات المطلقة واما التي تستند الى طائفة فمثل ما تستند الى اهل والى
ارباب صناعة وتسمى مشهورات محدودة ومثل ما تستند الى واحد او اثنين او عدد محصور
يوثق به ويخص باسم المقبولات واعلم ان جميع الاوليات ايضا مشهورة ولا ينعكس كما ان جميع المصدق
بها تتخيل ويحرك التخييل ولا ينعكس واما المصدق بها على سبيل تسليم غلط فهو ان يسلم المسلم
على انه امر اخر المشابه اياه ومشاركة في لفظ او معنى على ما سنبين موضعه وهو المقدمات
المشبهة كمن يقول لكل عين باصرة ويكون ذلك مسلما له من حيث يفهم منه احد معاني الاسم المشترك
ويأخذ بدله آخر بحسبه انه المسلم او يقصد به مغالطة حتى يقع في ان نطق غيره ان الدينار عين
وكذلك من يسلم ان كل مسكر خمر واخذ بدله ما يسكر بالقوة وهذه هي المقدمات المشبهة فاما المظنونات
فهي التي يظن ظنا من غير وقوع اعتقاد جزم وذلك اما لمشابهتها الامور المشهورة فيكون
مشهورة في بادي الرأي الغير المتعقب فاذا تعقبت علم انها غير مشهورة مثل قولهم انصر اخاك ظالما
او مظلوما فان هذا اذا تعقب كان المشهور انه لا يجوز ان ينصر الظالم اخا كان او ولدا لكنه في
الحال يفعل فعله الى ان يتعقب واما ان يقع بها الظن على سبيل القبول من ثقة واما ان يقع الظن
بها من جهات اخرى ليس لاخذها على انها مشهورات كما روي عن ... فيظن ظنا به وهذه
المظنونات انما ينتفع في المقاييس من حيث ان بها اعتقاد الا من حيث ان يقابلها تختلج في النفس فاذا
جميع المشهورات وما سلف ذكره معها نافع ايضا من حيث ينتفع هي لانها معتقدة في صناعة جاز استعمال
المذكورات قبلها كلها وكذلك المشهورات انما ينتفع بها لا من حيث انها لا يجوز ان يتشكك فيها
بل من حيث هي مستند اعتقاد الاختلاج مقابله فيكون ما قبلها من الامور الضرورية اذا اعتقدت كذلك

نافعة نفعها فيصلح استعمال الناتج يصلح استعمال تلك واما الضروريات الوهمية فانها بالحري ان
يكون اقوى من المشهورات لا في النفع بل في شدة اذعان النفس الغير المقومة لها فربما تعصت مشهورة
وربما صارت شنيعة فيكون كاذبة شنيعة معا ويكون جيرو بها شنيعة ليست بسبب ما يدعو اليه
من الغرائز والاخلاق والمصالح بل لما يدعو اليه العقل فاذن مبادي القياسات مخيلات و
محسوسات ومجربات ومتواترات واوليات ومقدمات فطرية القياسات ووهميات و
مشهورات محدودة ومسلمات ومقبولات ومشبهات ومشهورات في بادي الرأي الغير المتعقب و
مظنونات فهي اربعة عشر صنفا وههنا قسم من مبادي المقاييس وهي التي ليست مبادي من جهة القياس
نفسه فان اقسام التي تكون من جهة المقاييس نفسه فان اقسام التي هي ما قلناه ولكن هي مبادي من جهة التعليم
وهو ان يكلف المعلم المتعلم تسليم شيء ووضعه ليبنى عليه بيان شيء آخر فيسلمه ويضعه وهذه هي الامور التي
تسمى اصولا موضوعة ومصادرات **فصل** في المطالب وما يتصل بها وفي ذلك بيان المعاني
التي هي مبادي العلوم واصناف الحدود الوسطى ان المطالب بحسب ما يحتاج اليه ههنا فانها بالقسمة الاولى
ثلثة وبالقسمة الثانية ستة اما بالقسمة الاولى فطلب ما ومطلب هل ومطلب لم ومطلب ما على قسمين احدهما يطلب
به معنى الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقاء والثاني يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الحركة وما المكان ومطلب هل
على قسمين احدهما بسيط وهو يطلب هل الشيء موجود مطلقا او ليس موجودا كقولنا هل يكون الوجود رابطة لا محمولا
كقولك هل الانسان موجود حيوانا او ليس موجود حيوانا ومطلب لم على قسمين اما بحسب القول وهو الذي يطلب
الحد الاوسط وهو علة لاعتقاد القول والتصديق في قياس ينتج مطلوبا واما بحسب الامر في نفسه وهو يطلب علة
وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا او وجوده بحال ما واما مطلب اي وكيف وكم واين
ومتى وغير ذلك فهي راجعة بوجه ما الى الهلية المركبة فان اراد احد ان يكثر المطالب بتبديد هذه فليفعل الا
ان المطالب العلمية الذاتية هي تلك لكن مطلب اي ابسط هذه البواقي واشد دلالة على المطلوب به فانما
يميز الشيء بما يخصه وذلك اوسع مذهبا واعرض مما لو ان احدا ان يجعل مطلب اي شاملا بوجه على مطالب
كيف وكم واين وغير ذلك فليفعل فحينئذ تكون مطلبا هل ولم يطلبان التصديق ومطلبا ما واي
يطلبان التصور ومطلب ما الذي بحسب الاسم متقدم لكل مطلب واما مطلب ما الذي بحسب

يحقق الامر في نفسه فتأخر عن مطلب هل البسيط فان الذي يطلب ما ذات الحركة وما الزمان فانما يطلب ما
هو موجود عنده واما ان طلب احد هل حركة او هل زمان او هل خلا او هل اثر موجود فيجب ان يكون تقدم
اولا ما يدل عليه هذه الاسامي فانه يمكن ان يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم هل ذات المدلول عليه موجود او غير
موجود وان كان الحد انما هو بالحقيقة للموجود لكن لا يوقف في اول الامر ان هذا القول حد مجازي
للاسم او حقيقي يجب للذات لا بعد ان نعرف ان الذات موجودة ولذلك يوضع في التعاليم حدود واشياء
لم يبرهن على وجودها بعد كالمثلث والمربع واشكال اخرى حدت في اول كتاب اسطقسات الهندسة
فكان تحد بحسب شرح الاسم ثم اثبت وجودها بعد فصار الحد ليس بحسب الاسم بل بحسب الذات بل صار
حدا بالحقيقة ويجب ان يعلم ان الفرق بين الذي نفهم من الاسم بالجملة والذي نفهم من الحد بالتفصيل غير قليل
فكل انسان اذا خوطب باسم فهم منه ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد
فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فيكون احدهما عرفيا والثاني كما كان الحس يعرف والعقل يعلم
ومبادي العلوم تختلف في تقدمها على العلوم والتصديق في التعاليم بها ففي بعض مبادي العلوم انما يوضع
ان الامر موجود او غير موجود فقط لان الضرورة تدعو الى هذا المقدار كقولنا ان الامر لا يخرج عن طرفي النقيض
او ان الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وفي بعضها انما يوضع او يؤخذ ما يدل عليه الاسم كما ذكرناه من حال
المثلث والمربع المذكورين في فاتحة كتاب الاسطقسات ثم من بعد ذلك يبين وجوده وفي بعضها يحتاج
ان نضع الامرين جميعا مثل الوحدة في فاتحة علم العدد حتى يستقصى بعدها فنقول الامور التي تذكر في المبادي
منها معان مركبة ومنها معان مفردة والمعاني المركبة انما يليق بها ان يستعمل فيها التصديق لا ان تعطى لها الحدود
فان التركيب الخبري للتصديق واما الحدود فللمعاني المفردة وما في حكم المفردة والقضايا المتعارفة والاصول الموضوعة
تركيبية فاذن لا يتحقق فيها معنى اعطاء الحد والماهية ولا بد من ان يشتغل بالهلية ليس بها غيرها فقد حصل من هذا ان
هذا القسم من المبادي يوضع بالهلية واما المعاني المفردة فمنها ما هي اعراض موضوع الصناعة فلما كان ذاتيا
من اعراض موضوع الصناعة وآثاره فهي التي تطلب في الصناعة فيصح ان يوضع وجودها وليس وجودها الا للموضوع
فيكون النظر في انها موجودة فاذن اثبات وجودها الى تلك الصناعة فهذه لا يجوز ان يكون بينة الوجود لموضوع الصناعة لتلك الصناعة
وذلك هو النظر في انها موجودة بحمول الموضوع الصناعة اذ موضوع الصناعة كما سنبين لك من بعد هو ما يؤخذ في حدها وجودها ان يكون

لم واذ هذه في الصناعة المستعملة لموضوعها غير بينة الوجود وانما يطلب وجودها الموضوع الصناعة
بل وجودها مطلوب في تلك الصناعة فيستحيل ان يفرض وجودها مطلقا فيستحيل ان يفرض
وجودها في المبادي واذا لا بد من ان نفهم حدودها فيجب ان يوضع حدودها في المبادي فهذا
القسم حدودها في المبادي دون وجودها واما ما كان من المفردات داخلا في جملة الموضوع
فلا بد من ان يفهم ولا بد من ان يعرف بوجودها وانها حقيقة فانها ان لم يفهم ماهيتها لم يمكن ان تعرف
شيء من اعراضها وان لم يوضع وجودها فكيف يطلب وجود شيء لها وان ... في التعاليم البرهانية الاشياء
في الصناعة والداخلة في الصناعة اما الموضوع الذي للصناعة وما هو منه واما الحكام للموضوع
فاذن بعض المفردات يوضع حدودها في المبادي دون وجودها وبعضها يوضع حدودها ووجودها
واذ ساحلا(؟) المفرد مركب والمركب النافع في العلوم قضية والقضية انما يوضع وجودها لا محالة دون حدها
وعلى ما ملنا(؟) تبين من جميع ذلك ان من الامور ما يوضع بهليته فقط ومنها ما يوضع بماهيته ومنها ما يوضع
بهليته وماهيته واما مطلب لم فانه على كل حال متأخر عن المطلبين معا فان ما لم يتصور معناه فان طلب لم
فيه محال وما تصور ايضا معناه وانه ما هو وما معنى الاسم الدال عليه ولم يعلم انه موجود او غير موجود
اي على الاطلاق فان طلب لم فيه ايضا محال ولكن طلب لم الذي بحسب القول ربما كان متقدما على طلب لم الذي
بحسب الامر في نفسه فربما صح عندنا بقياس ان ح ب ولا ندري العلة في نفس الوجود لكون ح ب فيكون قد
علمنا ان ... نعتقد ان ح ب ولم نعلم انه لم كان ح ب في نفس الامر وربما كان مطلب لم بحسب الامر في نفسه غير
مفتقر الى تقدم مطلب لم الذي بحسب القول وذلك اذا كان الشيء بينا بنفسه بالحس وانما علته خفية مثل
جذب المغناطيس للحديد فان ذلك ليس يمكن ان يشك فيثبت بقياس او يطلب لم حتى يعطى الحد
الاوسط فيه ولكن اذا اصيب بالحس خطر بالبال طلب لم فيطلب بالحس لم صار المغناطيس يجذب الحديد
فيطلب علة الامر في نفسه لا علة التصديق به وكثيرا ما يتفق ان يكون الحد الاوسط في القياس هو علة
القياس علة الامر في نفسه فيكون قد اجتمع المطلبان معا في آن واحد
المجهولات من المعلومات كل مطلب من هذه فانما يتوصل الى نيله بامور موجودة حاصلة لكن ههنا ...
ان المعدوم الذات المحال الوجود كيف يتصور اذا سئل منه ما هو حتى يطلب بعد ذلك هل هو

فانه لم يحصل له في النفس معنى كيف يحكم عليه بانه حاصل او غير حاصل والمحال لا صورة له في الوجود فكيف يوجد
عنه صورة في الذهن يكون ذلك التصور بمعناه فنقول جوابه ان هذا المحال اما ان يكون مفردا او مركبا
فيه ولا تفصيل فلا يمكن ان يتصور البتة الا بنوع من المناسبة بالموجود وبالنسبة اليه كقولنا الخلاء
يتصور بانه لله كالمحال البارد فيكون المحال يتصور بتصور امر ممكن ينسب اليه المحال ويشبه به والمفرد
فلا يكون متصورا ولا معقولا لا ذات له واما الذي فيه تركيب ما وتفصيل مثل عنز ايل وعنقا وانسان يطير
فانما يتصور او لا بتفاصيله التي هي غير محالة ثم يتصور لتلك التفاصيل اقتران على قياس الاقتران الموجود
في تفاصيل الاشياء الموجودة المركبة الذوات فيكون هناك اشياء ثلثة اثنان منها يوجد كل واحد من افراده
والثالث تاليف بينهما هو من جهة ما هو تاليف متصور بسبب ان التاليف من جهة ما هو تاليف من جملة
ما يوجد فعلى هذا النحو يعطي معنى دلالة اسم المعدوم فيكون المعدوم انما يتصور لتصور متقدم للموجودات
الا انه اذا كان حصل عندنا حكم على كلي او حصول اما بنفسه مثل ان كل انسان حيوان والكل اعظم
من الجزء او بينا باستقراء او تجربة على الوجوه التي يصدق بها الاشياء من غير استعانة بقياس فهذا علمنا
اذا عرفنا ان كل انسان حيوان ولكن جهلناه بالفعل فلا يعرف مثلا ان زيد الذي بالهند حيوان او انما جهلنا
بالفعل لانه يحتاج الى ان يجمع لنا الى هذا العلم علم اخر وعلمان اخران حتى يخرج الذي بالقوة الى الفعل
انه يجب ان نعلم ان زيدا موجود وان نعلم انه موجود انسانا فاذا حصل لنا بالحس عرفنا انه موجود وانه انسان
من غير ان كان مطلوبا او متعلما واقترن به العلم كان عندنا حاصلا ايضا بغير قياس اقترانا على التاليف الذي
من شانه ان يحيث بالذات علما ثالثا علمنا ان زيدا حيوان فيكون عن معرفة وعن علم اجتمعا حدث لنا علم
المعرفة بينهما هو ما كان من الحس والعلم ما كان من العقل والمعرفة حدثت في الحال والعلم كان معنا فيهما وهذا
الذي حصل منهما فقد يجوز ان يكون مما كان لنا مطلوبا وطلبنا مباديه الموصلة اليه ويجوز ان يكون شيئا
التفتنا اليه اتفاقا للموافاة اسبابه من غير طلب ومع ذلك فيجب ان يتقدم تصور المطلوب مبادية على كل
حال ومن يتفق ان لا يكون هكذا بل يكون الحكم على الكلي حاصلا عندنا بقياس والحكم على الجزوي حاصلا بقياس
اخر فاذا اجتمعا حصل العلم الثالث ولكن وان كان كذلك فان القياسات الاولى يكون من مقدمات بينة
بنفسها او يكتسبها بالاستقراء او التجربة والحس من غير قياس على ما يوضح بعد ثم ان التاليف فيكون

هل يعلم ان كل اثنين زوج ومعلوم ان جوابه اني اعلم ذلك فيعود ويقول هل الذي في يدي زوج او فرد
وعدد الناس الذين بمدينة كذا زوج او فرد فان اجيب بانا لا نعلم ذلك عاد فقال فلستم تعرفون ان
كل اثنين عدد زوج فان هذا في يدي اثنان ولم تعرفوا انه زوج وقد قيل في التعليم ان قوما اجابوا عن هذا
الجواب بجواب غير مستقيم فقالوا نحن انما نعرف ان كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا الجواب فاسد فانا نعرف ان كل اثنين
موجود عرفناه او لم نعرف فهو زوج فنقول بل الجواب عن هذا انا لم نقل انا نعرف كل اثنين زوج فانا
لم نعرف انه اثنين فانه زوجا انتقض قولنا وايضا لم نقل انا نعرف من كل شي هو اثنان انه اثنان فنعرف انه زوج
وكنا احد قولين اما ان كل اثنين عرفناه فانا نعرف انه زوج او كل اثنين في نفسه عرفناه او لم نعرفه فهو في
نفسه زوج فاما القسم الاول فلا ينتقض بالشبهة التي اوردت واما الوجه الثاني فهو معرفة عامية لا يناقضها
الجهل الخاص بانا وان لم نعلم ان الذي في يد فلان زوج او ليس بزوج فعلمنا ان كل اثنين فهو في نفسه زوج
ثابت غير باطل واما جهلنا فانه داخل في علمنا بالقوة لا بالفعل فالجهل الذي لا يكون جهلا بالفعل اما
عندنا واذا حصل عندنا ان الذي في يده اثنان فذكرنا المعلوم الذي كان عندنا عرفنا في الحال ان الذي في
يده زوج واذن مجهولنا غير معلومنا وليس اذا لم نعرف ان شيئا ما هو زوج ام لا لانا لا نعرف انه اثنان ام لا
بطل ذلك ان نعلم ان كل ما هو اثنان فهو زوج فكن قد علمنا ايضا ان ذلك زوج من وجه فبهذا تنحل ذلك
الشك وقد ذكران ما ناس الذي خاطب سقراط في ابطال التعليم والتعلم قال له ان الطالب علما ما اما ان يكون طالبا لما
يعلم فيكون طلبه باطلا واما ان يكون طالبا لما يجهله فكيف يعلمه اذا اصابه كمن يطلب عبدا ابقا لا يعرفه فانه اذا وجده
لم يعرفه فتكلف سقراط في مناقضته ان عرض عليه ما خذ بان شكل هندسي فقرر عنده ان المجهول كيف يصاد بالعلوم
بعد ان كان مجهولا وليس ذلك بكلام منطقي لانه يبين ان ذلك ممكن فاتى بقياس انتج امكان ما كان الشبهة
قياس انتج غير امكانه ولم يحل الشبهة واما افلاطون فانه تكلف حل الشبهة فقال ان التعليم تذكر يحاول به تلك الشبهة
تصير المطلوب قد كان معلوما قبل الطلب وقبل الاصابة ولكن انما كان نطلب لذكان وقد نسي فتبادي الى البحث
تذكر وتعلم فكرت انما علم الطالب ما كان علمه فكان افلاطون قد ادعى للشبهة وطلب الخلاص منها فوقع في محال
وهذا شي كنا قد استقصينا كشفه في تخليصنا الكتاب الذي في القياس ونحن مع ذلك فنقول ان المطلوب
لو كان معلوما التام من كل جهة ما كنا نطلبه ولو كان مجهولا التام من كل جهة ما كنا نطلبه فهو معلوم من وجه ومجهول من وجه

مجهول من وجه فهو معلوم لنا بالتصور بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة وانما هو مجهول لنا من حيث
حيث هو مخصوص بالفعل وان كان معلوما لا يخص ايضا بالفعل واذا سبق منا العلم بان كل ما هو كذا
فهو كذا من غير طلب بل بفطرة عقل او حس او غير ذلك من الوجوه فقد احطنا بالقوة علما باشياء
كثيرة فلما شاهدنا بالحس بعض تلك الجزئيات من غير طلب فانه في الحال يدخل بالفعل تحت العلم الاول و
هذا يحاذي من وجه ما اورد من مثال الابق حذو الجنون فانا نعلم المطلوب بالتصور او كالا يعلم
الابق بالتصور او لا نعلم ما قبله مما يوصل الى معرفته بالتصديق كما يعلم الطريق قبل حصر مكان العبد
الابق فاذا سلكنا السبيل الى المطلوب وكان عندنا انه تصور لذاته سابق وطريق يوصل اليه فاذا
انتهينا اليه فانا حينئذ نكون ادركنا المطلوب كما اذا سلكنا السبيل الى الابق وكان عندنا
تصور سابق لذاته وطريق يتوصل اليه فاذا انتهينا اليه وقفناه ولو انا كنا لم نشاهد الابق البتة ولكن
تصورنا له علامة كان من يكون على تلك العلامة فهو ابق ثم اذا انضم الى ذلك تعلم واقع لا يكتسب
بل اتفاقا بالمشاهدة او واقع بكسب وطلب وامتحان وتعرف فوجدنا تلك العلامة على عبد علمنا انه
اتفقنا فتكون العلامة كالحد الاوسط في القياس واتفاقنا لتلك العلامة في عبد كحصول الصغرى
علمنا بان كل من به تلك العلامة فهو ابق كحصول الكبرى تقدما عندنا فوجدنا الابق كالنتيجة وهذا
الابق ايضا لم يكن معلوما لنا من كل وجه التصور مجهولا من جهة ما هو معلوم فاذا علمنا وظفرنا به حدث لنا
بالطلب علم فيهم لكن وانما حدث باجتماع سببين للعلم احدهما السبيل وسلوكها اليه والثاني وقوع
الحس عليه كذلك المطلوبات المجهولة يعرض باجتماع شيئين احدهما شي متقدم عندنا وهو ان كل
وهو نظير السبب الاول في مثال الابق والثاني امر واقع في الحال وهو معرفتنا ان ح ب بالحس وهو نظير
الثاني في مثال الابق وكان السببين هناك موجبان لادراك الابق فكذلك السببان ههنا موجبان
لادراك المطلوب وليس ما صادر عليه ان كل ما لم يعلم من كل وجه فلا يعلم اذا اصيب بل كل ما جهل من كل
وجه فهو الذي لا يعلم اذا اصيب فاما اذا كان فاعلم لو العلم بعلمنا المطلوب بالقوة فهو كالعلامة لو انما
يحتاج الى قران شي به يخرجها الى الفعل فكما تعرض به ذلك المخرج الى الفعل حصل المطلوب فاذا قد تقرر انه
يكون بالتعليم والتعلم الذهني وان ذلك انما يحصل بعلم سابق فيجب ان يكون عندنا مبادي اولى للتصديق

ومبادي اولى للتصور ولو لم يكن كل تعليم وتعلم بعلم سابق لذهب الامر الى غير النهاية فلم يكن تعليم
وتعلم بل لا محالة يجب ان يكون عندنا امور مصدق بها بلا واسطة وامور متصورة بلا واسطة وان
يكون هي المبادي الاول للتصديق والتصور ولنبدا بمبادي التصديق ولنشتغل اولا بمبادي التصديق
في البرهان المطلق وفي قسميه اللذين احدهما برهان لم والاخر برهان ان
اليقيني
ويسمى دليلا لنفصل اولا وجوه العلم المكتسب فنقد نقال مكتسب للتصور الواقع بالحدود والمصادرات
والاوضاع التي تصح بها العلوم ويقال لكل تصديق حتى يوقع من قياس منتج ان كل كذا كذا او ليس كذا
ويقال لما كان اخص من هذا قياس يوقع التصديق بان كذا ويوقع ايضا تصديقا بانه لا يمكن ان
لا يكون كذا ومعلوم ان بين التصديقين فرقا فان الفاتح الطلقة يعلم انها كذا او لا يكون منها
بانها لا يمكن ان لا يكون كذلك الا اذا اخذ المطلق عاما للضروري ما دام الذات موجودا الموضوع موجودا
على ما وضع به وللموجود الغير الضروري باحد الوجهين ثم علم وجه الضرورة بعد علم وجه الاطلاق وذلك
نظر ثان فالعلم الذي هو بالحقيقة يقين هو الذي يعتقد فيه ان كذا كذا ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون
كذا اعتقادا لا يمكن ان يزول فان قيل للتصديق الواقع ان كذا كذا امن غير ان يقترن به التصديق
الثاني انه يقين فهو يقين غير دائم بل يقين غير تام والبرهان قياس مؤلف يقيني وقد يفسر هذا
اولا ويشبه ان لا يكون المراد باليقيني انه يقيني النتيجة فانه اذا كان يقيني النتيجة وليس هو نفسه يقينيا ان
لم يكن ان يجعل لهذا وصفا متصلا يكلف حمل ذلك على حال المؤلف فيحتاج الى القول بل يكفي ان يقال قياس يقيني
النتيجة ويغلب على ظني ان المراد بهذا قياس مؤلف من يقينيات واذ في اللفظ ادنى تحريف فالتقييد اذا كانت
المقدمات كانت ذلك حال البرهان من جهة نفسه واذا كان شيء في النتيجة كان ذلك حاله بالقياس الى غيره وكونه
يقيني المقدمات امر في ذاته فهو الحاصل بكون ماخوذا في حده ومعنى الطبيعة على الاستواء الذي يشعر في
كلها فانه يفيد اليقين ايضا كانت القضايا الجزئية ضروريات وهي تحمل البرهان المفيد لان وذلك لان
الاستقراء هو بالحقيقة قياس وهو القياس الشرطي الذي يسمى القياس المقسم فهو داخل تحت هذا الحكم اما الا
الاخر هو الذي لا يدخل تحت هذا الحد وقد علمنا ان القياس المقسم كيف هو قياس حقيقي اقتراني فقد علمت انه ليس
قياس اقتراني اما هو تحليلي فيجب ان لا يروج علينا ان شيئا يفيد اليقين فلان ليس برهان ولا يلتفت الى ما يقول

يمكن الا يعرف من اصناف القياسات الا الاقترانية الا الحملية فقط بل ذلك الاستقراء قياس ما فاذا كان
القياس يعطي التصديق بان كذا كذا ولا يعطي العلة في وجود كذا كذا كما اعطى العلة في التصديق
فهو برهان ان واذا كان يعطي العلة في الامرين جميعا حتى يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة للتصديق
لوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه في البيان كذلك هو علة لوجود الاكبر للاصغر او سلبه في نفس الوجود
فهذا البرهان يسمى برهان لم وبرهان ان فقد يتفق فيه ان يكون الحد الاوسط في الوجود لا علة
لوجود الاكبر في الاصغر ولا معلولا له بل او مضافا له او مساويا له في النسبة الى علة عارضا معه او غير
ذلك مما هو معه في الطبع معا وقد يتفق ان يكون في الوجود معلولا لوجود الاكبر في الاصغر فالاول
يسمى برهان ان على الاطلاق والثاني يسمى دليلا مثال برهان ان المطلق ان هذا المحموم قد عرض له
ابيض خاثر في قارورته فكل من يعرض له ذلك يخشى عليه السرسام ثم ينتج ان هذا المحموم يخاف عليه السرسام
وانت تعلم ان البول الابيض والسرسام معا معلولان لعلة واحدة وهي حركة الاخلاط الحادة الى ناحية الراس
والدماغ بالقوة وليس ولا واحد منهما بعلة ولا معلول للاخر ومثال الدليل ان هذا المحموم تنوب حماه غبا
وكل من نابت حماه غبا فحماه من عفونة الصفراء او تقول ان القمر تشكل كذا وكذا عند الاستنارة
اي يكون اولا هلاليا ثم نصف قرص ثم بدرا ثم يتراجع على تلك النسبة وما يقبل الضوء هكذا فهو كري فالقمر
كري او تقول ان القمر ينكسف انكسافا واذا انكسف القمر انكسافا فقد حالت الارض بينه وبين الشمس او تقول
الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته نار فجميع هذا استدلال بالعلة من المعلول ويسمى دليلا وهذا ظاهر لا نطول
بيانه واما البرهان المطلق اعني برهان لم فمثل ان تقول هذا الانسان عفنت فيه الصفراء الا ان تمنع مانع فهو
استعداد للسرسام وكل من عرض له هذا فهو محموم غبا او بان يقول تنوبه الحمى في اليوم الثالث او تقول القمر كري وكل كري فان
النور من المقابل يكون على شكل كذا وكذا او تقول ان القمر قد وقع في مقابلة الشمس والارض متوسطة
فضوءها ينحجب وكل ما كان كذا فانه ينكسف او تقول ان هذه الخشبة باشرتها النار وكل خشبة باشرتها
النار تحترق فان هذا كله ما يعطي التصديق بالمطلوب ويعطي علة وجود المطلوب في نفسه معا واما
اصناف الاسباب وكيف يمكن ان يؤخذ حدودا وسطى فسنفصلها التفصيل المستقصى بعد
الان فنقول ان جميع ما هو سبب لوجود المطلوب اما ان يكون سببا لوجوده للاصغر او لا يكون

لوجود الحد الاكبر في نفسه ولكن لوجوده للاصغر فقط مثال الاول ان حمى الغب معلولة لعفونة الصفراء
على الاطلاق ومعلولة لها ايضا في وجودها لزيد ومثال الثاني ان الحيوان معلول محمول على زيد بتوسط
حمله على الانسان والانسان علة لوجود ذلك يعني لان الحيوان محمول اولا على الانسان والانسان محمول
على زيد فالحيوان محمول لذلك على زيد وكذلك الجسم محمول اولا على الحيوان ثم على الانسان فالحيوان
وجوده للانسان علة لوجود الانسان جسما فاما على الاطلاق فليس الانسان وحده علة لوجود معنى
الجسم على الاطلاق ولكن جواب مسئلة السائل يقول بل الحيوانية علة لوجود الانسانية لزيد فانه ما لم
يصر حيوانا لم يصر انسانا وكذلك الحال الثالث في ان فصل الجنس هو اولا للنوع او للجنس فرضا فان علمنا
وجودنا تقتضيه ولان فنقول ان الجنس علة للنوع في حمل فصل الجنس عليه كما هو علة له في حمل الجنس
عليه ويتبين ما يجب من حل الشك المذكور بعد ونقول ليس كل شيء يكون علة للحد الاكبر فانه يكون صالحا
لان يكون حدا اوسط له ولكن لا يكون القياس المؤلف برهان لم بعد فالى ان تبين ذلك فلا
بد المعنى التام واذا بين بحجة فيكون المعنى انما يتم لا بتلك الحد الاوسط وحده بل بالحد الاوسط
والاخر وهو الذي بين ان السبب سبب بالفعل وكثيرا ما يكون السبب المعطي اولا ليس سببا قريبا او
ليس سببا وحده بالذات بل هو بالحقيقة جزء سبب وهذا مثل الحساس فانه علة لوجوب الحيوان فانه
قيل كل حساس حيوان لم يخل ذلك من احد وجهين اما ان يجعل اسم الحيوان مرادفا لاسم الحساس حتى
يكون الحيوان لا يعني الا الشيء ذا الحس فيكون حينئذ الاوسط والاكبر اسمين مترادفين ولا يكون الحد
اولا بان يكون علة للاخر واما ان يكون معنى الحساس يدل على شيء ومعنى الحيوان على شيء اكثر معنى منه على ما
هو الحق فلما علمت حتى يكون الحيوان ليس هو شيئا ذا حس فقط بل جسما ذا نفس غاذية نامية مربية
حساسة متحركة فانت تعلم ان نفس كونه ذا حس ليس هو نفس كونه جسما ذا نفس غاذية نامية مربية
حساسة فان كان هذا لا يخلو عنه وقد علمت الفرق بين المعنيين وليس ايضا يلزم من وضعك
شيئا ذا حس من غير وسط ولا حجة ان تعلم انه يجب ان يكون جسما ذا نفس متغذية نامية مولدة فبعد
ذلك فانك لو فرضنا ان ههنا جسما ذا حس ولا شيء من تلك لم يتبع عليك تصوره بالبديهة بل نعم قد
يحكم الوجود بخلافه وليس اليقين يصير يقينا بمطابقة الوجود له وبالاستقرار كما قد علمت لا بل كل ما سكن اليه الذهن

وجوده فالمجوز وجوده وكلما جوزت وجوده فليس مقابله يقينا لك واذا كان كذلك فليس
للمسكل حساس حيوان ولا يعني بالحيوان الحساس نفسه حتى يكون اسما مرادفا بل يجعله
امرا له خصوصية مفهوم حقيقته شيئا يتبع ان الحساس على الحس وحده علة بل هو احد
العلل اي جزء العلة فيجب ان يعتقد هذا ولا يلتفت الى ما يقال فاما ان اخذت الحساس مرادفا للحيوان
فقد جعلت الحد الاوسط اسما مرادفا للاسم الاكبر فما فعلت شيئا فاذن علة الكبرى التي نحن في ذكرها
يجب ان يكون علة كاملة وعلة واضحة ثم تعتبر الاعتبارات التي اعطيناها ونعود فنقول وربما
كان الاوسط في الوجود معلول الاكبر بالحقيقة لكنه ليس معلولا لوجود الاكبر في الاصغر بل انه دون
كان بالحقيقة معلولا للاكبر فانه يكون علة لوجود العلة في المعلول فانه لا يمتنع ان يكون العلة اولا
موجودة لشيء فيكون ذلك الشيء معلولا لها ثم يكون العلة بتوسط ذلك المعلول لمعلول آخر فيكون
هذا الاوسط معلولا في الوجود للاكبر لكنه علة لوجود علته في معلول آخر وليس سواء ان يقول
وجود الشيء وان يقول وجود الشيء في شيء ولا يتناقض ان يقول هذا معلول الشيء ثم يقول لكنه علة
لوجود هذا الشيء في معلول آخر فان حركة النار معلول مثلا لطبيعتها ثم هي علة لحصول طبيعتها
عند الشيء الذي حصلت عنده فتفعلت فيه وكذلك هي التي تجعل هذا اوسط دون نفس طبيعة
النار فان نفس طبيعة النار لا يكون علة للاحراق بنا بما الا بتوسط معلول هو ما سميناه التحرك
او حركتها اليه مثلا فالشيء الذي علة لوجود الاكبر مطلقا هو علة له في كل موضوع ولوجوده في كل
اصغر والا فهو علة لا لوجوده مطلقا ولكن لوجوده في موضوع ما فاما العلة لوجود الاكبر في
الاصغر فليس يجب ان يكون لا محالة علة للاكبر بل ربما كان معلولا له على الوجه الذي قلنا وليس
لقائل ان يقول يجب من قولكم ان يكون ما هو علة لوجود الشيء فهو علة له في وجوده لما وجد له
واذا كان كذلك فمتى كان الاكبر علة لوجود الاوسط كان علة له حيث كان فكان علة له في وجوده للاصغر
فلم يكن هو علة لوجود الاكبر في الاصغر بل معلولا له ومحال ان يكون المعلول علة فان الجواب عن ذلك
انه يجوز ان يكون الاكبر من حيث هو ذاته علة للاوسط من حيث هو ذاته ويكون لكل واحد منهما اعتبار
كونه في شيء وهو غير اعتبار ذاته فان كان ذات الاوسط المتعلق بوجوده الا ان يكون في ذلك الاصغر

فلا شك في ان الاكبر علة لوجوده في الاصغر واما ان كان ذلك الامر لا يلزمه فيجوز ان يكون
شيء آخر علة لذلك وكيف كان فان ذات الاكبر شيء ووجوده للاصغر شيء فيجوز ان لا يكون
وجود الاكبر للاصغر من الامور اللازمة للاكبر فيكون الاكبر هو علة الاوسط من حيث ذات
الاوسط او علة له من حيث وجوده للاصغر ويكون ذلك من الاكبر من حيث ذاته ليس من
حيث هو موجود للاصغر ويكون المعلول كونه للاصغر فلا ينقلب العلة معلولا هذا ونقول فاذا
كان الحد الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر فهذا هو برهان لم بعد ان علمت ان كون الاوسط
علة ما لوجود الاكبر ليس كافيا في ان يصلح وضعه حدا اوسط ما لم يستكمل شرائط عليته واما اذا كان
الحد الاوسط معلولا للاكبر في وجوده للاصغر حتى يكون ذلك علته فيه فهو الذي يكون البرهان
من مثله برهان ان فيجب ان يعرف هذا الفصل على هذه الصورة فيتخلص من كثير من الشبهات
وان العلم اليقيني بكل ما له سبب من جهة سببه ومراعاة
نسب حدود البرهان من ذلك ثم نقول اذا كان الحمل محمولا على موضوع دائما او سلبه عنه دائما
او الحمل او سلبه عنه وقت تعينه يكونان فيه بالضرورة علم ان لتلك العلة صارت النسبة بين
المحمول والموضوع تلك النسبة وذات المحمول والموضوع لولا تلك العلة ليس لهما تلك النسبة بايجاب
بل بالامكان فاذا علمنا من غير الوجه الذي به صار الحكم ما بينهما ضروريا على تلك النسبة فقد
علمنا من جهة غير الجهة التي بها يمكن ان لا يكونا بتلك الحال وذلك هو ان يعلم الحكم بوجه غير
وجه السبب الذي يوجبه لان كل نسبة للموضوع الى المحمول المذكورين وللمحمول الى الموضوع
المذكورين بغرض واقعة لا من الجهة التي توجبها العلة فهي واقعة من جهة امكانها لا وجوبها فيكون
قد علم ان كل كذا فانه كذا انسان فلانا به بياض البول في حمى حادة فهو يعرض له برسام فلا يكون
له به علم يقين او يعلم العلة في ذلك وكذلك لو قال قائل ان كل انسان ضحاك وكل ضحاك
ناطق فلا يجب من هذا ان يتيقن ان كل انسان ناطق بحيث لا يجوز ان يصدق بامكان نقيض
هذا وذلك لان الضحك اي القوة الضحكية لما كانت معلولة لقوة النطق فما لم يعلم وجوب
قوة النطق او لا للناس ووجوب اتباع قوة الضحك لقوة النطق لم يجب ان يتيقن انه لا يمكن

ان يوجد انسان ليس له قوة الضحك الا ان يوجد في ذلك الجنس والحس لا يرتفع الخلاف فيما الحس او يوجد بالتجربة واما الضرر فيمكن اذا ترك العادة ان يشك في هذا فيتوهم انه ليس للانسان قوة ضحك دائما او يتوهم زايلا اذ ليس يقوم الماهية للانسان او بين الوجود له الا ان يكون يتبعه بوجوب كون الانسان ناطقا يوجب ذلك ان اوجب ولم يحتج الى زيادة وحينئذ يكون قد عرف وجوبه بعلته فاستعمال الاثنين وبين به العلة فان فرضنا انه ليس يعرف ان الانسان ناطق فحينئذ لا يتبين له ان الانسان ضحاك بالتبيين ومن طريق الناطق وان كان تبينا شلا ان كل ضحاك ناطق فكيف يصير من ذلك تبينا ان الانسان ناطق لم يكن لطلبه وللقياس عليه وجه وان كان مما يطلب ويجهل فالصغرى في هذا القياس مجهولة يجب ان تطلب فاذن من الجائز حينئذ ان يتوهم انه ليس كل انسان بضاحك فيكون العلم المكتسب منه جائز الزوال اذ كان انما اكتسب بوضع ان كل انسان ضاحك فان علم من الوجه الذي به صار الضحك واجبا وهو ان اعطيت العلة الموجبة في نفس الامر للضحك فيجب ضرورة ان يكون ذلك قوة النطق فيكون عرف ان كل انسان ناطق فاقتناصه بتوسط الضحك فضل وكذلك حال السواد للغراب فانا انما نحكم ان كل غراب اسود من الاستقراء والتجربة وانما يمكننا ان نتيقن بذلك اذا عرفنا ان للغراب مزاجا ذاتيا من شانه ان يسود دايما ما يظهر عليه من الريش فمتى كان الشيء والحال اذا كان له سبب لم يتيقن الا من سببه فان كان الاكبر للاصغر لا لانه لكنه يتبين الوجود للاصغر ثم الاكبر بين الوجود للاوسط فينعقد برهان يقيني ويكون برهان ان ليس برهان لم وانما كان يقينيا لان المقدمتين كليتان واجبتان ليس فيهما شك والشك الذي كان في القياس الذي الاكبره سبب يصله باصغره كان حين لم نعلم من السبب الذي به يجب الا من جهة هو به لا يجب بل يمكن فان كل ذي سبب انما يجب بسببه واما هاهنا فكان يدل السبب الذات وكان الاكبر للاصغر لذاته ولكن كان خفيا وكان للاوسط بينا له لذاته لا بسبب حتى ان جهل ولكن لم يكن خفيا فدخلت المقدمة الصغرى بوجوبها والكبرى كذلك اذ لم يكن الاكبر للموصوفات بالاوسط الا لذاته لا لسبب يجهل حكمه بجهله والذي يعني هاهنا شيء واحد وهو انه لا يجوز ان يكون الذات الواحدة يقتضي لذاته شيئين مثلا اح الاصغر كيف يقتضي ب الاوسط و آ الاكبر والى يقتضي احدهما لذاته واولا ويقتضي الثاني لذاته بتوسط ذلك الاول فحينئذ يكون ب علة آ

في بيان ان البرهان الان يفيد اليقين

ان البيان فقط بل بحسب الوجود فالجواب ان المنطقي من حيث هو منطقي يحتاج ان يعلم هذا يكن في مواد هذه صنعتها و لا يمكن في مواد مخالفة لها واما هل لهذه المواد مكان ام لا وهل هذا الشك صحيح ايهما ام لا فليس هو بعلم منطقي بل البحث عن امثال هذه الفلسفة الاولى فانه متعلق بالبحث عن احوال الموجودات وهناك يتبين انه يجوز ان يكون للذات الواحدة من الذوات التي ليست بغاية البساطة لواحق كثيرة يلحق بعضها البعض بعضها من بعض وان في بعض الذوات البسيطة لو لا انه هذا من جهة تركيب معنوي فيهما اذ لا يكون بساطتهما البساطة مطلقة واكثر الموجودات هذه صورتها فقد يخص من هذا ان برهان الان قد يعطي في مواضع شيئا دايما واما فيما له سبب فلا يعطي اليقين الدايم بل فيما لا سبب له ومن هذه الجهة نقول ان الرصد لا يغني له في كثير من الامور المنسوبة الى الهيئة لانه يأخذها من جهة ما وجدت بالرصد كذلك مشيعة حتى يستخرج مثلا اوج الشمس من جهة ان حركة الشمس غير مستوية في اجزاء فلك البروج بسرعة وبطء فبطؤها للاوج وسرعتها للحضيض ولا يعطي العلة في شيء من هذا وانما يعطيها الطبيعي فان قال قائل انا اذا رأينا صنعة علمنا ضرورة صانعها ولم يكن ان يزول عنا هذا التصديق وهو استدلال من المعلول على العلة فالجواب ان هذا على الوجهين اما جزوي كقولك هذا البيت مصور وكل مصور فله مصور واما كلي كقولك كل جسم مؤلف من هيولى وصورة وكل مؤلف فله مؤلف فاما القياس الاول وهو ان هذا البيت مما يستدون له اعتنا الذي كان انما يصح مع وجوده والبيان انما لا يدل كلا سابق اليقين الكلي الدايم واما المثال الاخر وهو ان كل جسم مؤلف من هيولى وصورة اما امر ذاتي للجسم به يتقوم واما عرض لازم وان كان عرضا لازما فان كان يلزمه لذاته ولا سبب له في ذلك فيجوز ان يكون من قسل ما بين عليه برهان الان ليس ولسنا ذلك الى ان يتبين حاله وان كان عرضا لا انما يلزمه لذاته بل بواسطة فالكلام فيه كالكلام في المطلوب به فلا يكون ينتج عنه يقينا بسببه وان كان ذاتيا او كان من الاوجه التي لزم لا لسبب فالمحمول عليه ان له مؤلفا لا المؤلف فليس المحمول العلة لان العلة هو المؤلف له مؤلف وليس المؤلف هو الحد الاكبر بل انه له مؤلفا فهذا هو محمول على الاوسط الذي هو

فلك تعلم ان المولف يوصف بان له مولفا كما يقال للانسان انه حيوان ولا يتولد المولف مولف ثم المولف
هو اولا للمولف ثم للمولف من هيولى وصورة سوا كان مقوما للمولف او ما يلزمها واذا كان ذو المولف
في نفس الوجود هو اولا للمولف فهو لما تحت المولف بسبب المولف على ما عرفت فيما سبق فيكون التيقن
حاصلا بعلة ويكون المولف علة لوجود ذي المولف الجسم وان كان جزءا من ذي المولف وهو المولف
علة للمولف لكن لقائل ان يقول انه يجوز ان يكون الحد الاكبر غير مقوم للاوسط بل هو امر لازم له
مع ذلك ليس معلولا له بل هو امر مقارن له وكلاهما معا في الوجود ولكلاهما علة في الوجود واحدة
فيما مثل الحال بين الاخ والاخ وكيف كان نقول ان لزوم وجود الاخ عن الاخ اذا جعلنا منه الاوسط
لزوم عن علة ومع ذلك فانه يتبين لا شك فيه وكذلك اذا علمنا ان هذا العدد ليس بزوج علمنا بتوسطه
انه فرد علما باليقين لا يزول البتة وليس ذلك عن علة فانه ليس انه ليس بزوج علة لكونه فردا بل الا
ان يكون كونه فردا هو امر في نفسه علة لكونه ليس بزوج وهو امر خارج عن ذاته اذ هو اعتبار في
غيره فيجب ان ننظر في هذه ونحل الشك فنقول اما اذا كان هاهنا امران لم يجر احدهما متعلقا بطبيعة الاخر بل
يتعلق احدهما او كلاهما بشيء اخر فانه ليس احدهما يجب بالاخر بل مع الاخر واذا كان كذلك فليس احدهما
بالاخر واما اذا كان احدهما علم من جهة العلة وان كان الاخر ايضا علم من جهة العلة فتوسيط الامر
الاخر لا يفيد يقينا بذاته اذ قد حصل ذلك من جهة العلة واما ان كان احدهما يعلم من جهة العلة واما
ان كان احدهما يعلم من جهة العلة والاخر مجهول لم يعلم بعلته ثم من شانه ان يعلم به الاخر فليس بينهما
الاضافة فان المضافين يحضران الذهن معا واذا لم يكن كذلك لم يكن هذا جاريا مجرى الاخ والاخ
فكان احدهما اعرف للاصغر من الاخر لكن الاخر الذي هو الاكبر معروف للاوسط فان كانت العلة التي
للاوسط موجبة ذلك ايضا للاصغر لم يفتقر الى الاوسط فانه ان كان في ذاته يجب ان يجب للاصغر
ولكن هو باعتباره بالاوسط يحده في حد لا مكان له الا كان الاوسط الاخر في علته ونعرض كذلك
كان اعتباره بالاوسط اعتبارا ذاتيا امكان بعد للاصغر ليس وجوب ولا يجب من جهة الاوسط
يكفينا واعلم ان توسط المضاف قليل الجدوى في العلوم وذلك لان نفس علم احدهما هو
علمك بان له اخا او يشتمل على علمك بذلك فلا يكون النتيجة فيه شيئا اعرف من المقدمة الصغرى

فان لم يكن كذلك بل حيث يحصر الى ان نتبين ان له اخا فانا نتصور نسبة ونوكل صلاح واشباه هذه الا
اولى ان يسمى قياسات فضلا عن ان يكون براهين واما الاستثناء الذي ذكرنا فلا يخلو اذا استثنى
فقال لكنه ليس بزوج اي ليس حد الزوجية اما ان يقول ذلك لعلة غير موجبة لذاتها ان يكون ليس
بزوج ويكون العلم بهذه المقدمة غير يقيني فلا يكون النتيجة بانه فرد من جهة هذا البيان يقينية
واما ان يكون علم ذلك لعلة موجبة لانه ليس بزوج ولا علة كذلك الا فقدان حد الزوج وليس يمكن
ان يفقد حد الزوج الا بان يوجد الاحد الفرد فيكون هذا القياس مما لا فايدة فيه لانه يبين ما قد علم
قبل الاستثناء وانما يفيد من القياس الاستثنائي اما علما بعد الاستثناء واما القياس الخلف
فيه برهان الان لانه يبين صدق الشيء لكذب نقيضه لا لعلة بالمحال وهذه كلها امور خارجة
لكنه في قوته ان يعود الى المستقيم فيكون منه ما في قوته ان يكون برهانا وبعد هذا كله
ان نعلم انه لا يكفي في اليقين التام الدايم ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر فقط وان نعلم
ان اكثر الامثلة الموردة في التعليم الاول المقتصرة على هذا القدر انما اوردت على سبيل المسامحة مثال ذلك
حال الشجر وعرض ورقه وجفاف الرطوبة والانتشار وحال القمر وستر الارض والكسوف
لانه اذا كان الاوسط ليس دايم الوجود للاصغر فانه لا يجب ان يدوم ما يوجبه وما هو علة فيكون
ما ينتج من اليقين انما يفيد وقتا ما ولقائل ان يقول فكيف يكون حال الاصغر من الاوسط في
البراهين فنقول يجوز ان يكون الاصغر علة للاوسط يقتضيه لذاته بلا توسط علة اقتضا
لخواصه المنبعثة عنه انبعاثا اوليا لكن الاوسط علة لا للاصغر في ذاته بل في بعض احكامه
وخواصه التي هي تابعة للاوسط مثل كون زوايا المثلث مساوية لقائمتين اذا جعلناه الاوسط
وفرضنا انه كذلك بالقياس الى الاصغر وليكن المثلث وليكن الاكبر كون زوايا المثلث نصف
المربع ويجوز ان يكون الاصغر من خواص الاوسط التي يقتضيها الاوسط ثم الاوسط علة الحكم بناء
الاصغر واما كيف يكون الاكبر والاصغر معا لازمين لشيء وليس احدهما علة يقتضي الاخر فقد عرفت
الوجه فيه واما قياس الاكبر من الاوسط فما علمت ولكن لقائل ان يقول انه اذا ثبت حكم على الاصغر
النتيجة فاردنا ان نجعلها كبرى قياس ما فكيف يكون ذلك القياس في افادة اليقين فنقول ان الا

اذا صار اوسط وقد صار الاصغر ههنا له بعلة من صارت تلك العلة بعينها علة لكل ما يوصف بالاصغر
فقد صارت ايضا عند الاصغر الثاني لا انما علة للاصغر الثاني بواسطة وللاول بغير واسطة وليس
برهان اللم هو الذي يعطي الذكي العلة القريبة بالنظر فقط بل هو برهان لم وان لم يفعل ذلك بعد ان
يكون انما البيان بين بالعلة واليقين وكان يحتاج فيه الى العلة والذي يسبق له من ان البرهان اذا
اعطى العلة البعيدة من الحد الاكبر لم يكن برهان لم فهو ان يكون مثلا الحد الاصغر ج والحد الاوسط
ب والاكبر آ لكن ب ليس علة قريبة لكون ح انما هو علة لذلك لاجل انه د واذا اعطينا ان
ب الم يكن خبرا اما ان يكون بينا لنا ان ب آ او مقبولا عندنا او لا يكون فان لم يكن مقبولا لم يكن هذا
القياس برهانا فضلا عن ان يكون برهان لم واذا كان مقبولا لا من جهة د لم يكن يقينا بان كل ب آ
يقينا تاما وان كان لنا ان نا خذا ان كل ح ب ان كل ب آ عن سبب بينا دائما تاما فاما اذا كان قد تقدم
العلم بان كل ب لاجل انه د آ او تاخر فعلم ذلك فان البرهان حينئذ لا يكون برهان ان مجرد
في تقسيم قسما التبين لمحموله سبب في موضوعه وفي الاستقرا
او موجبه والتجربة وبوجهها لسائر آت اخر فنقول انه اذا لم يكن بين المحمول والموضوع سبب في
نفس الوجود فكيف بين النسبة بينهما بيان معقول اذا كان ذلك بينا بنفسه فلا يحتاج الى بيان
بنسبة يبين من جهة ان نسبة المحمول الى الموضوع لذات الموضوع فذات الموضوع يجب مواصلته المحمول
وقد علمت المواصلة ووجوبها من حيث وجبت فالعلم الحاصر يقيني واذا لم يكن بينا بنفسه فلا يمكن البتة ان
يقع به علم يقيني غير ذاتي لانا اذا جعلنا المتوسط ما ليس بسبب لم يكن ان يطلب به هذا العلم اليقيني وان جعلنا
ما هو سبب فقد وسطنا سببا وهذا محال اذ فرضنا انه لا سبب فيشبه ان يكون مثال هذه نسبة بينهما
كلما او يكون بيانها بالاستقراء الا انه لا يخلو اذا بين بالاستقراء من احد امرين وذلك لانه اما ان يكون وجود
نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلا سبب اذ انما يبين الاستقراء بهذا النوع واما ان يكون
وجود نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع في نفسه بسبب فان كان بينا بنفسه في كل واحد منها فاما ان يكون
البيان الحس فقط وذلك لا يوجب الدوام ولا رفع امكان الزوال فلا يكون من تلك المقدمات يبين واما ان يكون
بالعقل وهذا القسم غير جائز لان هذا المحمول لا يجوز ان يكون شيئا يعني الفرق معنا ناسب بين بعد ان الذاتي

العوم غير مطلوب في الحقيقة بل وجوده لما هو في له بين واما ان يكون عرضا فلا شك انه يكون من
العوارض اللازمة لكل ما يحمل على النوع اذ صح حمله على الكل فيكون هذا العرض من الشيء من المعاني الذاتية للجزويات
فان العرض الذي هذه صفته هذا شانه واذا كان كذلك كان الحمل يعني موجود له والعبرة من الذاتيات فيكون
ذلك سببا علما لوجود هذا العرض حال واذا علم من غير جهة لم يكن يعلم ضروري ولا يبين فضلا عن
بين بنفسه ويستحيل عرضا للمعنى العام حتى يصح ان يكون مطلوبا لكنه ذاتي لكل واحد من الجزويات
من اخرها فان الذاتي لجميع الجزويات لا يصح ان يكون عرضيا للمعنى الكلي المساوي لها لانه ليس
من موضوعات ذلك الكلي يعرض له ذلك الحمل سلبه او ايجابه واذا لم يكن عارضا الشيء منها فكيف يكون
عارضا الكلها او عارض طبيعة الكلي عارض الكل فان الحركة بالارادة بالفعل لما كانت عرضا لازما للجنس انما
كانت عرضا للانسان لكل نوع مع الانسان فقد بان ان نسبة المحمول في مثل ما لا سبب فيه يكون
عرضية ويحتاج ان يبين في كل واحد من الجزويات نسبته فقد بطل اذن ان يكون استقرا الجزويات
سببا في تصديقنا بما لا واسطة له تصديقا يقينيا وان يكون ذلك بينا في الجزويات بنفسه ولا ان
كان حال المحمول عند جزويات الموضوع غير بين بنفسه بل لا يكون بين بسبب فذلك البيان اما ان يكون
بيانا لا يوجب في كل واحد منها اليقين الحسي الذي نقصده فكيف نوقع ما ليس يقينا به اليقين الحسي
الذي بعده واما ان يكون بيانا بالسبب لتوجب اليقين الحقيقي في كل واحد منها فيجب ان ينبق في السبب
فلنا فيكون وجود السبب للمعنى الكلي اولا واذا كان السبب لا ينفع في المعنى الكلي فليس ايضا بنافع في الجزويات
واذا نفع في الكلي فيكون النافع والمفيد هو القياس عند ذلك لا الاستقرا واما ان يكون لا سبب هناك
البته فيكون ما بينا بنفسه وذلك مما قد ابطل واما باستقراء الاخر وهذا ما يذهب بلا وقوف فقد
بان ان ما لا سبب لنسبة محموله الى موضوعه فاما بين بنفسه واما لا يبين البتة بيانا يقينيا بوجه
واما التجربة فانها غير الاستقراء وسنبين ذلك بعد والتجربة مثل حكمنا ان السقمونيا مسهل للصفرا
فانه لما تكرر هذا مرارا كثيرة زال عن ان يكون مما يقع بالاتفاق فحكم الذهن ان من شان السقمونيا اسهال
الصفرا او اذعن له واسهال الصفرا عرض لازم للسقمونيا فلسائل ان يسال ويقول ان هذا لم يعرف سببه
فكيف يقع هذا اليقين الذي عندنا من ان السقمونيا لا يمكن ان يكون صحيح الطبع فلا يكون مسهلا للصفرا

اقول انه لمحق ان السقمونيا يعرض له اسهال الصفراء وحس ذلك على سبيل التكرار الكثير علم ان ذلك ليس
اتفاقا فان الاتفاقي لا يكون دائما او اكثريا فعلم ان ذلك شيء يوجبه السقمونيا طبعا اذ لا يصح ان يكون
عنه اختيارا وعلم ان الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا المعنى فيوجبه بقوة فيه او خاصة له او نسبة
مقرونة به فصح بهذا النوع من البيان ان في السقمونيا بالطبع او معه علة مسهلة للصفراء او القوة
المسهلة للصفراء والقوة المسهلة للصفراء اذا كانت صحيحة وكان المنفعل مستعدا حصل الفعل و
الانفعال فصح ان السقمونيا الذي في بلادنا يسهل دائما الصفراء اذا كانت صحيحة فاذن عرفنا الاكبر
للاصغر بوساطة الاوسط الذي هو القوة المسهلة وهو السبب فاذن السبب حصل لنا هذا النوع
من الحس ايضا ولنا ان نقول ما بال التجربة يفيد الانسان علما بان السقمونيا يسهل الصفراء على وجه
يخالف في افادته افادة الاستقراء فان الاستقراء اما ان يكون مستوفي الاقسام واما ان لا يوقع غير
الظن الاغلب والتجربة ليست كذلك ثم نعود فنشك فنقول ما بال التجربة توقع في اشياء حكما يقينيا
ثم لو توهمنا ان لا ناس الا في بلاد السودان فلا يتكرر على الحس انسان الا اسود فهل يوجب ذلك ان يقع اعتقاد
بان كل انسان اسود فان لم يوقع فلم صار تكرر يوقع وتكرر لا يوقع وان اوقع فقد اوقع خطا وكذبا
واذا اوقعت خطا وكذبا فقد صارت التجربة غير موثوق بها ولا صالحة لان يكتسب منها مبادي البراهين
فنقول في جواب ذلك ان التجربة ليست تفيد العلم لكثرة ما يشاهد على ذلك الحكم فقط بل لاقتران قياس
قد ذكرناه ومع ذلك فليس تفيد علما كليا قياسيا مطلقا بل كليا بشرط وهو ان هذا الشيء الذي تكرر على الحس
به يلزم طباعه في الناحية التي تكرر الحس بها امرا دائما الا ان يكون مانع فيكون كليا بهذا الشرط لا كليا مطلقا
فانه اذا حصل امر يحتاج لا محالة الى سبب ثم تكرر مع حدوث امر اخر علم ان سببا قد تكرر فلا يخلو اما ان
يكون ذلك الامر هو السبب او المقترن بالسبب او لا يكون وان لم يكن هو السبب او المقترن بالطبع
بالسبب لم يكن حدوث الامر مع حصوله في الاكثر فيعلم انه السبب او المقارن بالطبع للسبب واعلم ان
التجربة ليست تفيد الا في الحوادث التي على هذا السبيل والى هذا الحد واذا اعتبرت هذا القانون
اعطيناه سهل لك الجواب عن التشكك المورد لحال الناس في بلاد السودان وولادتهم سودا بالجملة
الولاد فاذا اخذت من حيث هي ولادة عن ناس سود او عن ناس في بلاد كذا صحت منه التجربة و

اخذت من حيث هي ولادة عن ناس فقط فليست التجربة مساعدة به اذ التجربة كانت في ناس
سود والناس مطلقا من غير الناس السود ولهذا فان التجربة كثيرا ما تغلط ايضا اذا اخذنا ما بالعرض
مكان ما بالذات فتوقع ظنا ليس يقينا وانما توقع اليقين منها ما اتفق ان كان تجربة ولا اخذ فيه
الشيء المجرب عليه بدله فاما اذا اخذ غيره مما هو اعم منه او اخص فان التجربة لا تفيد اليقين
نقول ان التجربة امان من الغلط وانها موقعة لليقين دائما وكيف والقياس ايضا ليس كذلك
بل نقول انه كثيرا ما يعرض لنا اليقين عن التجربة فيطلب وجه ايقاع ما يوقع منها اليقين وهذا
يكون اذا امنا ان يكون هناك اخذ شيء بالعرض وذلك ان يكون اوصاف الشيء محدودة لنا ثم كان
يوجد دائما او في الاكثر بوجوده واذا لم يوجد هو لم يكن ذلك الامر فان كان ذلك عن وصف عام
والشيء يوصف كعام مقارن للخاص فالوصف الخاص مقارن ايضا للحكم وان كان ذلك الوصف
مساو للشيء ايضا فوصفه الخاص المساوي مقارن للحكم وان كان لوصف خاص لحصة من الطبيعة
التي للشيء فذلك الوصف الخاص عسى ان يكون هو الذي يكون علينا فيما امتحنا او في اكثر الموجود
الشيء عندنا فيكون ذلك مما يعدم الكلية المطلقة ويجعلها كلية ما لحصة من كلية الشيء المطلقة وان كان الامر
لنا يقينا بان شيئا هو كذا يفعل امرا فلم يكون لنا قياس بان كل ما يوصف بذلك الشيء يفعل ذلك الامر فانا
ايضا لا نمنع ان يكون سقمونيا في بعض البلاد يقارنه مزاج وخاصية او يعدم فيه مزاج وخاصية
يسهل بل يجب ان يكون الحكم التجربي عندنا هو ان السقمونيا المتعارف عندنا المحسوس لدينا هو لذاته
او لطبع فيه يسهل الصفراء الا ان يقاوم بمانع وكذلك حال الزمرد في اعماء الحية فهذا هو الحق ومن قال غير
هذا فلم ينصف او هو ضعيف التمييز لا يفرق بين ما يعسر الشك فيه لكثرة دلائله وجزوياته وبين
ما هو يقيني فان ها هنا عقائد تشبه اليقين وليست باليقين وبالجملة كان التجربة معتبرة في الامور التي تحدث
في اعتبار عللها انها فقط فان كان ضرب من التجربة يتبعه يقين كلي على غير الشرط الذي شرطناه لا
شك فيه فيشبه ان يكون وقوع ذلك اليقين ليس عن التجربة بما هي تجربة على انه امر يلزم عنها بل عن السبب
المباين الذي يفيد اوائل اليقين وخبره في علوم غير المنطق فيشبه حينئذ ان يكون التجربة
كالمعد ليس بذلك المعد اللازم الذي هو القياس لحد معد فقط فالفرق بين المحسوس و

المحسوس

والمجرب أن لا يتيقن ذلك كليا البتة وهذان يتقيدان والفرق بين المستقري والمجرب أن المستقري لا
يوجب كلية بشرط أو غير شرط بل يوقع ظنا غالبا اللهم إلا أن يؤول إلى تجربة والمجرب يوجب كلية
بالشرط المذكور **فصل** في بيان كيفية كون الأخص علة الأشياء الأعم على ما دون الأخص
وأما أنه الفرق بين الأجناس والمواد وبين الصور والفصول فأقول إنه مما أشكل إشكالا عظيما أن الجنس
كيف يكون سببا لكون الإنسان جسما على ما ادعينا من ذلك فإنه ما لم يكن الإنسان جسما لم يكن
حيوانا أو كيف يكون سببا لكون الإنسان حساسا وما لم يكن الإنسان حساسا لم يكن حيوانا لأن
الجسمية والحس سببان لوجود الحيوان فالمر يوجد الشيء لم يوجد ما يتعلق وجوده به وأيضا إذا كان معنى الجسم
ينضم إليه معنى النفس فيكون مجموعهما لا واحد منهما حيوانا فكيف يحمل الجسم على الحيوان فيكون كالجزء
الواحد على الاثنين وكذلك كيف يحمل الحساس على الحيوان فيكون كالحمل الواحد على الاثنين مثل إن هذا كله
يحل إذا عرفنا الجسم الذي هو مادة والجسم الذي هو جنس والحساس والناطق الذي هو صورة أو جزء والذي
هو فصل وبان لنا من ذلك أنه إن كان من معنى المادة أو الصورة فلا يحمل البتة ولا يؤخذ حدودا وسطا في
تعريفها بل لا يؤخذ العلل حدودا وسطى وعلى النحو الذي يشبه بعد فنقول لنا إذا أخذنا الجسم جوهرا ذا
طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط أنه ليس داخلا فيه معنى هو غير هذا وبحيث لو انضم إليه معنى غير
هذا من حس أو تغذ أو غير ذلك كان معنى خارجا عن الجسمية فإن أخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض و
عمق بشرط أن يعرض لشيء آخر البتة ولا يوجب أن يكون جسميته لجوهرية مصورة بهذه الأقطار فقط بل
جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معنى ولكن الجملة أقطار ثلاثة على ما هي الجسم وبالجملة أي مجتمعات يكون
بعد أن يكون جملتها جوهرا ذا أقطار ثلاثة ويكون تلك المجتمعات إن كانت هناك مجتمعات داخلة في
هوية ذلك الجوهر لا أن يكون تلك الجوهرية تمت بالأقطار ثم لحقت به تلك المعاني خارجة عن التي
الذي قدم كان هذا المأخوذ هو الجسم الذي هو الجنس فالجسم بالمعنى الأول إذ هو جزء من الجوهر المركب
من الجسم والصور التي بعد الجسمية التي بمعنى المادة فليس بمحمول لأن تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذي
طول وعرض وعمق فقط وأما هذا فإنه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة كانت أو ألفا وفيها الأقطار
الثلاثة فهو إذن محمول على المجتمع من الجسمية التي هي كالمادة من النفس لأن جملة ذلك هو جوهر وإن اجتمع

من معان كثيرة فإن تلك الجملة موجودة في موضوع وتلك الجملة جسم لأنها جوهر له طول وعرض و
عمق وكذلك فإن الحيوان إذا أخذ حيوانا بشرط أن لا يكون في حيوانيته إلا جسمية وتغذ وحس
كان لا يبعد أن يكون مادة وأن يكون ما بعد ذلك خارجا عنه فربما كان مادة للإنسان وموضوعا و
صورته النفس الناطقة وإن أخذ بشرط أن يكون جسما بالمعنى الذي به يكون الجسم جنسا وفي معاني ذلك
الحيوان على تجويز الحس وغير ذلك من الصور ولو النطق أو فصل يقابل النطق غير متعرض لرفع شيء
منها أو وضعه بل يجوز له وجود أي ذلك كان في هويته ولكن هناك بالضرورة قوة وحس وحركة ضرورة
ولا ضرورة في أن يكون غيرها أو يكون كان حيوانا بمعنى الجنس وكذلك فافهم الحساس والناطق فإن
الحساس جسما أو شيئا له حس بشرط أن لا يكون زيادة أخرى لم يكن فصلا بل كان جزءا من الإنسان والحيوان
غير محمول عليه وإن أخذ بتجويز أن له وفيه ومعه أي الصور والشرائط كانت بعد أن يكون فيها حس كان
فصلا وكان الحيوان محمولا عليه فإذن أي معنى أخذته انضمام الفصول إليه إنما كان على إبقائه
منه كان جنسا وإن أخذته تاما من [illegible] الفصول وتمت به المعنى وختمته حتى لو أدخل شيء آخر لم يكن
من تلك الجملة وكان خارجا لم يكن جنسا بل مادة وإن أوجبت لها تمام المعنى حتى يدخل فيه ما يمكن أن يدخل
صار نوعا وإن كنت في الإشارة إلى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك بل تجوز أن يكون كل واحد من الزيادات
إنما دخل في جملة معناه يكون جنسا وهذا إنما يشكل فيما ذاته مركب وأما فيما ذاته بسيط فيعسر التمييز
بين هذه الاعتبارات في نفسه وأما في الوجود فلا يكون شيء منه متميز هو جنس وشيء هو مادة إذا
فرغنا هذا فلنقصد المقصود الأول فنقول إنما توجد الحس في الحيوانية إذا كان الحس بمعنى المحمول عليه لا بمعنى
يحمل عليه وأما الجسمية التي تجوز أن يوضع متضمنة لكل معنى مع وجوب أن تتضمن الأقطار الثلاثة ثم يوجد
للشيء الذي هو نوع من الحيوان أولا فيتضمن الحيوانية فيكون معنى الحيوانية جزءا من وجود الحيوان ثم الجسم
المطلق الذي ليس بمعنى المادة فإنما وجوده واجتماعه من وجود أنواعه وما يوضع تحته فليس أسبابا في وجوده
ولكن هو سببا لوجودها ولو كانت الجسمية التي بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية لكان سببا
لوجود النوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة وإن كانت علة له لا بالزمان ولكن إذ يوجد فكذلك يوجد
ليس هو النوع بل علة للنوع يوجب بوجوده النوع فلا يكون النوع هو هو وهذا محال بل وجوده

الجنبه في النوع هو وجود النوع لا الجنس بل هو في الوجود هو نوعه فلم يثبت لان نوعا ما يحمل عليه جنسه
وفصل جنسه وجنس جنسه فنقول انا اذا اعتبرنا هذه الامور من جهة ما لها نسبة بالفعل الى موضوعاتها فانا
ليس من جهة اعتبارها طبايعها فقط فالجنس الاعلى يوجد اولا مستقرا بنسبة للنوع ثم يتلوه الجنس
الذي دونه فيحمل بعده بل حد كل ما هو اعلى يتابع الحمل للاسفل فانك تعلم انه لا يحمل جسم على الانسان الا الجسم
الذي هو الحيوان بشرط الجسم الذي يعرض عليه ان يكون حيوانا ولولا الحيوانية لكان الجسم لا يحمل عليه اذ الجسم
الذي ليس بحيوان لا يحمل عليه فالجسم الذي يحمل عليه هو الذي اذا اعتبر بذاته كان جوهرا كيف كان ولو كان
مركبا من الف معنى فذلك الجوهر طويل عريض عميق وهو اذا حمل عليه صار الجوهر فيه من التركيب محصلا
في الوجوب فان كل ما يجوز كما علمته وتعلمه قد تعرض له سببه بحسب وهو السبب المعين فكذلك هذا الجوهر
ليس ما يعني محمول الجسم البتة بل بحسب فيكون الجسم قد وجب فيه التركيب الجاعل اياه حيوانا فيكون
ذلك الجسم حينئذ حيوانا وذلك الحيوان انسانا فيكون الانسان لا يحمل عليه جسم الا الجسم الذي هو جنس
لمعنى اخر فالحيوان هو اولا جسم ثم انسان والانسان لم يكن الجسم المحمول على الانسان علة لوجود الحيوان
فليس ذلك مما يخفى عليك ما علمت ان يكون علة لوجود الجسم الانسان فربما وصل العلول الى الذي تقدم علته بالذات
فكان سببا لعلته عنده اذ لم يكن وجود العلة في نفسها ووجوده لذلك الشي واحدا مثل وجود العرض
في نفسه ووجوده في موضوعه فان العلة فيهما واحد وليس كذلك حال الجسم والانسان فانه ليس وجود الجسم
هو وجوده للانسان فهذه فصول نافعة في العلوم دقيقة في انفسها لا يجب ان تهملها بل تحفظ هذا الحال
النصل الذي هو الجنس الانسان في وجوده للانسان فانه لجنس الحيوان ايضا في انه يخرج الحيوان يوجد
اولا للحيوان ثم بالحيوان للانسان فقد بان لنا بانا اذا ذهبنا الى النوع بالفعل او نسب فصله
ذلك النوع بالفعل لم يكن جنس الجنس وفصل الجنس ثم نسبة الجنس والفصل بذاتهما غير متساوية الى
شي بعينه حتى يكون ما هو اعم ما يجوز ان يوجد وان لم يوجد ما هو اخص ويفرق بين ان يكون قد انه في
الوجود مطلقا وان يكون قد في الوجود لشي فقد اتضح من ذلك ان الشبهة منحلة وهذا بين بيانا
اوضح اذا اخذنا تاملنا الامور البسيطة فانه لا يجوز ان يوجد معنى اللون لشي لم يوجد له البياضية
بل الوجود هو البياضية واذا وجد بياضا او سوادا تبعه وجود انه لشي لون وان كان اللون اعم من

البياض وقد يوجد جنس لا يوجد البياض لكنه لا يوجد بجزويات البياض الا انه يوجد للبياض
اذ كان معنى فصل الجنس وجنسه يوجد الجنس وان لم يوجد لنوعه المعين ولا يوجد للنوع الا وقد وجد
الجنس فهما اذن لمعنى الجنس قبلهما لمعنى النوع فظاهر من ان وجودهما للجنس بذاته ووجودهما للنوع
بالجنس فاذن الجنس سبب في وجودهما للنوع لان كل ما هو بذاته فهو سبب لما ليس بذاته وكذلك حال
ملحق النوع مع النوع فان قال قايل انا اذا قلنا كل ح حساس وكل حساس حيوان واحتاج ان كل
ح حيوان لم يكن ان نبرهن هذا العلم السبب لم يمكنا ان لا نصدق بانه لا يمكن ان لا يكون كل ح
حيوان فالجواب ان الامر ليس هكذا بل الحيوان وان لزم وجود الحساس ليس انا نكل حساس حيوان
بيانا يتسابل بيانا وجوديا وهو بيان ليس بيان برهاني وذلك لان معنى قولك حساس هو انه شي
ذو حس من غير زيادة شرط فليس يلزم ضرورة ان يكون ذلك الشي من جهة انه ذو حس هو ذو
اغتذا ونمو وحركة مكانية بان يكون هذه المعاني مضمنة في الحساس تضمينا بالفعل ولا بان يكون
العقل يوجب في اول الامر ان يكون كل حساس تلزمه هذه المعاني كلها بذاتها وجملة هذه المعاني
معنى الحيوان فاذن كون الحساس حيوانا بلا بيان اخر امر ليس تعين بالوجوب لا بوسط بل هو
امر لا يمنع العقل في اول وهلة ان يكون حس وليس له ساير المعاني التي بها يكون الحيوة فاذن
الحساس وحده لا يوجب اليقين المدعي الا ان يوجد الحساس من جهة يكون العلة للحيوان لا اصلا
ثم يتم بساير المعاني التي بها تصير علة موجبة للحيوة على ما يوضح في باب العلل من كيفية اخذ العلل حدا
وسطا فحينئذ لا يكون الحساس الفصل حدا الوسط ولا ايضا الحساس وحده واما اذا كان الحيوان
هو الاوسط والحساس مضمن فيه ليس لازما خارجا عنه وجب اليقين بالحساس لا محالة ولم يكن
ان يعبر وان تزداد تحقيقا بعد لما

فصل

في اعتبار مقدمات
البرهان من جهة تقدمها وعليتها وساير شرايطها ولما كانت مقدمات البرهان عللا للنتيجة والعلل
اقدام بالذات فمقدمات البرهان اقدم من النتيجة بالذات وكذلك هي اقدم عندنا من النتيجة في
الزمان فاقدام عندنا في المعرفة من جهة ان النتيجة لا يعرف الا بها وتجب ان يكون صادقة حتى تنتج الصدق
واذا كانت هذه المقدمات عللا يجب ان يكون مناسبة للنتيجة داخلة في جملة العلم الذي فيه النتيجة

اوفي علم ما ذكرنا على نحو ما سنبين بعد وان يكون اوائل براهينها من مقدمات اولية بنفسها هي
اعرف واقدم من مقدمة بعدها وان لم يكن بهذه الشرائط لم يكن المقدمات برهانية وكثيرا ما يوخذ
في الاقناع الجدلي كواذب مشهورة تنتج بها صادق وكثيرا ما يوخذ صوادق غير مناسبة في قياسات
ينتج بها صادق مثل احتجاج الطبيب الى الجراحات المستديرة اعسر برءا من قبل ان المستدير
اكثر احاطة فيكون امثال هذه دلايل براهين حقيقية لانها غير مناسبة فانه انما تستعمل مقدمة
هندسية توضح بها ابانة مطلوب طبيعي وهو يوضح غير مناسبة والاقدم عند الطبع هي الاشيا
التي اذا ارتفعت ارتفع ما بعدها من غير انعكاس والاعرف عندنا هي ايضا الاقدم عندنا والاعرف
عند الطبيعة هي الاشيا التي تقصد الطبيعة قصدها في الوجود فاذا رتبت الكليات العقلية
بازا الجزويات المحسوسة كانت المحسوسات الجزوية اقدم عندنا واعرف عندنا معا وذلك لان
اول شي نصيبه نحن ونعرفه هي المحسوسات والخيالات ماخوذة منها ثم منها نصير الى اقتناص الكليات
العقلية واما اذا رتبت الكليات النوعية بازا الكليات الجنسية كانت الكليات الجنسية اقدم
بالطبع وليست اعرف عند الطبيعة وكانت الكليات الجنسية اقدم واعرف عندنا عند عقولنا
والكليات النوعية اشد تاخرا واقل معرفة بالقياس الينا وذلك لان طبيعة الجنس اذا ارتفعت
ارتفعت طبايع الانواع وان كانت طبيعة الجنس من جهة ما هي كلي لا من جهة ما هي فقط تابعة
للانواع فطبايع الاجناس اقدم بهذا الوجه من طبايع الانواع لكن لا اعرف عند الطبيعة هي طبايع
الانواع لان الطبيعة انما تقصد لا طبيعة الجنس في ان توجد بل طبيعة النوع فيلزمها طبيعة الجنس
على سبيل المقصود بالعرض وذلك لان النوع هي المعنى الكامل المحصل فاما طبيعة الجنس وحدها
فلا يمكن ان يوضع في الوجود تحصيل والطبيعة تقصد الكامل المحصل الذي هو الغاية وايضا لو كان
المقصود طبيعة الجنس لكانت لما كثرت انواع الجنس في الطبيعة ووقع الاقتصار على نوع واحد
ويشبه ان يظن ان طبيعة اللون هي اعرف عند الطبيعة من البياض والسواد وغيرهما بل الطبيعة
الكلية الممسكة لنظام العالم تقصد الطبايع النوعية والطبايع الجزوية التي تختص ذاتيته لنظام
العالم تقصد الطبايع الشخصية والجنس داخل في القصد بالعرض فقد بان ان طبايع الانواع اعرف

من طبايع الاجناس في الطبيعة وان كان الجنس اقدم بالطبع من النوع لكن طبايع الاجناس اقدم
عندنا من طبايع الانواع اعني بالقياس الى عقولنا وادراك عقولنا الادراك المحقق لهما فان العقل
اول شي انما يدرك المعنى العام الكلي وثانيا يتوصل الى ما هو مفصل ولهذا انما الناس كلهم
مشتركين في معرفة الاشيا بنوع اعم اما بنوعيات الاشيا فانما يعرفها الاكثر منهم ونحن
في مبدا استفادتنا للمدركات يلوح لنا ما هو اقدم عندنا على الاطلاق واشد تاخرا في الطبيعة
على الاطلاق وهي الجزويات المحسوسات فيقتنص منها الكليات وبعد ذلك اذا اردنا
ان نحقق الكليات تحقيقا كليا ليس منتشرا خياليا يكون مما نبتدي منه هو من جانب الاعرف
عندنا والاقدم عند الطبيعة معا ونسلك منه منحطا على التدريج الى الخواص والجزويات
النوعيات فنبحث اول شي اعم بحث ثم نفصل وننزل بالتدريج فاذا كنا نعرف اول شي طبايع
الكليات الجنسية ثم النوعية فانا نكون قد ابتدانا بما هو اقدم بالطبع واعرف عندنا وليس اعرف
عند الطبيعة فاذا انتهينا الى الانواع الاخيرة ختمنا التعلم فانا لا نتعرف الى الاشخاص وانما نختم
التعلم عند الاشيا التي هي اعرف عند الطبيعة فاما اذا ابتدانا اولا فاخذنا من البسايط و
على طريق التركيب الى المركبات فيكون قد ابتدانا بما هو اقدم في الطبع لكنه وان كان ذلك مما خصصنا
به نظرنا اعرف عندنا فانه ليس كل بسيط اعرف عندنا من المركب فان كان هذا البسيط
اعرف عندنا فقد يكون قد سلكنا سبيلا برهانية لان العلم بان البسايط اسباب فلنبحث هل
البسايط اعرف عند الطبيعة او المركبات فاما البسايط التي هي اجزا من المركبات فيشبه
ان يكون هي لاجل المركبات فاما المادة لاجل الصورة والجزو لاجل الكل فيجب ان يكون المركبات
اعرف عند الطبيعة من حيث ما هي الغاية لتلك البسايط وهذا هو الاصح ولا يجب ان يكون واحد منهما
الاخر من حيث انها اجزا بل هي صور في المعرفة عند الطبيعة واما البسايط التي هي علل كالفواعل والغايات
وليست باجزا المعلولات فيشبه ان يكون هي اعرف واقدم معا عند الطبيعة من المعلولات فيكون
البيان منها برهانا لكن مما هو اقدم عند الطبع واعرف عند الطبع معا لا ما هو اشد تاخرا فان ابتدانا من
المركبات وسلكنا الى او ابتدانا من الجزويات وسلكنا الى الكليات بالاستقرا فانما نكون قد ابتدانا من

غير برهين ويكون تدلس ان كان الاعرف عندنا هو الاعرف عند الطبيعة فيجب ان يحقق هذه
الاصول على هذا المأخذ فان قال قائل ما تقوله الحسنهم من ان معنى الجنسي اعرف عند الطبيعة لانه ان
لم يعرف الجنس شي هو في نفسه وبقياس الحق اعرف فيقال له لا معنى لقولك انه بقياس الحق اعرف
لان الشي انما يصير معروفا بعارفه وعارفه اما الحق او العقل او كلما هو ذو عقل واما الطبيعة فقصدها
لنظام الكل على سبيل الاستفادة فيكون الاعرف عندها ما يقصد لنظام الكل فان اعتبر المعرفة الحقيقية
فالطبيعة الجنسية لا تكون معروفة بذاتها الا بالنوع واما بالفعل فانما تعرف اذا عرفت بالعقل
وانما تكون معروفة بذاتها بالنوع على النحو الذي به يجب ان تصير معروفة بالعقل ولا يستنكر احد ان الطبيعة
الجنسية اعرف عند العقل وان الطرق البرهانية يا اخذ ما هو اعرف عند العقل الى ما هو اعرف
عند الطبيعة على ما صرح به المعلم الاول في ابتداء تعليمه للطبيعيات ونحن نتكلم به هناك ونشرح الامر فيه

فصل في مبادي البرهان ومبادي البرهان يقال على وجهين فيقال مبادي البرهان
بحسب العلم مطلقا ويقال مبادي البرهان بحسب علم ما ومبادي البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير
ذات وسط على الاطلاق اي ليس من شانها ان يتعلق بيانها بشيء يحمل لها الى موضوعها ايجابا او سلبا الحد
اوسط فيكون مقدمة اخرى اقدم منها او قبلها ومبادي البرهان بحسب علم ما يجوز ان يكون ذا وسط في
نفسه لكنه يوضع في ذلك العلم وضعا ولا يكون له في مرتبته في ذلك العلم وسط بل اما ان يكون وسطه في
علم قبله او معه او يكون وسطه في ذلك العلم بعد تلك المرتبة وكلا القسمين من مبادي البرهان يشتركان
في ان كل واحد منهما احد طرفي النقيض بعينه لا يمكن ان يكون الاخر بها بينا ويخالفان المقدمة الجدلية
بانه ما ان الجدلية وان كانت احد طرفي النقيض فليس بعينه على ما علمت والمقدمة التي هي مبدا برهان
ولا وسط لها البتة ولا تكتسب من جهة غير العقل فانها تسمى العلوم المتعارفة والمقدمة الواجب قبولها
واما كالتي بعدها مما يلقن في افتتاحات العلوم للمتعلم سواء كان حدا او مقدمة فهو الظاهر انهم
يسمونها وضعا والحد يخالف المقدمة التي تكلف المتعلم تسليمها وليست عنده بنفسها بل بالخالف
كل مقدمة وان كان الحد فيها اليس على هيئة مقدمة مثلا ان الوحدة هي ما لا ينقسم بالكم وذو
الثالثة ان الغرض ليس ان تصدق على الوحدة محمولا عليها بل ان يتصور معنى اسم الوحدة او معنى

ذات الوحدة لانها هي كذا او ليست كذا ثم لا سبيل الى تلقين ذلك الا بقول ينال على هيئة
المقدمة ولا يكون في ذلك منازعة البتة لان لكل احد ان يضع لكل اسم اما يقع المنازعة
في الحدود ان وقعت في معنى التصديق بل في خطأ ان وقع في التصور واما المقدمة فانما يورد للتعلم
بها التصديق لا التصور ثم ان المقدمة الوضعية يخص دون الحد باسم اخر وهو الاصل الموضوع
للحد وضع وليس اصلا موضوعا لانه لا ايجاب فيه ولا سلب وقد رسموا الاصل الموضوع انه
مقبول بالمساهلة وليس في نفس المتعلم راي يخالفه وخصوه مرة اخرى باسم الاصل الموضوع والى
ما يتوقف فيه بحسب ضمان المعلم بيانه في وقته وفي نفس المتعلم راي يخالفه وربما قالوا وضع لكل اصل
موضوع فيه تصديق ما كان اوليا او غيرا وكان في نفس المتعلم ما يخالفه او لم يكن وربما سمي في
التعليم الاول باسم الوضع كل راي يخالف الظاهر الحق يقال باللسان دون العقل مثل قول من قال ان الكل
واحد وانه لا حركة وربما قصر الاوليات بالقياس اليه اوضا وذلك اما لنقص في فطرته اصلي او حادث
من مرض او سن او لتشوش فطرته بآراء مقبولة او مشهورة يلزم مبادرة الاولى لئلا يعتقد نقيضها وربما
كان اللفظ غير مفهوم فيحتاج ان يبدل او يكون المعنى غامضا لا يفهم فاذا فهم اذعن له وغموضه قد
يكون كثيرا لكليته وتجريده وبعده عن الخيال وفي مثل هذا قد يستعين المخاطب بالجزئيات فينفع
كثيرا لان الاستقراء وان كان لا يثبت فقد ينبه وعلى الاحوال كلها فيجب ان نضع ان مبادي
العلوم حدود ومقدمات واجب قبولها في اول العقل او بالحس والتجربة او بقياس
في العقل وبعد هذا اصول موضوعة مشكوك فيها ولكن لا يخالفها راي المتعلم ومصادرات
وليست الاصول الموضوعة يستعمل في كل علم بل من العلوم ما يستعمل فيها الحدود والاوليات
فقط كالحساب واما الهندسة فيستعمل فيها جميع ذلك والعلم الطبيعي ايضا قد يستعمل
فيه جميع ذلك ولكن مخلوطا غير مميز ولما كان البرهان موقعا لنا تصديقا يقينيا بمجهول
انما نوقعه البرهان بحسب مبادي البرهان وجب ان يكون تصديقنا بها اسبق منا وليس
يكفينا ان يكون مصدقين بمبادي البرهان كلها او بعضها اي الذي ليس بمصادرة فقط بل
ان يكون تصديقنا بها اكد واولى من تصديقنا بالنتيجة وتكذيبنا بما يقابلها اشد من تكذيبنا

بمقابل النتيجة وليس المقابل بالنقيض فقط بل وبالضد واما اوجب ذلك لانه اذا كان شي علم الحق
في معنى امر كان فيه فيجب ان يكون ذلك المعنى في العلم اكثر اذ كان من اجله يحصل في الاخر فاما اذا
كان يحب شيئين لكن يحب احدهما بسبب الاخر يحب الاخر فالسبب اولى بان يحب اكثر كالولد والمعلم
للولد وليس يجب ان يظن ان كل شي يقال ان احدهما اولى بامر من الاخر فهو لنقص في الاخر او لمخالطة من
الضد للاخر كما يظن من ان الاولى بالسواد ما شارك في نفس السواد وكان اذيد سوادية فيكون الاخر
اذيد بياضية حتى يكون الشي انما يكون اولى بالصدق اذا كان الاكثر اولى بالاصدق فيخالطه شي من
الكذب بل قد نبيا ان كذا اولى بكذا من كذا اذا كان في طبيعة سواء لكن احدهما الامر في نفسه اولى
للاخر بعد واذا صدق بما حده امر قبل الاخر بعد كانت النفس تصدق باحدهما اسبق الى الاولى وكان
التصديق اشد بهذا المعنى وان سو شك هذا الفصل قد علم الحكم انه لما سمع في التعليم الاول
حيث قيل الجميع التي ياخذ وهي مقبول من حيث انه كان احدهما انما هو مظنون عند المتعلم فاما
وضعا وهي اصل موضوع اعني الموضوع لا على الاطلاق لكنهما عند ذلك يفترقا اما ان اخذه من حيث
ليس له فيه بعينه ولا ظن ولحدا ومن حيث هو ظنه على ضد فانما يصادر عليه مصادرة وكان
هذا الفرق وكان هذا بين المصادرة وبين الاصل الموضوع وذلك ان المصادرة هي ما كان
مقابلا لظن المتعلم وهذا هو الذي ياخذه الانسان وهو مبرهن ويستعمله من حيث لم
تبينه ظنوا ان الاصل الموضوع هو الذي بين بادني تامل وان المصادرة ما لا يبين بادنى تامل كان
الاصل الموضوع هو الذي يحصر المتعلم حقيقة اذا انكر ادنى فكر وان المصادرة هو ما لا سبيل له الى
ذلك وليس كذلك فان الذي يبين بادني تامل اما ان يكون التامل هو الاستكشاف لمعنى
اللفظ على سبيل التنبيه وهو ان يكون الشي حقه ان يعلم ثم يذهب عنه المتعلم ولا ينتبه له لنوع
من الغفلة عن مفهوم اللفظ واما ان يكون التامل هو الاستكشاف لحال القول في صدقه لا في
فهمه فاما الاستكشاف للتصور فليس انما يعرض في القسم الذي هو الاصل الموضوع بل قد يقع
ايضا في الاوايل الحسية فانما ربما ذهب عنها واغفلت حتى يكون فيحتاج الى تنبيه المتعلم لها
التامل للتصديق فالتصديق بالمجهول لا يصح الا بالوسط فيكون هذا الاستكشاف هو

ابتغاء الحد الاوسط في موضع يسهل على المتعلم ادراكه فان كان يذكر تلك صار كثير من المسايل
السهلة التي في الهندسة التي يفطن لها المتعلم بادنى تامل من جملة الاصول الموضوعة وهذا
محال بل الاصول الموضوعة هي المقدمات المجهولة في انفسها التي من حقها ان تبين في صناعة اخرى
اذا كان المتعلم قد قبلها فاطنها بحسن ظنه بالمعلم وثقته بان ما يراه من ذلك صدق والمصادرة مثلا
كذلك لكن المتعلم لم يكن يظن ما يراه المعلم ظن بمقابله اولم يظن شيئا والاولى ان يكون عند المتعلم
ظن بمقابله بل الاشبه ان تكون المصادرة هي ما تكلف المتعلم تسليمه وان لم يظن كان من المبادي او كان
من المسايل في ذلك العلم بعينه المسايل التي من بعد يتسمح بتسليمها في درجة متقدمة فيكون
كالمبدا الواحد الذي ليس بمناسبته اصلا موضوعا باعتبار وهي قد يكون شي ذلك باعتبار في غير
مبدا للصناعة بل في مبدا البعض سائر الصناعة اذا كان بين في الصناعة فيما ان كذلك المبدا
مصادرة وبالحري ان يكون ما وضع في كتاب اوقليدس من امر التقاء الخطين في جهة الناقص
عن قائمتين مصادرة اذ كان الاوسط لا يكون هناك الا من صناعة الهندسة والعجب ممن ظن ان
الاصل الموضوع يكون كقولهم في الهندسة ان الخطوط الخارجة من المركز الى المحيط متساوية
فان هذا قد يشكل قليلا ولا يشكل ان المساوية لواحد متساوية ثم يكون هذا الاشكال مما يمنع
بيانه بادنى تامل فلا ادري لك بغير حاد يعرف به المتعلم ذلك فيقبله ولعمري ان هذا الغافل
لو قال ان تفهم هذه القضية على سبيل التصور قد يشغل فيه بالفرجار لكان له معنى ولما على
سبيل التصديق وكيف يكون ذلك فانه اذا سمع المتعلم ان الدايرة تعني بها شكل خطوط من
كذا او سلم وجوده لم يمكنه ان يضع دايرة وخطوط مركزه لا كذا فيكون وضع دايرة ليس دايرة
هذا ان شكك فيه بعد فرض وضع الدايرة ويكون هذا بين اللزوم من فرض الدايرة بل الذي
يجب ان يشكل عليه هو انه هل هذا المسمى دايرة له وجود ام ليس له وجود فان بلغ الى ان اشكل
عليه حال هذه الخطوط بعد ان سمع حد الدايرة وفرض لها وجودا فالفرجار كيف يصحح الامر العقلي
في الهندسة ولو كان فرجار عقلي لغير ذلك فيه فضلا عن الحسي فكيف يمكن ان يدل بفرجار
جزوي او عقلي او حسي الا على ان خطوطا محدودة هي متساوية وكيف يلزم من ذلك ان كل

خط ما لا نهاية له في القوة لذلك لو ما مر حركيا فان شك المتعلم في وجود الدائرة شك في ذلك
مع كل فرجار يرسمه وان سلم وجود الدائرة لم يكن وقد حدها ان يشك في ذلك الا اذا كان متعلم
ابله شك في ذلك بعد ان فهم ما الدائرة واستعمل بالفرجار على سبيل التنبيه عن الغفلة فنجد متعلمين
بلها اكثر من ذلك يستقلون عن تفهيم ان المتادير المساوية لمقدار واحد متساوية حتى يوخذ لهم مسطره
وخطوط فيبين لهم ذلك على سبيل التنبيه والحيلة فان سبيل التنبيه لا يميز به العلم التعادف
من غير التعادف بالحق هو ان صارت هذه المقدمة اصلا موضوعا لان وجود الدائرة غير بين
بنفسه فيحتاج الى بيان فوق البيان الواقع بالفرجار فان سامح المتعلم صار اصلا موضوعا بل يجب
ان يفهم ما جمع من العلم الاول على ما اعتبر عنه فكل ما يوضع ويتكلف بيانه لما هو غير بين وهو محتاج
الى بيان ويتم للمتعلم ظن بتصديقه فهو اصل موضوع بالقياس الى ذلك المتعلم الذي ظن لا بالقياس
الى غيره واما ان اخذ وهو لا يظن ما يظنه المعلم او يظن خلاف ذلك فهو مصادرة والمصادرة
هو ما يقابل ظن المتعلم اما بالسلب بان لا يظن او بالتضاد بان يظن غيره وذلك حين اخذ
الذي يحتاج الى بيان اخذا من غير بيان وما غلطهم في امر الاصل الموضوع ما سمع انه جعله
شيئا ما لا وسط له وحسبوا معناه لا وسط له في نفسه وليس كذلك بل معناه ما لا وسط له في ذلك
العلم سواء كان له وسط في علم اخر او لم يكن ولا في شيء من العلوم وسط واعلم ان المقدمات البرهانية
التي على مطالب كلية انما هي في مواد واجبة ضرورية والمغالطات البرهانية في امثالها هي في مواد
ممتنعة ضرورية واعني المغالطات البرهانية ما يشبه بالبرهان وليس برهانا فان من المغالطات
مغالطات جدلية غير برهانية والفرق بينهما ان مقدمة المغالطة البرهانية يشبه بها الاولية
يكون من امور ضرورية الا ان يكون المطلوب امرا ممكنا فيكون القياس عليه من الممكنات واما القياس
على ما ليس منها فانما يكون من ضروريات ومقابلاتها اعني مقابلات الضروريات فلذلك توجد كلية
كاذبة في الكل كبرى وصغرى ويقع منها ما هي كاذبة في الكل اذا اخذت كبرى ويكون المقدمة منها
مضادة للمقدمة البرهانية والنتيجة منها مضادة للنتيجة البرهانية اذا اخذت على هذه الصورة
واما المقدمة المغالطية الجدلية فانما يشبه بالمشهورة ولا يكون مشهورة عند التعقب ولا يجب

لا يمكن ان يكون ضرورية وربما كانت شنعة وربما كانت مع شناعتها صادقة ولكن استعمالها
في الجدل يكون مغالطة لانها وان كانت صادقة فهي خلاف المشهور فان كثيرا من المشهور كاذب
وكثير من الشنيع حق ونسبة المشهور والشنيع الى القياسات الجدلية نسبة الحق والباطل الى القياسات
البرهانية فالغلط في البرهان هو بما ليس بحق وفي الجدل بما ليس بمشهور والمغالطة البرهانية تقع
من القياس وقد يقع لقصد الامتحان وقد يقع لشر او رداءة نفس والله اعلم

المقالة الثانية من الفن الخامس فصل في معرفة مبادي البرهان وكليتها وضرورتها

انه لما علم ان مبدا البرهان يجب ان يكون اوضح واعرف من البرهان وهو الحق وامرنا به ظن ان كل
شيء يبين بالبرهان وهو باطل اجتمع منهما رايان احدهما راي من يبطل البرهان والثاني راي من يرى ان
مبادي البرهان تبين دورا فاما الراي الاول فقد احتج اصحابه بان قالوا لما كان المطلوب بالبرهان
تبين بمقدمات يحتاج ان يكون اوضح منها فيجب ان يكون بيانها قبل بيان المطلوب بالبرهان انما يقع
بمقدمات يحتاج ان يكون اوضح منها فيجب ان يكون بيانها مشتغلا باقامة البرهان عليها فيحتاج
ان يتقدمها ايضا مقدمات اوضح منها وقد بانت ضرورة بيانها وكذلك هلم جرا وذلك يودي الى ان
يكون الشيء الواحد متوقفا في اقامة البرهان عليه على ان يتقدمه اقامة براهين بلا نهاية و
هذا محال او يكون الشيء يتسلم من غير بيان وما بني على غير البين فهو غير بين فلذلك ما ليس بين
فلا يكون مبدا للبيان فاذن لا سبيل الى اقامة برهان على شيء واما الراي الثاني فان اصحابه لما
لزمهم هذا الماخذ من الاحتجاج اضطروا الى ان يقولوا ان للبراهين مبادي اولى وكانوا وضعوا ان
شيء بين برهان فوقعوا الى ان قالوا ان هذه المبادي يكون البرهان منها عليها بعضها على بعض
مبرهن هذا المبدا بذلك المبدا وذلك بهذا على سبيل الدور فحسبوا انهم حفظوا وضعهم ان البرهان
موجود وضعهم ان كل شيء برهان معا وخطوا من ذهاب المبادي والمقدمات الى غير النهاية وكلا الرايين
باطل او المقدمة المودية الى الراسين وهي ان كل علم انما يقع بالبرهان وانه اما ان لا يكون علم او يكون برهان
باطل بل الحق ان يقال اما ان يكون كل شيء مجهولا او ان يكون شيء معلوم والمعلوم اما معلوم بذاته او معلوم ببرهان
وليس كل شيء مجهولا فانه لو كان كل شيء مجهولا لم يكن قولنا كل شيء مجهول معلوما ولا كل شيء معلوما ببرهان

فانه لو كان كل شي مجهول بمعلوم وكل شي معلوم ببرهان فانه لو كان كل شي ببرهان لكان بكل برهان يعلم ببرهان وهذا محال لان من الاشيا ما يعلم بذاته ولو عموا القياس على هذا النسق لم يلزمهم ما الزمهم وكيف يكون على كل شي برهان وقد علمت ان البراهين يكون متوسطات بين حدين ولا يمكن ان يكون بين كل اثنين من كل متوسطات متوسطات بين حدين ولا يمكن ان يكون من كل اثنين من المتوسطات بعدد ما بين الطرفين الاولين ايضا لانه لا بد لكل ترتيب عددي كان متناهيا او غير متناه من اول واحد الاخر فاذا كان مثلا بين ح و ت متوسطات بلا نهاية لزم محالان احدهما ان يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين في انه لا نهاية له فيكون بعض محصور مرتب من الكل الحاضر وهذا خلف والثاني ان هذه المتوسطات وان كانت تذهب الى غير نهاية فلكل واحد مما لا نهاية له من جانبيه جار ومعلوم انه ليس بين ... وبين جاره واسطة فيكون اذن بعض المقدمات التي في الوسط لا وسط له وهو من مبادي البرهان لا محالة وقد وضع ان كل علم توسط فيكون بعض ما هو مبدا البرهان غير معلوم هذا خلف فتبين اذن انه ليس كل علم ببرهان وان بعض ما يعلم يعلم بذاته بلا وسط فيكون عنده النهاية في التحليل ويكون هو وما يجري مجراه المبدا الذي ينتهي اليه مقدمات البراهين اما ان يكون بلا نهاية او يوقف في كل برهان عند اصل موضوع بلا بيان حقا بل الحق ان ذلك ينتهي الى بين بنفسه بلا واسطه واما الذين ظنوا انهم يتخلصون عن الشبهة بان يجعلوا البراهين متناهية الى اوائل تبين بعضها ببعض فقد مسخ طريقهم في التعليم فقرروا ان البيان بالدور ليس بيان البتة وبين ذلك من وجوه احدها ان بيان الدور يوجب ان يكون شيان كل واحد منهما اكثر تقدما واعرف من الاخر وكل واحد منهما اشد تاخرا واخفى من الاخر لا من جهتين مثل ان يكون احدهما بالقياس الينا والاخر بالقياس الى الطبيعة حتى يكون ما هو اعرف عندنا واخفى عند الطبيعة او يكون ما هو اشد تاخرا عندنا واعرف عند الطبيعة فان هذا يمكن ولكن لا اعرف فيما يتعلق بالبيان الدوري في الشيين جميعا من جهة واحدة وبالقياس الينا وحده او بالقياس الينا والى الطبيعة معا لانه لا بد من ان يكون ما يوجد مقدمة في قياس ما اعرف عندنا من النتيجة ثم قد يكون مع انه اعرف اقدم بالطبع وكذ

بل يكون ما هو اعرف عندنا متاخرا عند الطبيعة كجزويات الاستقرا واذا كان كذلك صار الشي الواحد بعينه اعرف عندنا من شي واقل معرفة منه بعينه وهذا مستحيل والحجة الثانية ان البرهان بالدور يكون في الحقيقة مصادرا على المطلوب الاول وذلك انه اذا كان بين مقدمة بمقدمة ثم كانت تلك المقدمة بين نفسها بالمقدمة الاولى او بين بمقدمة او مقدمات بين بالمقدمة الاولى سوا كانت تلك المقدمات وتلك الاوساط واحدة او كثيرة اي كثيرة كانت فانه انما بين بان ثبت بيانه على بيان الشي فيكون انما بين الشي بنفسه وهذا كالقول بان الشي موجود لان الشي موجود لا يفترق فيه الحال بين ان يوضع وضعا بلا بيان وبين ان يقال ان الشي موجود لان الشي موجود فقط ولا يراد فان كان لا يسلم ان الشي موجود فلا يسلم ايضا ان الشي موجود لان الشي موجود وان كان لا يسلم ان الشي موجود لان الشي موجود فلا يقبل البيان بالدور والحجة الثالثة انه قد بين في انولوطيقا والاولى ان البيان بالدور كيف يكون وفي اي شكل يكون فانه لا يكون بين الا بين حدود داولها تلتة وان يكون بعضها منعكسا على بعض مساويا له واننا من هذا في الاوليات كيف يمكن ان يتفق ان يكون المبادي الاولى للبراهين كلها على هذه الشريطة حتى يبين بعضها ببعض بالدور وهذه اعني مبادي البراهين كثيرة جدا لا يتفق في جميعها ان يكون متعاكسة فانه لم يتفق وهذا التي بعضها لا يبين بالدور ونعم ما قالت انه لا يمكن الدور فانهم لما ارادوا ان يتخلصوا من لزوم ان لا برهان او لا بد من ذهاب مبادي البرهان الى غير نهاية جعلوا مبادي البرهان محتاجة في ان يعلم الى ما لا يعلم الا بها فيقال لهم الى ان جعلوا مبادي البرهان لا يعلم البته ولا يعلم بها شي على ان بيان الدور لا يخلص من الذهاب الى غير نهاية فان الدور نفسه ذهاب الى غير نهاية ولكن موضوعات متناهية العدد فلا هم تخلصوا من الشناعة الاولى ولا تخلصوا عن الذهاب الى غير النهاية ولما كانت مقدمات البرهان مبادي العلم الذي لا يتغير ولم يكن ان يكون معلوم ذلك العلم بحال اخرى غير ما علم به فيجب ان يكون مقدمات البرهان ايضا غير ممكنة التغير عما هي عليه وهذا المعنى احد المعاني التي تسمى ضرورية فلنعد الوجوه التي عليها يقال الضروري وكان اومانا الى ذلك في بعض ما سلف فنقول ان الضروري اما ان يقال بحسب

الوجود المطلق بلا شرط وهذا التي الذي لا يمكن ان يفرض البتة معدوما في وقت من الاوقات واما

انه يقال بحسب العدم المطلق وهو التي الذي لا يمكن البتة ان يفرض موجودا في وقت من الاوقات واما

ان يقال بحسب وجود حمل ما او عدم حمل ما هو سلب وهذا على الخاصة مثل ما كان السلب

الايجاب دايما بل لا بشرط كقولنا الباري واحد والباري ليس بجسم او يكون السلب والايجاب

ليس دايما على الاطلاق بل دايما ما دام ذات الموضوع موجودا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة

اي ما دام كل انسان وكل موصوف بانه انسان وهو الموضوع موجود الذات فانه يوصف بانه حيوان

لا دايما فان كل انسان يفسد فلا يبقى اتصافه بانه حيوان دايما او يكون لا ما دام ذات الموضوع موجودا بل

ما دام ذاته موصوفا بالمعنى الذي جعل موضوعا مثاله كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر

ولا ما دام ذات الموصوف بانه ابيض موجودا فان بعض الذوات الموصوفة بانها ابيض قد يزول

هذه الصفة عنها مع وجودها ويزول ايضا ما يلزم هذه الصفة وهو ذو لون مفرق للبصر

بل ما دامت الذوات موصوفة بانها ابيض فانها تكون لا محالة موصوفة بانها ذات لون مفرق

للبصر او يكون الضرورة فيه بشرط ما دام المحمول موجودا وهذا لا يصح في كل موجود وفي كل محمول الفرد

ما سبق ذكره مما يجيء بعد فان كل موجود ضروري الوجود وغير ضروري الوجود فانه ما دام موجودا

لكن انما يفرد هذا القسم فيما لا يكون المحمول ضرورة اذا رفع هذا الشرط البتة كقولنا كل انسان فانه

ماش بالضرورة ما دام ماشيا فانه لا يقولنا قاعدا بالضرورة ويسكت فان هذه الجهة من الضروريات

ممكنة للكل من الموضوع وفي كل وقت ومنها ما يشارك اقسام اخرى او يكون الضرورة متعلقة بشرط

وقت كاين لا محالة لا بشرط محمول او وضع مثل قولنا ان القمر منكسف بالضرورة اي وقتا ما و بعض

السحر منتشر و ورقة بالضرورة ويوما في الربيع بالضرورة وقوم حسبوا ان هذا القسم هو الذي

قبله لان القمر منكسف بالضرورة ما دام منكسفا وليس كذلك بل هذا قسم على حدة وان كان يصح

عليه شرط ذلك القسم كما يصح في ساير الاقسام السالفة وذلك لان هذا القسم له وقت الضرورة

لا يمكن ان لا يكون فيه والقسم الذي قبله ليس له وقت الضروري بل ضروري اشتراط

وجود نسبه واشتراط وجود نسبة صالح في كل وقت وهذا القسم في وقته ضروري الوجود

لا لانه موجود وبشرط وجوده فقط بل على الاطلاق وهو في ذلك الوقت وجوده ولا يحتاج الى ان

نطول الكلام في هذا فان المقدار الذي قلناه واضح والقسم الرابع في انتاج النتايج البرهانية الضرورية

بذاتها بل ان كانت من مواد ممكنة اكثرية صلحت ان ينتج ساير الممكنة والاكثرية واما المطلق فقد ينتفع

في البرهان وان كانت محمولاتها ذاتية وسيفصل الذاتي بحدود لكن كل جنس فيه يحتمه شرايطه ولهما

صلحت لان يدخل في البرهان لا بها يصلح فيه ما ليس وانما صلحت لان يفيد اليقين لان كل واحد

هي من الجهة التي صار بها ضروريا يمتنع التغير فما يلزم من النتيجة يمتنع التغير وكما اذا قلنا في كتاب

القياس ان كل ج ب بالضرورة عنينا ان كل ما يوصف بانه ج كيف وضع فدايما او بالفرض

او وصف به وقتا ما وبالوجود الغير الضروري فهو موصوف كل وقت ودايما بانه ب وانه يوصف

بانه ج واما في هذا الكتاب فاذا قلنا كل ج ب بالضرورة عنينا ان كل ما يوصف بانه ج بالضرورة

فهو موصوف بانه ب لا بل المعنى اعم من هذا وهو ان كل ما يوصف بانه ج ما دام فانه موصوفا بانه ج فانه

موصوف بانه ب وان لم يكن ما دام موجود الذات لان المحمولات الضروريات هاهنا اجناس و

فصول وعوارض ذاتية لازمة ولزوم هذه الضرورة على هذه الجهة فانه ليس اذا وصف شي ما

بالعرض بان يوصف بجنسه او فصله وحده او كان لم له دايما بل ما دام موصوفا بذلك النوع فاذا زال

حده بزوال وكثير من فصوله بزوال محالة واما الجنس فربما زال مثلا اذا استحال الابيض

مسنا والحلو فصار نوعا لا طعم له فزال حينئذ النوع وجنسه جميعا وربما لم يزل كما اذا

الاسود فصار ابيض بطل حمل النوع ولم يبطل حمل الجنس ولان المقدمات البرهانية يراد بها انها

ان يكون كلية فليبين كيف يكون المقول على الكل في المقدمات البرهانية فنقول انا في كتاب القياس

كان المقول على الكل بمعنى انه ليس شي من اشياء الموصوف بالموضوع ج مثلا الا وهو

كل موجود فيها ان كان القول الكلي موجبا ومسلوبا عنها ان كان القول الكلي سالبا ولم

يكن هاهنا شرطان وهو ان الوجود والسلب يكون في كل زمان بل في المطلقات لست كان

يجوز ان يكون المحمول موجودا في كل واحد من الموصوفات بالموضوع وقتا ما ولا يوجد وقتا

هاهنا فان المقول على الكل معناه ان كل واحد مما يوصف بالموضوع وفي كل زمان يوصف به

لا في كل زمان مطلقا فانه موصوف بالمحمول او مسلوب عنه المحمول وذلك ان هذه المقدمات كليات
ضرورية والضروري بطل كليته بشبين اما بان يقال ان الموضوع واحد ليس الحكم عليه بالمحمول موجودا
ابدا لا كمن الموصوف بالموضوع ما هو في زمان ما ليس تصف بالمحمول فهذان يبطلان كون القول
على الكلي الضروري • فان قال قايل انكم اخذتم الضروريات التي يعني ما دام الموضوع موصوفا من جملة
المطلقات في كتاب القياس فكانت هناك كليات مطلقة وكانت كليتها لا تبطل بالخلل الواقع من
جهة الزمان • فالجواب انا انما كنا ناخذها مطلقات بان يرفع عنها جهة الضرورة وههنا
اثبتناها جهة الضرورة في المحمول وحيث كنا نجعلها مطلقة فما كنا نقول ان الضروري ما دام
الموضوع موصوفا بما وصف به مطلق من جهة اشتراط هذه الضرورة فيه ولا كان الضرورة الحقيقة
حتى ان المقدمة التي اذا اشترط فيها الضرورة لم يمكن ان يشترط الا من هذه الجهة فهي مطلقة اذا خلت من هذه
الشرائط والجهات وفرق بعيد بين مكان اشتراط شي وبين اشتراط بالفعل فههنا اذا اشترطت الضرورة
انتقضت بالخلو عن الحكم اي زمان كان وهناك اذا لم يشترط الضرورة بل كانت القضية بالفعل
لم ينتقض بالخلو عن الحكم زمانا اذا وجد زمانا وكان لم يشرط دوام الحمل للوضع ولو اشترط هناك
الضرورة فكان بالضرورة ما دام موصوفا بالموضوع فلم يوجد في بعض زمان اتصافه به لكان القول
منتقضا ولنعبر عن هذا من جهة اخرى فنقول ان الذي نعتبر فيه الخلو زمانا والدوام زمانا ههنا
هو غير الذي كان نعتبر فيه الامران هناك فهناك انما كان يعتبر ذلك ما بين حدي المطلوب على
الاطلاق وهما ذات الشي الابيض مثلا واللون المفرق للبصر وههنا يعتبر ذلك في شرط الموضوع
وهو ما دام ذات الموضوع موصوفا بصفة انه ابيض وهنا لم يكن يشترط هذا بل كان انما يكون مطلقا
لانه ليس يعرض لذات الموضوع دايما بل في وقت اتصافه بانه كذا فكان ليس كل موصوف بانه ابيض
موجود او يكون مفرقا للبصر بل ما دام موصوفا بانه ابيض فكان ذو لون مفرق للبصر لا يجد في كل
وقت على ذات الموصوف بانه ابيض بل وقتا ما وههنا كذلك ايضا الموضوع بالشرط الذي
ولكن انما يمنعها ههنا ان تخلو شي من الموضوع عن المحمول زمانا اذا اخذنا الموضوع بالشرط الذي
معه الضرورة وكان هناك كذلك ايضا وهذه المقدمة تستعمل في البرهان مع حذف جهة الضرورة

ولكن يتوقى واما يكون مطلقة بالحقيقة اذا حذفت ولم يشر الى نظر الى الوجود فقط فقد انقلب هذه
الشبهة **فصل** في المحمولات الذاتية التي يشترط في البرهان واذا كانت
المقدمات البرهانية يجب ان يكون ذاتية للموضوعات غير غريبة فان الغريبة لا يكون علة فلا تكون
مبادي البرهان علة للنتيجة فلنبين ما الذي هو بين ذاتي فنقول ان الذي هو بين انه ذاتي وجوه
سنا وجيان خاصا بالحمل والوضع وهما المعتبر ان في البرهان فيقال الذاتي من جهة لكل شي يقول
على الشي من طريق ما هو وهو داخل في حده حتى يكون سوا انقلت ذاتي وقلت من طريق ما هو هذا
هو جنس الشي وجنس جنسه وفصله وفصل جنسه وحده وكل مقوم لوجود الشي مثل الخط للمثلث
والنقطة للخط المتناهي وكذا في الصناعة التعليم الاول فانه يجب ان يستثنى من هذا الفصل
صالح في ان يكون داخلا في جواب ما هو صلوح الجنس وفي التعليم الاول يوضع الفصل والجنس
كل واحد منهما للنوع كالاخر في كونه داخلا في ماهيته ومقولا في طريق ما هو ثم قد جعل الفصل الاخير
غير الفصل فيجب من ذلك ان لا يورد في الجنس هو انه مقول في جوابه ما هو وكانه فرق بين الجنس والفصل ان
يكون المقول في جواب ما هو غير المقول في طريق ما هو وان يكون بينهما فرقان على ما رايناه واوضحنا
في موضعه فهذا فليعد الحق موضعنا الذي فارقناه فنقول ويقال الذي بذاته من جهة اخرى فانه
اذا كان شي عارضا لشي وكان يوخذ في حد العارض اما المعروض له كالانف في حد الفطوسة والعدد
في حد الزوج والخط في حد الاستقامة والانحنا او موضوع المعروض له كالخارج بين المتوازيين
المتوازيين من جهة القاعتين او جنس الموضوع المعروض له الموضوع واللواتي يوخذ في حدها
جنس موضوع المسلة ان كان ذلك الجنس اعم من موضوع الصناعة لم يستعمل الصناعة على الوجه
العام بل خصصت بموضوع الصناعة فيكون الضد المستعمل في الطبيعيات مخصصا من جهة
النظر فيه بما يكون طبيعيا والمناسبة في المقادير مناسبة مقدارية وفي العدد مناسبة عددية
بحيث يدخل في حدها موضوع الصناعة واما ما خرج من موضوع الصناعة فلا يبحث عنه ولا
اليه ولا ينتفع به من حيث هو خارج نعم ان كان خارجا من موضوع المسلة وليس خارجا من موضوع
الصناعة ولا يوخذ في حده موضوع المسلة بل جنسه او موضوع او امر اعم منه ولكن لا بد من ان

موضوع الصناعة في حده اخر المحمول الامر فهو ما يدخل في البرهان فان قولك هذا الخط مساو لهذا الخط وهذا
المضروب في نفسه زوج محموله اعم من الموضوع فكيف يوجد في حد الموضوع فليس كل محمولات
المقدمات البرهانية يكون اما مثل الموضوع ماخوذ في حده واما هو ماخوذ في حد الموضوع اللهم الا
ان يقال ان محمولات المقدمات اما ان يوجد في حدود الموضوعات لها او يوجد في حدودها موضوع الصناعة
او يقال ان محمولات المقدمات اما ان يؤخذ في حدود الموضوعات لها او يكون الموضوعات او ما
يقوم بها يؤخذ في حدودها والى هذا ذهب المعلم الاول وان لم يفصح به وكل محمول برهاني اما ماخوذ
في حد الموضوع او الموضوع وما يقومه ماخوذ في حده اما مطلقا كالسطح للمثلث واما التخصيص
به ضرورة كالخط اذا حمل عليه المساوي فانما يحمل عليه انه ولم يحمل عليه الواحد في العالية
لا الواحد مطلقا فما كان من المحمولات لا ماخوذا في حد الموضوع ولا الموضوع او ما يقومه ماخوذا في حده
فليس بذاتي بل عرض مطلق غير داخل في صناعة البرهان مثل البياض للقفنس وان كان لازما على
ما سنوضح وما بعد هذا فيقال بذاته لا على جهة يليق بالحمل والوضع ولا لايقا بالبرهان فيقال لما معناه
غير مقول على موضوع او في موضوع فهو قائم بذاته واما الماشي والمحمولات كلها فكل واحد منها
يقتضي معنى ثم انه مثل معنى الماشي ويقتضي شيئا اخر هو الموضوع له فليس ولا واحد منها مقصورة الو
والدلالة في المعنى على ذاتها فرد وانها ليست هي هي بذواتها ويقال ايضا بذاته للشيء الذي هو سبب
للشيء موجب له مثل ان الذبح اذا تبعه الموت لم يقل انه قد عرض ذلك اتفاقا بل الذبح يتبعه الموت لذاته
لا مثل ان يعرض به ان مشى ماش او مشى انسان فعثر على كنز وسائر كل ما كان اتفاقا ويقال ايضا
بذاته لما كان من الاعراض في الشيء اوليا اعني يقول لي اوليا انه لم يعرض لشيء اخر ثم عرض له بل ما كان
خصصت بموضوع الصناعة فيكون الضد المستعمل في الطبيعيات مختصا من جهة النظر فيه بما
طبيعية والمناسبة في المقادير لا واسطة فيه بين العرض والمعروض لو كان المعروض له سببا
لان يقال انه عرض في شيء اخر كما يقول جسم ابيض وسطح ابيض فالسطح ابيض بذاته والجسم ابيض لان
السطح ابيض لفظه بما بذاته مرادفة لما هو من جهة ما هو على المعنى المذكور في هذا الفن على معنى اخص
اشد تحقيقا فيعني به ما يعرض للشيء ويقال عليه لذاته ولما هو هو لا لاجل امر اعم منه ولا لاجل امر اخص

منه وحين يستعمل على هذا المعنى في التعليم الاول فقد يتضمن شرط الاولية ولذلك من عز ابسنا
وشرط التجه منه انه يجب ان يكون اوليا واذا لم يفهم ذلك شوش وينوقض وقيل ما كان يجب ان يقال
ان لذاته هو الذي لما هو هو والسبب فيه انه لم يفهم هذا الاشتراك ولذلك قيل انه لا الموسيقي ولا
البياض بذاته للحيوان بسببه انه انسان واما البياض فيحوله لانه جسم مركب ومن هذه الاعراض
الذاتية ما هو مرفودي مثل قوة الضحك للانسان ومنه ما هو غير مرفودي مثل الضحك بالفعل للا
وقد يلمح من عدول بعض الناس عن الحجة في هذا الباب لسوء فهمه ان ظن ان المحمولات في البراهين لا
يكون البتة الا من المقومات لانه لما جرت العادة عليه في اوله كتاب ايساغوجي بان يسمي المقوم ذا
ولا يفهم هناك من الذاتي الا المقوم ظن ان الذاتي في كتاب البرهان ذلك بعينه وهو المعنى كل علة
فان الفاعل والغاية لا يصلح ان يجعل وسط برهان بل المادة او ما يجري مجراها وهو العنصر وان يحمل
المطالب ايضا هي هذه باعيانها بانه انما تكون المقدمة الكبرى ذاتية اذا كان محمولها ذاتيا للموضوع
بمعنى المقوم وقال ان الحد الاوسط يكون ذاتيا الكلي الطرفين بمعنى المقوم وحين جمع قسم الذاتي لم
ان الذاتي في كلي القسمين المستعملين هو المحمول بحسبه للماخوذ في الحد فظن ان القسمة هكذا ان من الذا
ما هو محمول ماخوذ في حد موضوعه ومنه ما هو موضوع ماخوذ في حد المحمول ليس ان ذلك المحمول
يكون ذاتيا للموضوع بل الموضوع وقد ذاب بعض المنتسبين الى المعرفة ممن كانت عبارة هذه الانا
ارسلالطبعه معول عليه في المنطق ما عندي جميع هذا فالزمهم لزوم هذا المنهج فان كل محمول ضروري
غير مفارق فهو مقوم وان الخاصة التي تعم النوع كله في كل وقت وان الخاصة مما لا يمتنع مفارقته
وان كون المثلث المساوي الساقين ذا زاويتين متساويتين عند القاعدة ليس بخاصة وان كون
المثلث ذا زوايا مساوية لقائمتين فصل وان هذه مقومات لموضوعاتها ومع ذلك فيجعل الحد الاوسط
علة موجبة للاكبر حتى يكون البرهان برهانا ويعرف انه للكثير اما يكون مساويا ويعرف
انه مقوم عليه وان المعلول ليس بمقوم فيكون الاكبر المعلول ليس مقوما بل لازما ومع ذلك فان المقدمة
يكون ذاتية ومحمولها ليس بذاتي بمعنى المقوم ويعرف ان المعلول ربما كان لازما عن العلة
لا يفارقه ويعرف ان مثل المساوي زواياه لقائمتين ان كان مقوما للمثلث فلا يكون المثلث غير

لا لان للمقدم علة والشي لا يكون للشي الواحد علة وبمعلولها الا بسبب العرض وان كل متقوم متقدم

والمتقدم لا يكون متاخرا ان نفس ما هو عنه متقدم ويعرف انه ليس كل ما هو مع شي دايما فهو علة بل يجب

ان يكون ان يتعجب من عقول هولاء وانت تعلم ان جميع المطالب في العلم الهندسة والعدد يطلب عوارض

لازمة ليست متقومة بوجه فانك تجدهما فيما يطلب عن محمول جنسي وفصلي والبحث من ذلك

الكتب بها اذا انكر ان يكون العلة الفاعل بوسط انه في الحال ضرب المثل بتوسط قيام الارض في الو

في اثبات الكسوف وذلك في الحقيقة علة فاعلية للكسوف وقد توجد في حد الكسوف والعفونة ثم

توخذ في حد صنف من الحميات وكثير من الاسباب الفاعلية والغاية توخذ في الحدود والبراهين

كما بينت بعد والعجب انه جعل المثال الذي اورده هو قيام الارض في الوسط وذلك علة لانمحاء

الضوء مقومة له لا متقومة به وعارض خاص للقمر الذي هو الحد الاصغر ثم ما يعدهم ما قيل من

الحدود انه مناسب للبرهان فيجيبون ان كل برهان ينحل الى الحدود اذ ينحل الى الحد كان المطلوب هو الحد

الاوسط او الاصغر وليس كذلك ان كان وانما يكون ذلك بين الاوسط والاكبر فان القائس القايل ان القمر يقوم

الارض بينه وبين الشمس وما قامت الارض بينه وبين الشمس اعرضه ظلمة بالستر لم يكن الوسط

فيه حد القمر ولا جز حد ولا الاكبر حد الاوسط بمعنى المقوم ولا جز حد لكنه معلول له بل الاوسط في

كل واحد منهما او مجموع ما كان لم يكن حد المطلوب الذي هو الكسوف وهو عرض ذاتي من الاعراض

اللتي للقمر وليس مما يعنون بالاخص يكون ذاتيا بالمعنى الذي عندهم وهذا الطغيان انما يعرض لهم من سببين

احدهما بسبب ما جرت به العادة من استعمال لفظة الذاتي في كتاب ايساغوجي ولم يعلموا انه لا الذاتي

ولا الضروري ولا الكلي في هذا الكتاب هو ما قيل في كتاب قبله والثاني تخيلهم من البرهان اذ اعطو

من الذاتيات المقومة اذ كان الذاتي المقوم يتخيل عندهم انه اشرف والبرهان ايضا بالحقيقة هو

انه يجب ان يكون مقدمات البرهان من الاشرف لا غير كالوقال قايل انه لا يجب ايضا ان يكون برهان على

الامور الطبيعية او التعليمية بل انما يناسب البرهان الاشرف من الامور وهو الامر الالهي فان كان

للاشرف في هذا الباب مدخل وكان المدخل ليس على سبيل شرف المناسبة والصدق بل الشرف

الاخر وكان يجب ان يعتبر هذا في المبادي فيجب ان يعتبر ايضا في المسايل فيكون انما يجب في المقدمات

ان يكون

ان يكون ذاتية المحمولات بمعنى المقوم القايل بالشرف اذا كانت مختصه بالعلم الالهي لم يره

لكن ليس هذا والمسالة شي ولا يجب ان يصغي الرجل العلمي الى حديث ان ذا نزيف وذا خسيس

بل الى الوجود في نفس الامور فالغرض على مثال هولاء ولنصرف الى غرضنا في تحقيق الاعراض

الذاتية فنقول انما سميت هذه الاعراض ذاتية لانها خاصة بذات الشي او جنس ذات

الشي ولا يخلو عنها ذات الشي او جنس ذاته اما على الاطلاق مثالها للمثلث من كون

الزوايا الثلث مساوية لقائمتين واما بحسب المقابلة اذا كان الموضوع لا يخلو عنه

او عن مقابل يحسب المضادة او بحسب العدم الذي يقابله خصوصا مثل الخط فانه لا يخلو من

استقامة او انحنا والعدد او زوجية او فردية والشي عن موجبه او سالبة فاذا اجتمع

في هذه العوارض ان كان الموضوع لا يخلو عنها باحد الوجهين المذكورين وكانت

ليس لغير الموضوع او جنسه كانت مناسبة لذاته فلو كان الموضوع لا يخلو عنها ولكن

يوجد لغيره من اشياء غريبة عن ذاته او جنسه مثل السواد للغراب لما كانت ذاتية له

بوجه اذ كانت لا يتعلق بذاته ولا بذات ما يقومه ولا ذات الشي يتقوم بها ولو كان

الموضوع يخلو عنها لا الى مقابل مثل بل الى سلب فقط لكان ذات الموضوع لا يقتضيها

في المقارنة ولا في ما يقوم بها واما اذا كانت من الامور اللاحقة للموضوع الذي يتضمنها

ذاته واختصت بجنسه ولزمه مطلقا او على التقابل صارت يستحق ان يسمى اعراضا ذاتية

ويقول ان الاشيا الموجودة في موضوع موضوع للصناعة اعني ليست اعطي في موضوع

موضوع المسايل اعني التي وجودها ان يكون فيه هي التي يعرض لذلك الموضوع لذاته

ولانه ما هو هو واما اللوازم العرضية التي ليست بهذه الصفة فانها وان كانت لازمة في

خارجة عن ان تفيد الموضوع اثرا من الاثار المطلوبة له وكيف وهي اعم من تلك الاثار اذ

تلك الاثار وانما توجد في الموضوع وهي توجد خارجة عنه فان اخذت من حيث هي مخصصة

بالموضوع صارت ذاتية ماخوذا في حدها الموضوع واعلم ان الاعراض الغريبة لا تجعل

مطلوبات في مسايل الصنايع البرهانية وذلك لانها ان اخذت من حيث تخصص موضوع

الصناعة دال بذلك غرابتها وانما يمكن ان تخصص اذا كانت مناسبة للموضوع او لجنسه او لما
هو كالجنس فيكون العام للعام والمخصص المخصص وما لم يكن كذلك لم يكن مستعملا في البرهان
وان اخذت مطلقة فليس وجودها لموضوع الصناعة من حيث هي موضوع الصناعة
اذ قد يوجد في غيره فلا يكون النظر فيها من حيث الخصوص بالصناعة من العلوم اما جزوية
واما كلية والعلم الجزوي انما هو جزوي لانه يفرض موضوعا ويبحث عما يعرض له من جهة ما هو
هو ذلك الموضوع وان لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزوي جزويا بل دخل كل علم في كل علم وصار
النظر ليس في موضوع مخصوص بل في وجود المطلق وكان العلم الجزوي علما كليا ولم يكن العلوم
متباينة مثال هذا ان علم الحساب جعل علما على حدة لان جعل له موضوع على حدة وهو العدد
فينظر ما يعرض للعدد من جهة ما هو عدد فلو كان ينظر في العدد ايضا من جهة ما هو كم او كان
في الهندسة ينظر في المقدار من جهة ما هو كم لكان الموضوع لهما الكم لا العدد والمقدار
ان كان نظر في العدد من جهة ما هو مقدار ما في مقداره فيكون نظره في عارض للمقدار من
حيث هو مقدار واذا كان له ايضا حين ينظر في المقدار من جهة ما هو عدد ان ينظر فيما يعرض
للعدد من حيث هو عدد كان العلمان قد صارا علما واحدا وكذلك ان كان هذا ينظر في المقدار
من جهة ما يقارنه مبدأ الحركة فيكون له ان ينظر في الشيء من جهة ما له مبدأ الحركة فلم يتميز علم
من علم او كان صاحب العدد ينظر في العدد من جهة ما هو موجود كان له ان ينظر فيما يعرض للموجود
من حيث هو موجود كان الحساب قد يفارق الفلسفة الاولى فكذلك اذا كان موضوع صناعة ما
ولتكن موضوع الطب مثلا وليكن بدن الانسان وطلب عارض غريب ليس للانسان من جهة
ما هو انسان مثلا كالسواد المطلق والحركة المطلق فان السواد للانسان من جهة ما هو جسم
مركب تركيبا ما والحركة له من جهة ما هو جسم طبيعي وكان له ان ينظر فيما يعرض للجسم المركب من
حيث هو جسم مركب او من حيث هو جسم لكان الطب هو عين العلم الطبيعي الكلي ولم يكن علما
جزويا فكان يكون ايضا بيطرة وفلاحة او كان يكون كل واحد منهما العلم الطبيعي ويعتبر فيه
اللهم الا ان يجعل السواد سوادا مخصصا بالانسان وليس ان يجعله سوادا للانسان بل سواد

هو بحال مع ذلك الحال يكون للانسان حتى لا يكون تخصيص نسبة فقط بل تخصيص كامن
خاص لذلك الخاص تخصصت النسبة فتبين ان الاعراض الغريبة لا ينظر فيها في علم من
البرهانيات واذا اتفق ان انتج منها في علم ما وان كان من مقدمات صادقة فانما يكون بيانا على
سبيل العرض كان في مثل هذا القياس اما ان يكون الاوسط غريبا او الاكبر فان كان له وسط
غريبا من هذا الموضع فيكون مناسبا لموضع اخر او للعلم الكلي فيكون البرهان بالذات من
صناعة اخرى ويكون من هذه الصناعة بطريق العرض وان كان الاوسط مناسبا الكن حمله
عليه لا يكون لانه هو كذا غريب منه ومن جنسه والا لكان الاكبر مناسبا ولا يكون ايضا الاجنبي
معه فيكون من حق الاوسط ان يكون بينه وبين الاكبر وسط اخر قد ترك واخذت النتيجة لا عن
الذي يبين به انما يبين العلم واصل موضوع فلا يخص من ذلك يقين مطلق ولا يقين لازم عن
موضوع فلا يكون البيان بيانا حقيقيا بل بالعرض وقد ظن بعضهم ان السبب في ان لا يستعمل في
البراهين وسط من غريب عرض وان كان لازما انه لا يكون على ذاتيه للطرف الاكبر فلا يكون البرهان
برهانا لم وليس الامر على ذلك فان هذا النظر الذي نحن فيه ليس كله في برهان لم حتى اذا لم يكن الشيء
برهان لم لم ينظر في هذا الكتاب فيه فصار ذلك جدليا او مغالطيا او غير ذلك فانه ليس يصير القياس
بان ينتج شيئا صدقا من مقدمات صادقة ماخوذة من جهة هي صادقة جدليا ولا مغالطيا وكلا
شيء حقه ان يبان في فن اخر من الفنون الخارجة عن البرهان ولا اقسام الصنائع القياسية
اكثر من هذه الخمسة بل هذا الكتاب يشتمل على بيان البرهان المطلق الواقع على ما يعطي اليقين
بليمة فقط وعلى ما يعطيه مع لم ان اللم فيكون العارض الغريب الذي ليس نقله لا يجعل القياس
خارجا عن البحث الذي في كتاب البرهان ولا يوجب ان لا يكون يقينيا وكيف سقوطا بقولين لم
يقول انه ما لا يعرف له علة لا يكون به يقين فانه يوجب به ان لا يكون له يقين بالمبادي اذ لا سبب
لوجوده فيعرف بانضياع السعي في طلب العلم اذ هو فاقد للشيء الذي يطلب له العلم وهو اليقين
بالباري تعالى جده بل فيجب ان يعلم ان العلة في توقيف هذا العارض ما هو مفهوم كلام المعلم
الاول المتن فيه وهو ان هذا العارض اذا اخذ وسطا كان للاكبر مناسبا او لم يكن واما اعم منه وكيف

كان الاكبر كان امرا غريبا عن موضوع الصناعة خارجا عن موضوع الصناعة وكذلك ان كان
هنا ما يساوي شيئا هو خارج موضوع الصناعة فهو واقع خارجا فضلا عن ما هو اعم منه واذا
كان كذلك لم يكن الاكبر من الاعراض الذاتية بوجه من الوجوه فان كان الاكبر عرضا ذاتيا وكان
الاوسط عرضا غريبا اعم منه دل كما يدل العلامات التي هي اعم وجودا على ما قيل في الفن المتقدم
ويكون بعد هذا البيان بيانا ان وقع حقا فانما يقع حقا على سبيل العرض **فصل**
في كون المقدمات البرهانية كلية وفي معنى الاولي وقد كان المقول على الكل في كتاب القياس
مقولا على كل واحد وان لم يكن في كل زمان وكان المقول على الكل في كتاب البرهان مقولا على كل واحد
وفي كل زمان ثم قد يختلف في كتاب البرهان المفهوم من المقول على الكل ومن الكلي فان الكلي في كتاب
البرهان هو المقول على كل واحد في كل زمان اولا ويكون كليا باجتماع شرايط ثلثه وكل واحد
من نوعي الذاتي فقد يقال اولي وقد يقال غير اولي فاذا كان الشيء محمولا على كلية الموضوع مثل
الجنس والفصل والعرض اللازم فانما يكون اوليا له اذا كان لا يحمل اولا على شيء اعم منه حتى
يحمل بتوسط ذلك الشيء عليه فانا اذا قلنا كل انسان جسم فان الجسم ليس اوليا للانسان لان الجسم يحمل
على الحيوان فيكون حمله على الحيوان قبل حمله على الانسان فلا يتوقف حمله على الحيوان ان يكون محمولا
على الانسان ولا يحمل على الانسان الا وقد حمل على الحيوان والشيء الذي يكون لشيء ولم يكن لاخر و
لا يكون للاخر الا وقد كان له فهو للشيء اولا وقبل كونه للاخر اذا تعقبت اصناف ما يقال اولا وقبل وجد
يدخل في هذه الخاصية كان بالطبع او بالعلية او بالمكان او الزمان او الشرف او غير ذلك فيتبين
ان كل محمول على اعم من الموضوع فهو محمول على الاعم اولا وعلى الموضوع ثانيا وعلى هذا القياس اذا قلنا
كل متساوي الساقين فزواياه الثلث مساوية لقائمتين فانه قد يوجد ذلك للحيز المتساوي
الساقين من المثلثات فاذن هو للمثلث اولا وللمتساوي الساقين ثانيا وهذا الاولي ربما
كان المحمول الاولي فيه اعم من الموضوع كالجسم كان للحيوان في المثال الاول وربما كان مساويا مثل
مساواة الزوايا لقائمتين للمثلث وهذا كان ربما داخلا في الماهية كما في المثال الاول وربما
كان عرضا ذاتيا كما في المثال الثاني وقد يمكن ان يكون عارضا اولا والعارض للموضوع مثل الزمان فا

اولا للحركة ثم للجسم والحركة عارضا اولا والعارض للموضوع مثل الزمان فانه اولا للحركة ثم للجسم
والحركة عارض للجسم وعسى ان لا يكون هذه الاولية معتبرة في هذا الموضع بل ان يكون محمولا
على اعم من الذي قيل انه له اولا وان كان محمولا عليه بتوسط مساو فكل برهان يقع على حمل شيء
على شيء غير اولي له فلا يكون البرهان قام عليه بالحقيقة بل في الحقيقة انما قام على ما هو له اولا
فان من بين ان كل مثلث متساوي الساقين فان زواياه مساوية لقائمتين فلم يبين ذلك في المتساوي
من جهة ما هو متساوي الساقين بل من جهة ما هو مثلث وليس من شرط الاولي ان لا يكون بينه
وبين الموضوع واسطة فان بين هذا العارض للمثلث وبين المثلث وسايط وحدودا كثيرة
كلها عوارض اقرب منه بل الشرط ما قدمناه اولا واما ما كان محمولا ليس على كلية الموضوع فلا
يمكن ان يكون هذا من جملة الذاتيات الداخلة في ماهية الشيء من جملة الذاتيات الداخلة في
ماهية انواع الشيء او الاعراض الخاصية الذاتية للشيء لكن انما يحمل على كلية الموضوع بسبيل التقاسم
على ما قلنا اما القسم الاول فهو مثل الفصول المقسمة للجنس التي لا تقيم نوعا حقيقيا فيكون
فصولا اولية للانواع من جهة انها تقومها ولا تقوم اجناسها ويكون فصولا اولية للاجناس
من جهة انها تقسمها ولا تقسم انواعها اما القسم الثاني فهو العوارض الخاصية لجنس ما التي
لا تقسمه ولا يحتاج ان يصير الجنس نوعا ما معينا فيه حتى يستعد لقبول مثل ذلك العارض مثل
ان الجسم لا يحتاج في ان يكون متحركا وساكنا الى ان يصير حيوانا او انسانا ويحتاج في ان يكون ضاحكا
الى ان يصير اولا حيوانا بل انسانا فقد قلنا في كيفية اولية كل صنف من الذاتيات واعلم انه فرق بين
ان يقال لمقدمة اولية وبين ان يقال لمقدمة محمولها اولي لان المقدمة الاولية هي التي لا يحتاج
ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق واما الذي نحن فيه فكثيرا ما يحتاج فيه
الى وسايط والمحمول انما يكون كليا في كتاب البرهان اذا كان مع كونه مقولا على الكل في كل زمان
اوليا وما كان من الاعراض الذاتية ليس خاصا بالنوع الذي وجد له فهو ذاتي للنوع بان كان جنسه
يوجد في حده وذاتي للجنس بانه نفسه يوجد في حده وقد يكون اجناس الاعراض الذاتية ذاتية
للموضوع مثل ان الزوج كما انه عرض ذاتي واولي للعدد كذلك جنسه وهو الزوج فهو قد يكون ذاتيا

للموضوع ولكن جنسه مثل ان الزوج وهو المنقسم ليس عرضا ذاتيا للعدد لانه يوجد في
المقادير ولكنه ذاتي لجنس العدد وهو الكم فقد عرفت الكلي الاولي والخاص وغير الخاص
مما اشرنا اليه اشارة ما وسهل عليك بعد ذلك ان تعلم ان من المحمولات الاولية المقومة لما هيه التي
ما هي خاصة كالحدود وكبعض الفصول كالحساس للحيوان ومنها ما هي غير خاصة وان كانت
اولية كالجنس وبعض الفصول مثل المنقسم بمتساويين للزوج والناطق للانسان عند من يرى الناطق
مشتركا للانسان والملك والجنس اولي غير خاص والحد اولي خاص واما المحمولات التي هي اعراض ذاتية
فمنها اولية خاصة كمساواة الزوايا الثلث للمثلث ومنها اولية غير خاصة مثل كون الزاويتين اللتين
من جهة واحدة مساوية لقائمتين فانه اولي للخط الواقع على خطين متوازيين ومنها المتبادلتين متساويتين
وللخط الواقع على خطين المصير الزاوية الخارجة كالداخلة المقابلة ولكن ليس بخاص لاحدهما
وهذه الخطوط وان كان واحدا بالذات فهو اثنان بالمعنى والاعتبار فان صعب عليك تصور هذه
الاشياء فخذ بدلها الخط الواقع على خطين الجاعل زاويتين من جهة واحدة قائمتين وبين الداخلتين
مختلفين لكن المتبادلتين متساويتان واعلم انه قد يكون البرهان على ما ليس بحمل اولي فان
الاوسط اذا كان اعم من الاصغر في القياس الكلي فان الاكبر يكون حمله على الاصغر اولي بل
يكون البرهان عليه اول برهان على جزئيات الاصغر برهان وقد يجمع الامران جميعا
كالبرهان على المثلث كون الزوايا الثلث مساوية لقائمتين وهذا حيث يكون الاوسط مساويا
للاصغر سواء كان الاكبر مساويا للاصغر كما في هذا المثال او اعم منه لكنه ليس يقال على ما هو اعم منه
وعلى ما قد علمت ان الاعراض الذاتية قد تكون خاصة بالموضوع مثل مساواة الزوايا الثلث لقائمتين
فانه ذاتي للمثلث ومساو له وقد يكون غير خاص وذاتيا وذلك مثل الزوج فانه عرض ذاتي لمضروب الفرد
في الزوج ولكن غير خاص اما انه غير خاص فهو ظاهر واما انه ذاتي فلان العدد وهو جنس موضوعه يؤخذ
في حده والعرض الذاتي الخاص الذاتي قد يكون مساويا وقد يكون انقص من الشيء على الاطلاق واما
المساوي فمثل مساواة الزوايا الثلث لقائمتين فانه مساو للمثلث واما الانقص فمثل الزوج للعدد
واما الخاص فيكون اما الخاص على الاطلاق مثل ما سلكنا به قبل واما اخص من وجه واعم من وجه مثل

المساواة

المساواة فانه من الاعراض الذاتية للعدد لان جنس العدد يؤخذ في حده وهو الكم ولكنه
اخص من العدد من وجه لانه يوجد في بعض العدد واعم منه من وجه لانه يوجد فيما
ليس بعدد كالمقادير ومما كان من الاعراض الذاتية على هذه الجهة وكان متقابلا
ينقسم موضوعه كالعدد ها هنا وانواعا اخر كالخط والعظم والزمان وما اشبه ذلك
ومن موضوعات الاعراض الذاتية ما هي بالحقيقة انواع او اجناس متوسطة او عالية
مثل الانسان لاعراضه الذاتية ومثل الحيوان والجسم والكم فان لكل واحد منها اعراضا ذاتية
على ما قلنا ومنها ما يشبه اجناسا وانواعا وليست وهي المعاني التي تقال على كثيرين ولكن لا
بالسوية وهي لوازم غير داخلة في ماهية الاشياء الداخلة في المقولات مثل الوجود والوحدة
وهما شبيهان للاجناس العالية ويعرض لها عوارض ذاتية يبحث عنها فيما بعد الطبيعة مثل
القوة والفعل والعلة والمعلول والواجب والممكن وقد يكون ايضا لامور اخص من الواحد
والموجود وكالانواع لهذا ونعود فنقول قد كنا بينا ان المساواة ولا مساواة عرضان ذاتيان
للعدد كما بينا انهما غير خاصين بالعدد ثم كل عدد فاما ان يكون مساويا او غير مساو
فينقسم العدد اليهما قسمة مستوفاة وايضا فان العدد ينقسم الى الزوج والفرد قسمة
مستوفاة ولكن قسمة العدد الى المساوي وغير المساوي ليست قسمة اولية لان ما ليس بعدد
ولا تحت العدد ينقسم كذلك مثل الخط والسطح والجسم والزمان وايضا جنس العدد ينقسم
كذلك فان كل كم اما مساو او غير مساو فاذن القسمة الاولية انما هي لجنس العدد واما القسمة الى الزوج والفرد
هي للعدد قسمة اولية بالقياس الى جميع ما ليس بعدد وكذلك فان جنس العدد لا ينقسم اليهما
قسمة مستوفاة فلا يقول كل كم اما زوج واما فرد ونقول ان القسمة الاولية بالاعراض الذاتية قد يكون
شيئا بل كقولنا كل خط اما مستقيم واما منحن وكل عدد اما زوج واما فرد وقد يكون بغيرها مثل قولنا
الحيوان منه ما هو سابح ومنه ماش ومنه زاحف ومنه طائر ونقول ان القسمة المستوفاة
الاولية اما ان يكون بفصول ولا يكون نسبتها الى الجنس ونسبتها الى النوع مختلفا في الاولية
على ما بينا وان كانت القسمة الاولية في كلية اخرى واما ان يكون بعوارض هي للجنس ايضا اولية

مثل قولنا كل كم اما مساو واما غير مساو وقولنا كل جسم اما متحرك واما ساكن واما بعوارض
لا يكون للجنس اولية وان كانت القسمة بها اولية وذلك اذا كانت العوارض انما يعرض للجنس
اذا صار نوعا بعينه مثل قولنا كل عدد اما زوج واما فرد والزوج والفرد ليس يعرض للعدد
اولا بل ما لم يصر العدد نوعا معلوما لم يكن زوجا ولا فردا لان الزوج والفرد عوارض لازمة
لانواعه وكذلك قسمة الحيوان الى الضحاك وغير الضحاك وغير ذلك لان هذه عوارض يعرض
للانواع بعد ان قامت طبايعها النوعية ولا يكفي طبيعة الجنس في ان يعرض شي من هذه العوارض
فهي من جهة القسمة اولية للجنس واما بذاتها فليست اولية له والقانون في تمييز الامرين ان ينحى
وياخذ طبيعة الجنس مخصوصة مثل عدد ما وجسم ما فان امكن ان يكون ذلك
ذلك صالحا لان يعرض له الامران في الحالين معا عروضهما اوليا يكون جسم ما يصلح لان يتحرك
وان يسكن ولا يجد عددا ما يصلح لان يكون زوجا او يكون فردا فاذن طبيعة الجنس كافية
لان يتصوره وقد عرض له ولحدس الامرين ما لم ينضم اليها في الذهن فصل فحينئذ يلحقها ذلك
العارض ويتبين ايضا ان القسمة التي يكون اولية للجنس والاعراض التي انقسم اليها ليست اولية
للجنس بل للنوع على اقسام ثلثة اما ان يكون الاعراض كل واحد منها اوليا له وخاصا
بنوعه كقولنا كل مثلث اما ان يكون زاوية منه مساوية للباقيتين او زاوية منه اعظم من
الباقيتين مجموعتين واما ان يكون كل زاوية منه مجموعتين اعظم من الثالثة فالاول
عارض خاص بالمنفرج الزاوية والثالث عارض خاص وغير خاص مثل قولنا كل عدد اما
زوج واما فرد وكل حيوان بالحاد الزاوية واما ان يكون كل واحد منها اوليا وغير خاص مثل
قولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل حيوان اما ماش واما سابح واما طاير واما زاحف
اما ان يكون بعضها اوليا خاصا وبعضها غير خاص مثل قولنا كل حيوان اما ضاحك
او لا غير خاص ونقول ان السبب في انهم قيل ان الزوج والفرد عارضان للعدد وليس
بنوعين او فصلين منقسمين ظاهر وهو ان النوع من العدد يعرف بمبلغه وهو كمال حقيقته
وماهيته ويعرف ما معنى الزوج والفرد ولا يعرف له الزوج والفرد الا بشرط انه هل ينقسم بمتساويين وبين

او ليس ينقسم بمتساويين فيكون نوعيته وهو مبلغه لا يقتضي ان يكون بينا له الانقسام
بمتساويين والزوج والفرد لا يخلو اما ان يكون جنسا من ذلك النوع من العدد او فصل جنس
فصلا او خاصا او يكون نفس النوع وقد علم نفس ذلك النوع فكيف يمكن ان يكون عارضا لازما
وكيف يمكن ان يكون فصلا خاصا وقد يوجد الزوجية لنوع اخر والفردية وكيف يكون جنسا
او فصل جنس او شيا من الذاتيات على الاطلاق وقد يجوز ان نفهم معناه ومعنى ذلك
العدد ولا نفهم هو له وكانت الذاتيات ولا التي تلزم في كل وقت بل التي لا يمكن ان
يرفع معناها عن ما هو ذاتي لمثل معنى العدد فانه لا يمكن ان يعقل ما العدد ويجهل ان
الاربعة عدد حتى يتامل ويستبان اللهم الا ان لا يكون معنى العدد مفهوما ولا يكون
احضر في الذهن مع معنى الاربعة ونحن قد علمنا ما معنى الزوج والفرد فاذا احضرنا
معناه ومعنى عدد ما مثل الف وخمس مائة وثلثة فلا ندري في اول وهلة انه زوج او فرد
حتى نستبين ونتامل الانقسام بنصفين فان كان عدد ما مثل الاربعة والثمانية حاكما
نحكم بسرعة انه زوج لا لاجل انه ذاتي للاربعة والثمانية ولكن لانه قليل فلوح لنا انه
منصف عن قريب ولو كان لا يلوح ذلك لكان يتوقف الى ان تستثبت واذن ليس بين
كون اربعة زوجا لذاته بل لظهور عارض اخر عرفناه له وهو التنصيف وهاهنا اخرى
يعرف بها ان الزوج عارض لا ذاتي لاصناف العدد لا يحتاج الى التطويل بها فاذا كان
الزوج والفرد عارضين لاصناف العدد وليسا بفصول ذاتية ولا اجناس ولا يمكن
ان يكونا نوعين للعدد ولا فصلين مقسمين لان الفصل المقسم للجنس هو بعينه الفصل
المقوم للنوع فبقي ان يكون كل منهما عرضا عاما بالقياس الى نوع من العدد وعرضا خاصا
بالقياس الى العدد فصل قد في التعليم الاول انا ربما اعطيناه الكلي
الاول ونظن بنا انا لم نعطه وكثيرا ما لم نعطه فيظن بنا انا اعطيناه والاسباب في ذلك
ثلثة امور واحد منها هو سبب لما يكون قد اعطينا ونظن انا لم نعط مثل قولنا ان الشمس
يتحرك في فلك خارج المركز حركة كذا والقمر يتحرك في فلك تدويره الى المغرب حركة كذا

ان الارض في وسط الكل فان هذه العوارض يكون مقولة على الكل اولية ويظن انها ليست
كلية بشرط هذا الكتاب والسبب في ذلك ان هذه الاشيا في الوجود مفردة وطبايعها
غير مشترك فيها ولا مقولة على كثير في الوجود فيظن ان محمولاتها وان كانت اولية
ليست بكلية وليس كذلك فان قولنا شمس وقولنا هذه الشمس مختلفان وذلك لان قولنا
الشمس يدل على وجود ما وجوهر ما وقولنا هذه الشمس فانما يدل على اختصاص من تلك الطبيعة
بواحد بعينه ثم كل برهان يبرهن به على الشمس فلسنا نبرهن عليها من جهة ما هي هذه
الشمس حتى لو كانت طبيعة الشمس مقولة على غير هذه الشمس كان البرهان مما لا يعم عليه
بل بمجرد طبيعة الشمس من غير اعتبار لخصوص ولا عموم ويبرهن عليها الشي ويحكم عليها
بشي لو كانت تلك الطبيعة مقولة على الف شخص شمسي لكان الحكم والبرهان متناولا
للجميع والطبيعة الكلية فيقال لها كلية بوجوه ثلثة فيقال كلية من جهة ما هي في الوجود
مقولة بالفعل على كثيرين وليست الاحكام العقلية يقال على الكليات من جهة ما هي كلية
بهذا الشرط ويقال كلية من جهة ما هي محتملة لان يقال في الوجود على كثيرين وان لم يقل
في الحال على واحد مثل بيت مسبع وكالجبل من ياقوت وطاير يقال له ققنس حتى يقال انه يكون في
العالم واحد فاذا بطل حدث من حقيقته او زاد او حقيقته مثل آخر ويقال الكلية لما ليس
له في الوجود بالفعل عموم ولا اتصاله في الوجود امكان عموم ولكن لان مجرد تصوره العقل
له لا يمنع ان يكون فيه شركة وان منع وجود الشركة فيه امر ومعنى اخر ينضم اليه ويدل على
انه لا يوجد الا واحد ابدا واما نفس الطبيعة فلا يكون تصورها وتصور انها واحد بالعدد
شيئا واحدا بل تصورها شي غير مانع وحده عن ان يقال في العقل على كثيرين ولكن معنى
اخر وراء تصوره هو الذي يمنع العقل عن تجويز ذلك واما الجزوي المقابل له فهو الذي نفس
معناه وتصوره تصور فرد من العدد لكونه هنا ذات زيد بما هو زيد فلا يمكن ان يكون
هوية زيد بما هو زيد لا في الوجود ولا في التوهم فضلا عن العقل امرا مشتركا فيه فالطبايع
الكلية تقال على هذه الوجوه الثلثة وكان الاخر منها يعم الاولين وهو ان العقل لا يمنع ان يكون

المتصور منها مشتركا او ينضم الى تصوره معنى اخر وليس نفس الطبيعة كالحيوانية
بل الطبيعة مقرونا لها هذا الاعتبار وهو زايد من الطبيعة وحدها بلا اعتبار زايد
فانما يشترط هذا ويبينه حتى لا يظن ان هذا الاعتبار ليس اعتبار الكلية الذي هو
اعتبار غير اعتبار الطبيعة بل هو اعتبار طبيعة الشي فقط فهذا هو الذي
ينبغي ان يحمل الكلي المعتبر في العلوم وفي موضوعات المقدمات ويجب ان يبدل
ما سمعته من هذا المعنى في مواضع اخرى فلا يجب ان يكون امثال هذه القضايا عندك
شخصية بل يجب ان تعتقد ان المقدمة الشخصية هي ما يكون موضوعها شخصا مثل
زيد وكل ما نفس تصوره موضوعه يمنع وقوع الشركة فيه واما ما كان مثل الشمس فالموضوع
فيه كلي ومقدمته كلية ولا تبال كيف كانت كلية من الوجوه الثلثة بعد ان يصح وجه
الاخير كذلك فاذا قلت ان الشمس كذا وحكمت حكما على الشمس من جهة ما هي شمس فقد حكمت على
كل شمس لو كانت الا ان مانعا يمنع ان يكون شموس كثيرة فيمنع ان يشترك في حكمك الكلي كثيرون
وانت جعلته كليا فالحكم على الشمس بالاطلاق ذاتي اولي بل كلي وعلى هذه الشمس غير اولي
فهذا سبب هذه الشبهة الواحدة واما الثاني من الاسباب المذكورة لهذه الشبهة
الناشية وهي كانها عكس هذه الاولى في الوجهين جميعا احدهما في انه لم يصح القول
على الكل فظن انه وضع وكان هناك وضع وظن انه لم يوضع والثاني ان السبب فيه انه لما
حكم على كل واحد فكان الحكم عاما حسب انه كلي ولم يكن في الحقيقة كليا اذ كان قد فاته انه
اولي وكان هناك حكم على واحد فظن انه لم يحكم كليا وهذا كما نقول فاما ان التوازي
اولى الخطين يقع عليهما خط فيجعل كل زاوية داخلة من جهة واحدة قايمة وذلك لانه
لا يخلو شي من خطين بهذه الصفة الا وهما متوازيان فظن المعقود على الكل كلي وليس كذلك
لان شرط الاولية فاتت لان الزاويتين من جهة واحدة وان لم يكن كل واحدة قايمة بل كانتا
مختلفتين لكن كانتا متساويتين وان التوازي يكون محمولا على الخطين فهذان الخطان و
ذانك الخطان يعمهما شي التوازي كله اولا وذلك الشي هو خطان وقع عليهما خط فصير

الداخلين من جهة واحدة معادلتين معا القائمتين سوا كانتا متساويتين وقائمتين او مختلفتين

واما السبب الثالث فهو سبب الشبهة الثالثة وهي شبهة توقع فيها الضرورة او الخطا

اما الضرورة فاذا كان الشي الكلي العام لانواع مختلفة لا اسم له فبين الحكم في كل واحد

من انواعه التي هي لها اسما بينا ان خاصة فاذا لم يوجب الحكم لشي اعم منها لفقدان الاسم

العام ظن انه اولي لكل واحد منها وان الحكم منها عليه كلي مثال ذلك ان برهن في المقادير ان المقادير

المتناسبة اذا بدلت يكون متناسبة وبرهن ايضا في الاعداد ان الاعداد المتناسبة

وقد برهن كل واحد منهما برهن اخر ولكن البرهن عليه ليس اوليا لواحدة منهما بل اولي للكل

كم الكم اسم الكم لا يوضع لا في صناعة الحساب ولا في صناعة الهندسة لان صناعة الحساب

يوضع العدد فيها على انه اعم جنس ولا يتجاوز وصناعة الهندسة يوضع فيها المقدار على

انه اعم جنس ولا يتجاوز فكان اسم الكم معدوما عند الصناعتين للمعنى العام اسم فظن

في كل صناعة ان هذا العارض اولي للعارض لموضوع صناعة وهو في الحقيقة اولي

لجنس موضوعي الصناعتين فلذلك هذا التبديل متعدد في الازمان وفي النغم وفي

الاقوال وفي غير ذلك مما هو كم بالذات او ذو كم والسبب الذي منع منه ان برهن

لا على العام الذي الحكم عليه اولي بل على انواعه انما فقدان الاسم على ما قلنا واما لان العام

الاول خارج عن اعم موضوع لتلك الصناعة البرهانية واما لان البرهان على العام

صعب جدا او لكثير على نوع نوع من احوال تخص ذلك النوع سهل واما لان العام

بعض بحد الخيال اذ جنسي والنوعيات التي تحته فيكون اقرب الى الخيال

فتنعت بحذائه ويكون شان ذلك العلم ان برهن عليه بحيز ما كان للمشكلات

الهندسية وهذه المعاني كلها مجتمعة في مسئلة التبديل فان اسم الكم غير جار في الصناعتين

وايضا الكم ليس من موضوعات احدى الصناعتين وايضا فان البرهان على التبادل

من جهة حال الاضعاف ويقوم على العدد من جهة حال الاجزاء فلم على كل من جهة

خاصة وصعبا اقامته بنحو يعمهما جميعا وايضا يحيل المقدار والعدد بالتشكيل

لان كمل

والتربت من الوهم اسهل من تخييل الكم ولهذا السبب لم يوضع للكم بحث يخصه كما وضع

بل لم ينسب الى المقادير من جهة ما هو مقدار مباحث كثيرة بل خص اكثرها بالخط والسطح

والجسم كل حدة اذ نسبة الاحكام الى النوعيات من الخط والسطح والجسم اسهل من نسبتها

الى المقدار المطلق بحكم القياس الى التخيل فهذا وجه وقوع هذا ونوع هذا الغلط من

الضرورة واما كيفيه وقوعه من جهة الغلط فذلك ان نظر الانسان ينظر الانسان او لنظرة

في احاد معنى عام كمثلث مثلث من غير ان يحس كيفية الوجود في استيفائها كلها او ان

كان استوفاها كلها لم يحس باستيفائها كلها فيتبين في كل واحد منها امرا ببرهان

عام او برهان خاص بكل واحد وله ان يتصدى فينبني في ذلك في المثلث المطلق

لانه له اولا الا ان الغلط ذاع به عنه وحصل اسناد نظره بالجزويات حينئذ كيف

يمكنه ان ينقل الى المثلث المطلق الا ان يعد على الاستقراء المطلق المغالطي وهو

ان ينقل الحكم من جزويات غير مستوفاة او غير محقق استيفاؤها الى الكل فان هذا

ليس مغالطة في الجدل وهو مغالطة في البرهان لانه لا يلزم من وجود اي حكم كان

في جزويات نحن لم نشعر باستيفائها يقينا ان نحكم بالحكم اليقين على الكل واما الحكم

الا فاعي الشبيه بالسنن فقد يجوز ان نحكم به ولذلك ليس هذا مغالطة في الجدل

هو مغالطة في البرهان لان هذا الناظر في الجزويات من المثلثات كيف مسه للشي الذي

هو المثلث المطلق ما لم يكن يتبين استيفاء الاقسام اذ ينقل الحكم الى المثلث المطلق الذي

الحكم له اولي وعليه كلي واذا لم يتنبه لذلك حسب ان الحكم اولي لتلك الجزويات وظن

الحكم على كل صنف منها كليا بطريق هذا الكتاب ومن اراد ان يصل في معرفة ان الحكم اولي

فيجب اذا كان الحكم معا دالما لمعان مختلفة ان يمتحن اوليته الحكم بان يرفع جملة المعاني الا واحدا

منها ويبدل ذلك الواحد دائما فاذا ثبت وبطلت البواقي ثبت الحكم واذا ارتفع وان ثبت

البواقي لو امكن ذلك ارتفع الحكم فالحكم له اولا مثال هذا مثلث متساوي الساقين من

نحاس وهو ايضا شكل فاذا رفعت تساوي الساقين وكونه من نحاس واثبت المثلث

وحدث كون ثلث زواياه كقائمتين ثانيا ولو امكن ان يرفع معنى الشكل ويبقى المثلث
كان الحكم ثابتا ولكن اعلا سبق لان المثلث لا يبقى ثم اذا رفعت المثلث وبقي الشكل لم
يس هذا الحكم من جانب تساوي الباقيين وكونه من خاص الحد الحكم ثانيا مع رفع الامرين
واثبات المثلث ومن جانب الشكل يجد الحكم مرتفعا مع وضع الامرين ويرفع المثلث
فيجتمع من الامتحانين ان الحكم كلي للمثلث لا غير **فصل** في
تحقيق ضرورية المقدمات البراهين ومناسبتها ان مقدمات البرهان يجب ان
يكون ضرورية وذلك اذا كانت على مطلوبات ضرورية قبل لان ما يكتسب بتوسط ما يجوز
ان يتغير لا يكون ثابتا الا ليتغير النتيجة الضرورية يلزم من مقدمات ضرورية لا يقع فيها
امكان تغير والامور الضرورية على وجهين امور ضرورية في اللزوم من غير ان يكون بعضهما
لبعض ضروريا في الجوهر والطبيعة وهذه لو انها خارجية وقد اوضحنا قبل انها لا
ينفع في كسب العلوم اليقينية وضرورية في الجوهر والطبيعة وهي الامور الموجودة
بذاتها اما الداخل في حد الموضوع فهي ضرورية للموضوع في جوهره واما التي الموضوع
داخل في حدها فالموضوع لها ضروري في الجوهر وهي ضرورية للموضوع في اللزوم اما على
الاطلاق واما على المقابلة والتي المقابلة فالماخوذة منها في البرهان ما كان ضروري اللزوم
للنوع الواحد فان كانت ما يوجد ولا يوجد في موضوع واحد بالنوع فليست داخلة في البرهان
على الامر الضروري من حيث ما هو ضروري واما كيف مرتبة هذه ليكون منها العلم اليقيني
فنقول بعد قالوا وكل قول ينتج به امر ضروري وليس ضروريا فان للمعاند الطاعن ان
يقول ان اللزوم الذي وصفته ليس دايم الوجود فاللازم ليس بدايم الوجود اذ لا يجب ان
يكون دايم الوجود فان كان ابطال النتيجة المدعاة انها ضرورية يكون بهذه السبيل فاد
استحكام قوة اليقين والضرورة فيما هو بان لا يكون فيما هذا الطعن فنقول
هذا ان الذين يقتصرون في اخذ المبادي على ان يكون صادقة في نفسها او مقبولة
اي معترفا بها عند قوم او امام او مشهورة اي يعترف بها كافة الناس ويراها من غير

ان يكون اولية الصدق فربما كان غير صالحة كما تعرفه في كتاب الجدل فقد يضلون
السبيل فان استعمال المقبولات والمشهورات وامثالها في طلب اليقين مغالطة او
غلط او بلاهة اذ يمكن ان يكون كاذبة واما الصادقات فاذا لم يكن مناسبة للجنس
الذي فيه النظر وكانت خارجية وغريبة لا تسن شيئا من الجهة التي مثلها يقع اليقين
العلي وان كان يقع بها تبين ما لانها لا يدل على العلل اذا العلل مناسبة للشي وانما يعطي صدق
النتيجة فقط لا ضرورة صدقها وكيفية صدقها وليس كل حق مناسبا بخصوصها
اذا لم يكن ضروريا فانه اذا كان الاوسط غير ذاتي وغير ضروري للاصغر فلا يخلو اما
ان يكون الاكبر ضروريا او غير ضروري فان لم يكن ضروريا كان اليقين بنسبته الى الاصغر
غير ثابت فلم يكن يقينا ضروريا محضا الا ان يكون البرهان عليه من جهة ما هو ممكن لا
من جهة ما هو موجود بالضرورة وان كان ضروريا فانما هو ضروري في نفسه ليس ضروريا
عند القياس عليه لانه يمكن ان يزول الحد الاوسط عن الاصغر لانه غير ضروري له
فحينئذ لا يبقى الشي الذي كان علم بتوسطه فيزول حينئذ اليقين والشي موجود في
نفسه فانا اذا علمنا ان هذا الانسان حيوان لانه يمشي وكل ماش حيوان فاذا لم يمش بطل
عنا العلم الذي اكتسب بتوسط المشي فلم ندر حينئذ انه حيوان او ليس بحيوان والامر
في نفسه باق فان قالوا ان هذا اليقين لا يزول وان ذا الحد الاوسط لانا قولنا كل
ماش حيوان معناه كل شي موصوف بانه ماش وقتا ما فهو حيوان دايما ما دام ذاته
الموضوعة للمشي موجودة فان كل شي موصوف بانه ماش فهو حيوان يقينا وان لم
يمش على ما علم في كتاب القياس فيكون الصغرى وجودية والكبرى ضرورية لان
حمل الحيوان على كل موصوف بانه يمشي ولو وقتا ما ضروري والنتيجة عن هذين ضرورية
كما علم فالجواب عن هذا انما يشتد اليقين لرجوعه بالقوة الى قياس برهاني لولا
ذلك لم يشتد اليقين وذلك لان الكبرى الضرورية الماخوذة ضروريتها على نحو ضرورة
كتاب القياس لا على نحو ضرورة كتاب البرهان وهي قولنا كل ماش بالضرورة حيوان

حقيقتهما ان كل شي من شانه ان يمشي فهو حيوان بالضرورة ولا يخلو اما ان يكون عرف
بالعلة ان كل ما من شانه ان يمشي فهو حيوان او لم يكن عرف بالعلة فان كان لم يعرف
بالعلة والكمية لم يكن اليقين نابتا حقيقيا على ما اوضحنا قبل وان كان عرف فانما
عرف بقياس العلة والشي انما يكون من الاعراض الذاتية بالانسان من جهة
انه حيوان من وجه اخر على ما قيل في الابواب المتقدمة فيكون انما صار هذا القول برهانا
لان الاوسط فيه عرض ذاتي كانك تقول كل انسان يمكن ان يمشي ويصح ان يمشي وكل
ما امكن وكل ان يمشي وصح ان يمشي فهو حيوان فلما كان القياس المذكور في قوة هذا
القياس انتج يقينا وليس يضر في ذلك ان لا يكون هو هذا القياس بعينه بالفعل فانه
ليس اليقين انما جاء من كونه بالفعل هكذا بل لو لم يكن الا كذا بالفعل هكذا لم ينتج يقينا بل
وقوع اليقين بسبب كونه بالقوة هكذا ولو لم يكن في قوته ذلك استحال وقوع اليقين
منه وكما انه قد يمكن ان ينتج نتايج صادقة عن مقدمات كاذبة كذلك قد يمكن ان
ينتج نتيجة ضرورية عن مقدمات غير ضرورية وكما ان النتيجة الصادقة من
من نفس تلك الحدود توجد صادقة منتجة بالعرض كذلك النتيجة الضرورية
تكون هاهنا لا تكون ضرورية من جهة اللزوم عن القياس بل من جهة انها بذاتها
وفي قوة الحدود ان يكليت على نحو نتيجتها ضرورية وكما ان هناك وقد يثبت متى كانت
تكذب المقدمات فلا يدري ان النتيجة صادقة او كاذبة وان كانت صادقة في
نفسها ما لم يعلم صدقها في نفسها بوجه اخر كذلك هاهنا ايضا فلا يدري هل النتيجة
ضرورية او غير ضرورية ما لم يعلم ضرورتها من وجه اخر يلوح مع تلك المقدمات
[illegible] بها او لا يلوح وكما انه هناك لم يكن كاذبة عن صادق كذلك هاهنا
لم يكن غير ضرورية ونسبتا الحد الاوسط ضروريتان والمقدمات العرضية وان كانت
لا تنتج شيا ضروريا فقد ينتج بالضرورة ونفرق بين ما ينتج ضروريا وبين ما ينتج بالضرورة
فان كل قياس ينتج بالضرورة وليس كل قياس ينتج ضروريا فاذا كان القول سحابا

وان لم ينتج ضروريا فانه لا يعرى عن فايدة بل لا بد من ان ينفعه فايدتان احداهما العلم
بوجود شي وان لم يكن يقينا فانا نجهل سببه وفرق بين العلم المطلق وبين العلم اليقيني
كما انه فرق بين ان نعرف ان كذا كذا وان نعرف لم كذا كذا وهذا وان لم يكن نظرا برهانيا مطلقا
فهو نافع من جهة ما في البرهان والثاني الزام الخصم والمخاطب عند ما يسمح بتسليم المقدمة
وهذا بعيد عن ماخذ البرهان لان البرهان لا يتوقف على تسليم الخصم للمقدمة بل على
تسليم الحق اياها وان يكون ضرورية ولا يكون ضرورية على النحو الماخوذ في البرهان الا
ان يكون محمولا تاما مع ضرورتها ذاتية على احد وجهي الذاتي فان الضروريات الخاصة
بكل جنس هي اوما اجناسها وفصولها واما عوارضها الذاتية وما سوى ذلك فمحمولها
ضروريات غريبة واما غير ضروريات بل اعراض مطلقة ولا نعلم منها كمية تتالية
واذا كان الاوسط للاصغر ذاتيا والاكبر للاوسط ذاتيا لم يمكن ان ينتقل من علم الى علم
اخر بل من كل علم بمقدمات خاصة مثل الهندسيات ببراهين خاصية بالهندسيات
والعدديات بالعدد ولم يدخل في شي من العلوم بيان منقول او بيان غريب الا فيما ينزل
وسيوضح هذا فيكون المقدمات مناسبة للنتيجة والله اعلم

فصل

في موضوعات العلوم ومباديها ومسايلها وافتراق مباديها ومسايلها في حدودها
المحمولة ويقول الكل ولحد من الصناعات وخصوصا النظرية مباد وموضوعات
ومسايل فالمبادي المقدمات التي منها يبرهن تلك الصناعة ولا يبرهن في تلك الصناعة
اما لوضوحها واما لجلالة شانها عن ان يبرهن فيها وانما يبرهن في علم فوقها واما لدنو
شانها عن ان يبرهن في ذلك العلم بل في علم دونه وهذا قليل والموضوعات هي الاشياء
التي انما تبحث الصناعة عن احوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها والمسايل هي
القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع او لانواعه او عوارضها وهي
مشكوك فيها فانها في ذلك العلم والمبادي منها البرهان والمسايل لها البرهان
والموضوعات عليها البرهان الاعراض الذاتية والذي لاجله ذلك هو الموضوع

والذي منه المبادي ويقولات المبادي على وجهين اما مباد خاصة بعلم علم اعتقاد وجود
الحركة للعلم الطبيعي واعتقاد امكان انقسام كل مقدار الى غير النهاية للعلم الرياضي واما مباد
عامة وهي على قسمين اما عامة على الاطلاق لكل علم كقولنا كل شي اما ان يصدق عليه الايجاب
او السلب واما عامة لعدة علوم مثل قولنا الاشياء المساوية لشي واحد متساوية وبه تشترك
فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم اللحون وغير ذلك ثم لا يتعدى ما له شركة
ما فان هذه الاشياء المساويات في الكميات وذووها لا غير فان المساواة لا تقال لغيره ما هو كم
او ذو كم الا باشتراك الاسم والمبادي الخاصية التي موضوعاتها موضوع الصناعة وانواع موضوعها
واجزاء موضوعاتها او عوارضها الخاصية فهي المبادي الخاصية بالصناعة كانت محمولاتها خاصة
بالموضوع او غير خاصة به بل بجنسه مثل المساواة في مقدمات من الهندسة والعدد وان كان
استعمالها في الصناعة تخصصها بمثل ان المساوي في الهندسة مساوي مقدار وفي العدد
مساوي عدد وكلاهما خاص بالصناعة والمضادة في مقدمات من العلم الطبيعي والخلقي لا
على ذلك الوجه بعينه فان المساواة ليس خاصا بموضوع الهندسة ولا موضوع الحساب
ولا المضادة ايضا بموضوع العلم الطبيعي من جهة ما هو موضوع العلم الطبيعي.
والاعتبار على الظاهر ولكن ان الذاتية محمولة على موضوع العلم او نوع موضوعه او
جزء موضوعه في المبادي كانت المبادي خاصة كقولك كل عدد زوج ينقسم بمتساويين
والمنقسم بمتساويين خاص بجنس موضوع الزوج وان قلنا كل عدد ينقسم بمتساويين
فهو زوج كان المحمول خاصا بجنس الموضوع فاما اذا كان الموضوع في المبدا خارجا عن
موضوع الصناعة او اعم منه فهو مبدا غير خاص والمبادي العامة تستعمل في العلوم
على وجهين اما بالقوة واما بالفعل واذا استعملت بالقوة لم تستعمل على انها مقدمة
وجزء قياس بل استعملت بقوتها فقط فقيل ان لم يكن كذا حقا فمقابله وهو كذا حق
ولا يقال لان كل شي اما ان يصدق عليه السلب او الايجاب لان هذا مشهور مستغنى عنه
الا عند تبكيت المغالطين والمعاندين واذا استعملت بالفعل خصصت اما في جزء ما بها جزئيها

معا كقولنا

معا كقولنا في تخصيص هذا المبدا المذكور في علم الهندسة كل مقدار اما مشارك واما
مباين فقد خصصنا الشي بالمقدار وخصصنا الايجاب والسلب بالمشارك والمباين
واما في الموضوع فكقولنا المقدمة العامة وهي قولنا كل الاشياء المساوية لشي واحد متساوية
الى ان كل المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فخصصنا الشي بالمقدار وتركنا المحمول عاما لكن
وهذا على الاعتبار الذي مضى لنا ايضا ونقول ايضا ان المبادي الخاصة بمسايل علم ما على قسمين
اما ان يكون خاصة بجنس ذلك العلم كله او بجنس مسئلة او مسايل او بنوع انه قد يكون للعلم
موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب وقد يكون غير مفرد بل يكون في الحقيقة موضوعات
كثيرة يشترك في شي يتحد به كعلم الطب لمعنى الاركان والمزاجات والاخلاط والاعضاء والقوى
والافعال ان اختلف هذه موضوعات الطب لاجزاء موضوع واحد فانها يشترك في نسبتها الى
الصحة وموضوعات العلم الخلقي في نسبتها الى السعادة واما ان يشترك في مبدا واحد مثل
اشتراك موضوعات علم الكلام فانها يشترك في نسبتها الى مبدا واحد اما طاعة الشريعة
او كونها الهية وايضا فان موضوع العلم اما ان يكون قد اخذ على الاطلاق من جهة هويته
وطبيعته غير شرط فيها زيادة معنى ثم طلبت عوارضها الذاتية المطلقة مثل العدد للحساب.
واما ان يكون قد اخذ لا على الاطلاق ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير ان
يكون فصلا منوعه ثم طلبت عوارضه الذاتية التي يلحقه من تلك الجهة مثل النظر في احوال
الاكر المتحركة والمسايل اما بسيطة حملية واما مركبة شرطية والمركب شي البسيط فهي انواع
فيقول كل مسئلة بسيطة فهي منقسمة الى محمول وموضوع فلينا مرا والاجزاء الموضوع فيقول
ان الموضوع في المسئلة الخاصة بعلم ما اما ان يكون داخلا في جملة موضوعه او كائنا من جملة
الاعراض الذاتية له والداخل في جملة موضوعه اما نفس موضوعه سواء كان واحد الموضوع
او كثير الموضوع كقولنا هل الجسم ينقسم الى ما لا نهاية وذلك في مسايل العلم الطبيعي واما نوع كقولنا
هل الهواء المحبوس في الماء يندفع الى فوق بالطبع اي لا لانضغاط القاسر وهل العصب مبدؤه الدماغ
او القلب والكاينة من اعراضه فاما عرض ذاتي لموضوعه كقولنا هل كل حركة كذا مضادة لحركة كذا

من

او عرض ذاتي لانواع موضوع كقولنا هل الاضاءة الشمسية مسخنة او عرض ذاتي لعرض ذاتي
لنوع كقولنا هل الزمان بعد السكون فان الزمان عارض للحركة التي هي عرض ذاتي للجسم او عرض ذاتي
لنوع عرض له هل الابطاء للحركة لتخلل سكون فان الابطاء من عوارض بعض الحركات دون بعض
فان بعض الحركات مستوية السرعة لا سطح لها ولا يتصلها لان ماهية المحمول فيقول ان
المحمول في المسائل على انها محمولات الانية لا التي هو تطلب فيها الكمية دون الانية لا يجوز ان يكون
طبيعة جنس وفصل او شيا مجتمعا منهما اذا كانت طبيعية للموضوع محصلة وان المحمولات
الذاتية التي يوجد في حد الشي يجب ان يكون بينة الوجود للشي اذ لتحقق الشي كما قد علمت في
كان يمكن في بعضها ان يبين بحد اوسط لكن ليس كل ما يبين بحد اوسط هو قياس فان الاوليات
قد يمكن ان يبين بوجه ما بحد اوسط مثلا ان يجعل الحد الاوسط حد المحمول فيتوسط بين المحمول
وبين الموضوع انما يكون قياسا على الاثبات والابانة اذا كان على خفي الثبات ويكون قياسا
على اللم اذا كان خفي اللم وقد يجتمعان وقد يفترقان ولما طلب ان هذا المحمول هل هو حد
او جنس او فصل فهو مما يجوز ان يكون مطلوبا لان كون الشي طبيعته ما وكونه جنسا او
فصلا للشي مختلفان فان الحساس من جهة ما هو حساس طبيعته ما ومن جهة اخرى وبالقياس
الى الانسان هو فصل جنسه فيشبه ان يكون انما يشكل حتى يشك هذا انه هل هو جنس للانسان
او ليس بجنس او هل هو فصل له او لجنسه او ليس ولا يشكل انه هل هو موجود من جهة ما هو
معنى ما من شانه ان يكون جنسا او فصل جنس اذا اعتبر له اعتبار العموم وقد يتبين انه كلي
وجود امثال هذه المحمولات المتقدمة للاثبات بيان ما لمن ليس بسليم الفطرة كما بينه على
المبادي الاولية وايضا قد يبرهن على وجودها للشي ما اذا كان عرف بعوارضه ولم يتحقق
جوهره فعرف مثلا من جهة ما هو منسوب الى ا اوله فعل او انفعال ولم يعرف ذاته مثلا انا
نطلب هل النفس جوهر او ليس بجوهر والجوهر جنس النفس ولكن انما نطلب هذا اذا لم نكن
نعرف النفس بذاتها ولكن عرفناها من جهة ما هو هي مضافة الى البدن وكمال له
ويصدر عنها الافاعيل الحيوانية وبالجملة اذا عرفناها من جهة ما هي انها شي هو كمال

كذا او سبب لكذا فيكون بعد ما عرفنا ذاتها فلا يكون عرفنا ذاتها فوضعناها ثم طلبنا حمل
جنسها عليها المحمول في طلبنا بالحقيقة جنسا للموضوع في القضية بل يجب الشي اخر يحمل
يعرض له هذا الذي يطلب المحمول له وكثيرا ما يتفق هذا الطلب حيث لا يكون قد حصلنا معنى
الموضوع والمطلوب بل عندنا منهما اسم فقط كما يطلب هل الصورة جوهر ام لا فانا اذا كنا
عرفنا بالحقيقة ما الجوهر وعرفنا انه الموجود لا في موضوع وعرفنا بالحقيقة ما الموضوع و
عرفنا ما الصورة وكانت كل هيئة للمادة لا يقوم دونها المادة وكان الموضوع كل مادة متقومة
الذات دون الهيئة التي فيها وان لم يكن الهيئة ولا شيء تختلف بدلها عرفنا ان الصورة جوهر ولم يحتج
الى وسط ولكن اذا كان عندنا من الصورة خيال ومن الجوهر احتجنا حينئذ الى البحث والتفتيش من غير حاجة
الى القياس بل المطلوبات في المسائل اذا كانت موضوعاتها من الموضوع للصناعة كانت محمولاتها
من اعراضها الذاتية واجناس اعراضها وفصول اعراضها واعراض اعراضها وان كانت موضوعاتها
من اعراضها الذاتية جاز ان يكون محمولاتها من جنس الموضوع ومن انواعه وفصوله واعراضه و
اعراض اعراضه واجناس اعراض اخر وفصولها وما يجري مجراها وقد يكون محمولات
الصنفين من الموضوعات عوارض ذاتية للجنس كالمساوات في علم الهندسة والعدد و
العوارض ذاتية لما هو شبيه جنس كالقوة والفعل في العلم الطبيعي فان القوة من العوارض
الخاصية بالموجود والمضادة ايضا لا يكون محمولة في مسائل العلم الرياضي لان موضوعات العلم
الرياضي اما غير متحركة واما متشابهة الحركة لا مضادة فيها وان لم يتفق حركاتها من كل جهة ولما
موضوعات العلم الطبيعي فهي ما للتغير من الاضداد فاما اذا كان المطلوب هو الكمية
دون الانية فيصلح ان يجعل مقوما حدا اوسط يتبين به مقوم اخر اذا كان الاوسط علة لوجود
الاخر له اذ يكون الاخر اولا للاوسط وبسببه يكون للاصغر كالمدرك فانه اولا للناطق و
الحساس ثم للانسان واقول ان كل علم يصلح ان يكون محمولا في المسائل فلا يصلح ان يكون محمولا في
المقدمات سواء كان مبادي خاصة او مبادي عامة الا الاجناس والفصول وما يشبهها
فانه يجوز ان يكون محمولة على انواعها في المقدمات فانه يجوز ان يكون الاكبر جنسا للاوسط

او فصلا والاوسط عرضا ذاتيا للاصغر فيكون كان للعرض عرض ان يتبدل يطلب فكذلك للجنس او
فصل وايضا يجوز ان يكون الاوسط جنسا للاصغر او فصلا والاكبر عرضا ذاتيا للاوسط فمن
هذه الجهة يدخل الاجناس والفصول في جملة المحمولات واذا كان يمكن ان يكون وجود العرض
الذاتي لفصل الشيء او لجنسه اوضح منه للشيء جاز ان يتوسط الفصل او الجنس وكذلك لما كان
يمكن ان يكون موضوع العرض اعرف للشيء او المفصول العرض اعرف للشيء جاز ان يتوسط هذا
الاعرف. واما ان يكون الاكبر مقوما للاصغر فليس ينتج الا على الوجه المحدود

فصل

في اختلاف العلوم واشتراكها سواء نقول ان اختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب موضوعاتها
وذلك السبب اما اختلاف الموضوعات واما اختلاف موضوع واحد ولنفصل اقسام الوجه
الاول ونقول ان اختلاف موضوعات العلوم اما على الاطلاق من غير مداخلة مثل اختلاف
موضوعي الحساب والهندسة فليس شيء من موضوع هذا في موضوع ذلك واما مع مداخلة بين
ان يكون احدهما يشارك الاخر في شيء وهذا على وجهين اما ان يكون احد الموضوعين
اعم كالجنس والاخر اخص كالنوع او الاعراض الخاصة بالنوع واما ان يكون في الموضوعين شيء مشترك
مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهما يشتركان في قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان
ثم يختص الطب بالنظر في جسد الانسان واعضائه ويختص علم الاخلاق النظر في النفس
الناطقة واما القسم الاول من هذين القسمين فاما ان يكون العام فيه عمومه الخاص عموم الجنس
او عموم اللوازم مثل الواحد والموجود وليؤخر الان هذا القسم واما الذي عمومه فيه عموم الجنس
للنوع فهو كالنظر في المخروطات على انها من المجسمات على انها من المقادير واما الذي عمومه
كالجنس لعارض النوع مثل موضوع الطبيعي وموضوع الموسيقى فان موضوع الموسيقى عارض
نوع من موضوع العلم الطبيعي وهذا القسم ينقسم على قسمين قسم يجعل الاخص من جملة الاعم
في علم حتى يكون النظر فيه جزءا من النظر في الاعم وقسم يفرد الاخص من الاعم ولا يجعل النظر فيه
جزءا من النظر في الاعم ولكن يجعل علما تحته ان الاخص اما ان يكون انما صار اخص لانه
ثم طلبت عوارضه الذاتية من جهة ما صار نوعا فلا يختص النظر بشيء منه دون شيء وحال

دون حال بل بينها وبين جميعه مطلقا وذلك مثل المخروطات للهندسة فيكون العلم
بالموضوع الاخص جزءا من العلم الذي ينظر في الموضوع الاعم واما ان يكون النظر
في الاخص وان كان يفصله مقوم فليس من جهة ذلك الفصل المقوم وما يعرض له من جهة
نوعيته مطلقا بل من جهة بعض عوارض ذلك الفصل ولواحقه مثل نظر الطبيب في بدن
الانسان فان ذلك من جهة ما يصح ويمرض فقط وهذا يفرد العلم بالاخص عن العلم بالاعم
ويجعله علما تحته كما ان الطب ليس جزءا من العلم الطبيعي بل علما موضوعا تحته واما ان يكون
الشيء الذي صار به اخص ليس يجعله نوعا يفرزه صنفا وعارضا فينظر فيه من جهة ما صار
به اخص وصنفا اي عوارض ذاتي يلزمه وهذا ايضا يفرد العلم عن العلم الاعم ويجعله علما
تحته وبالجملة فان اقسام الموضوعات المخصصة التي العلم بها ليس جزءا من العلم بالموضوع
الاعم بل هو علم تحت ذلك العلم اربعة احدها ان يكون الشيء الذي به صار اخص عوارضا
من الاعراض الذاتية ويجعل نوعا فينظر في اللواحق التي تلحق الموضوع المخصص من جهة ما
اقترن به ذلك العارض فقط كالطب تحت العلم الطبيعي فان الطب ينظر في بدن الانسان
وجزء من العلم الطبيعي ينظر ايضا في بدن الانسان لكن الجزء من العلم الطبيعي الذي ينظر في بدن
الانسان ينظر فيه على الاطلاق ويبحث عن عوارضه الذاتية على الاطلاق التي تعرض له
من حيث هو انسان لا من حيث شرط يقرن به واما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض
فقط ويبحث عن عوارضه التي له من هذه الجهة والقسم الثاني ان يكون الشيء الذي به صار
اخص من الاعم عارضا غريبا ليس ذاتيا ولكن هيئة في ذات الموضوع لا نسبة مجردة و
قد اخذ الموضوع مع ذلك العارض الغريب شيئا واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي
يعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به مثل النظر في الاكر المتحركة تحت النظر في المجسمات
او الهندسة والقسم الثالث ان يكون الشيء الذي به صار اخص من الاعم عارضا غريبا وليس
هيئة في ذاته ولكن نسبة مجردة وقد اخذ مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر في العوارض
الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران تلك النسبة به مثل النظر في المناظر فانه ياخذ الخطوط مقترنة

بالبصر فيصنع ذلك موضوعا وينظر في لواحقها الذاتية وهي انه لك ليس من الهندسة بل
تحت الهندسة وهذه الاقسام الثلاثة ليس يحث في ان الشي المقرون به العارض الموصوف
هو من جملة الطبيعة الموضوع للعلم الاعلى من العلمين فيجعل موضوع الاعلى عليه والقسم
الرابع ان لا يكون الاخص يحمل عليه الاعم بل هو عارض لشي من انواعه كالنغم اذا قيست الى
موضوع العلم الطبيعي ومع ذلك فقد اخذت النغم في علم الموسيقي من حيث قد اقترن به اس
غريب منا ومن جنسها وهو العدد فيطلب لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها
لا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوب في النغم فحينئذ يجب ان يوضع
لا تحت العلم الذي في موضوعه بل تحت الذي منه اقترن به وذلك مثل وضعنا الموسيقي
تحت علم الحساب وانما قلنا لا من جهة ذاتها لان النظر في النغمة من جهة ذاتها نظر في عوارض
موضوع العلم الاعم او عوارض نوع من انواعه وذلك جزء من العلم الطبيعي لا علم تحته و
الفرق بين هذا القسم والقسم الذي قبله لعني القسم الذي جعلنا مثاله الاكر المتحركة ان ذلك
العلم ليس موضوعا تحت العلم الناظر في العارض المقرون به بل تحت العلم الذي ينظر في العام
لموضوعه اذ علم الاكر المتحركة ليس تحت الطبيعيات بل تحت الهندسة واما هذا فهو موضوع
تحت العلم الناظر في العارض المقرون به لان الموسيقي ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب ولما
الذي عمومه عموم الموجود والواحد فلا يجوز ان يكون العلم به الاشيا التي تحته جزءا من علمه لانها
ليست ذاتية على احد وجهي الذاتي فلا العام يوخذ في حد الخاص ولا بالعكس بل يجب ان يكون
العلوم الجزوية ليست اجزاء ولان الموجود والواحد عامان لجميع الموضوعات فيجب ان يكون
ساير العلوم تحت العلم الناظر فيهما ولانه لا موضوع اعم منهما فلا يكون العلم الناظر فيهما تحت
علم اخر ولان ما ليس مبدا الموجود بعض الموجودات دون بعض بل هو مبدا لجميع الموجود
المعلول فلا يجوز ان يكون النظر فيه في علم من العلوم الجزوية ولا يجوز ان يكون بنفسه
موضوعا لعلم جزوي لانه يقتضي نسبة الى كل موجود ولا هو موضوع العلم الكلي العام بل
ليس امرا كليا عاما فيجب ان يكون العلم به جزءا من هذا العلم ولانا قد وضعنا ان من مباد

العلوم ما ليس بينا بنفسه فيجب ان يكون في علم اخر ما جزوي مثله او اعم منه فينتهي لا
محالة الى اعم العلوم فيجب ان يكون مبادي ساير العلوم يصح في هذا العلم فلذلك يكون كان
جميع العلوم يبرهن على قضايا شرطية متصلة مثلا ان كانت الدايرة موجودة
فالمثلث الفلاني كذا او المثلث الفلاني موجود فاذا صير الى الفلسفة الاولى تبين وجود
المقدم فبرهن ان المقدم كالدايرة مثلا موجود فحينئذ يتم برهان ان ما يلزمه موجود فكان
علما من الجزئية لم يبرهن على عين شرطي والصناعات المشتركة في موضوع هذا العلم
ثلثة الفلسفة الاولى والجدل والسوفسطائية في الموضوع وفي المبادي النظر وفي غاية
النظر اما في الموضوع فلان الفلسفة الاولى انما تنظر في العوارض الذاتية للموجود والواحد
ومباديهما ولا ينظر في العوارض الذاتية لموضوعات علم علم من العلوم الجزوية والجدل
والسوفسطائية ينظران في عوارض كل موضوع كان ذاتيا او غير ذاتي فلا يقتصر
لا واحد منهما على عوارض الواحد والموجود والفلسفة الاولى اعم من العلوم الجزوية بعموم
موضوعه نظرا وهما اعم من العلوم الجزوية لانهما يتكلمان على كل موضوع كلاما كان
مستقيما او معوجا لكل حسب صناعة وقد يفارقهما من جهة المبادي لان الفلسفة
الاولى انما تاخذ مباديها من المقدمات البرهانية اليقينية واما الجدل فمبداه من المقدمات
الذايعة المشهورة في الحقيقة واما السوفسطائية فمبداه من المقدمات المشبهة بالذايعة
او اليقينية من غير ان يكون كذلك في الحقيقة وقد يفارقهما من جهة الغاية لان الغاية
في الفلسفة الاولى اصابة الحق اليقين بحسب مقدور الانسان وغاية الجدل الارتياض
في الاثبات والنفي المشهور ليتدرج الى البرهان ونفعا للمدنية وربما كانت غايتها
الغلبة بالعدل وذلك العدل وربما كان بحسب المعاملة وربما كان بحسب النفع و الذي
بحسب المعاملة فان تكون الالزام والجابا ما يسلم وان لم يكن اللازم حقا ولا صوابا واما
الذي بحسب النفع وفيها كان بالحق وربما كان بالصواب المحمود وغاية السوفسطائية
التباهي بالحكمة والقهر بالباطل واعلم ان اختلاف العلوم المتفقة في موضوع واحد

والخصوص حسن شيء في علم اعلى ويحتذ به كما في علم الحساب ويؤخذ به العلم الاعلى وهذا
يكون بسبب القياس الى البيان واما ان يكون العلمان غير مختلفين في العموم والخصوص بل هما مثل
الحساب والهندسة فان كثيرا من مبادي المقالات العددية وهذا لا يمكن اذا لم يكن بين
العلمين شركة في موضوع او في جنس موضوع ولما الشركة في المسايل فهو ان يكون المطلوب
فيهما جميعا محمولا لموضوع واحد الا بلا شركة وهذا ايضا لا يمكن ان يكون الا مع اشتراك
العلمين في الموضوع فاذن الشركة الاولية الاصلية التي للعلوم هي على موجب القسم الثالث
وهو الشركة في الموضوع على وجه من الوجوه المذكورة وهي ثلثة اما ان يكون احد الموضوعين
اعم والآخر اخص كالطب والعلم الطبيعي والهندسة والمخروطات وما يشبه ذلك
واما ان يكون لكل واحد من موضوعي علمين شيء خاص وشيء يشارك فيه الآخر كالطب
والاخلاق واما ان يكون ذات الموضوع فيهما واحدا ولكن اخذا باعتبارين مختلفين فصار
باعتبار جسم موضوعا لهذا او باعتبار موضوعا لذلك كما ان السماء والعالم موضوع لعلم الهيئة
وللعلم الطبيعي واذ قد تكلمنا في مشاركة في العلوم للموضوعات والمبادي والمسائل فيجب
ان نتكلم في نقل البرهان من علم الى علم والله اعلم الفصل في نقل
البرهان من علم الى علم وتنقله للجزئيات تحت الكليات وكذلك تنقله ولكن نقل البرهان يقال
على وجهين فيقال احدهما على ان يكون شيء مأخوذا مقدمة في علم ويكون برهانه في علم
آخر فيتم في هذا العلم ويتنقل برهانه الى ذلك العلم اي يحال به على العلم ويقال على وجه آخر
وهو ان يكون شيء مأخوذا في علم على انه مطلوب ثم يبرهن عليه ببرهان حده الاوسط من علم
آخر فيكون اجزاء القياس وهي الحدود صالحة للوقوع في العلمين كما يبرهن على زوايا خطوط
البصر في علم المناظر في تقديرات هندسية على جهة لو جعلت معها تلك الزاوية هندسية
محضة لكان البرهان عليها ذلك وكذلك البراهين التي يقوم على الاعداد التي في علم التأليف
وان كان الداعي هذا لا شيء من نفس الامور بضرورة ما على سبيله ويجئ بعين برهانها
ينقل البرهان ما كان على سبيل القسم الثاني فذلك لا يمكن الا ان يكون احد العلمين تحت الآخر

يكون على وجهين وانما اما ان يكون احد العلمين ينظر في الموضوع على الاطلاق و
الآخر في الموضوع من جهة ما مثل ما ان الانسان قد ينظر فيه جزء من العلم الطبيعي على
الاطلاق وقد ينظر فيه الطب وهو علم تحت العلم الطبيعي ولكن لا على الاطلاق بل
انما ينظر فيه من جهة انه يصح ويمرض واما ان يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه
من جهة دون الجهة التي ينظر فيها الآخر فيهما مثلا ان جسم العالم او جرم الفلك
ينظر فيه للنجم والطبيعي وذلك الشرط هو ان له مبدأ حركة وسكون بالذات و
ينظر فيه المنجم بشرط وهو من جهة انه له كما فانهما وان اشتركا في البحث عن كرية ذلك
الجسم فهذا الجهة نظره من جهة ما هو كم ومن جهة ما هو ذو طبيعة بسيطة هي مبدأ
حركته وسكونه على هيئة ولا يجوز ان يكون هيئة التي يكون عليها السكون المقابل
للسناد والاستحالة هيئة مختلفة في اجزائه فيكون في بعضه زاوية ولا يكون في
بعضه زاوية لان القوة الواحدة في مادة واحدة يفعل صورا متشابهة واما المهندس
فيكون ان الفلك كري لان مناظره كذا والخطوط الخارجة اليه توجب كذا فيكون الطبيعي
ينظر من جهة القوى التي فيه والمهندس من جهة الكم الذي له فيتفق في بعض المسائل
ان يتنقلها لان الموضوع واحد وفي الاكثر يختلفان ونقول ان العلوم المشتركة اما ان
يشترك في المبادي واما ان يشترك في الموضوعات واما في المسائل والشركة في المبادي
فلسنا نعني بها الشركة في المبادي التي تعم علوما مثل العلوم الرياضية المشتركة في ان الاشياء
المساوية لشيء واحد متساوية وتلك الشركة اما ان يكون على مرتبة واحدة كالهندسة
والعدد في المبدأ الذي ذكرناه واما ان يكون المبدأ الواحد منهما اولا والثاني بعده مثل
الهندسة وعلم المناظر بحيث موضوعا من العلم المناظر فلذلك الحساب وعلم الموسيقى
يشتركان في هذا المبدأ لكن المهندس اعم موضوعا من علم المناظر فلذلك يكون له هذا المبدأ
اولا وقبل للمناظر وكذلك حال الحساب من الموسيقى واما ان يكون ما هو مبدأ في علم
مسئلة في علم آخر وهذا على وجهين اما ان يكون العلمان مختلفي الموضوع بالعدد

وبالجملة يجب ان تشترك الى الموضوع حتى يشتركا في لتارة على الاطلاق واما بوجه ما وهذا الوجه هو
ان يكون احدهما تحت الاخر فحينئذ يجوز ان ينتقل البرهان من العام الى الخاص فيكون العام يعطي
العلة للخاص على ما سيوضح بعد واما اذا اشتركا في الموضوع على الوجوه الاخرى فيمكن ان ينتفعا
في القياس فانه اذا كان الحد الاوسط جنسا للاصغر او فصلا مقوما او شيئا من هذه المقومات
والاكبر عارضا لذلك الجنس اذ للمقوم وهو الماخذ الاول من ماخذ البرهانيات او كان الاوسط
عارضا ذاتيا للاصغر والاكبر عارضا ذاتيا اخر او جنس عارض او فصل او شيئا مقوما له وهو
عارض او فصل او شيئا مقوما له فهو الماخذ الثاني من البرهانيات ليس غيرها على ما اوضحنا
كان نحو النظر في العلمين واحدا وان لم يكن هكذا لم يكن القياس برهانيا في كليهما جميعا بل عسى
ان يكون برهانيا في احدهما غير برهاني في الاخر او هو في كليهما غير برهاني اذ بينا ان البرهان لا
يخلو هذين الماخذين على ان مبادئ الموضوع او مبادئ نحو الساري النظر في الموضوع والمهندس
السبب ليس للمهندس ان يبين هل الاضداد بها علم واحد او لا فان الاضداد ليس من جملة موضوعات
علمه ولا من العوارض الذاتية له او لجنسه واذا كان الامر على ما حققناه فيجب ان يعلم انه انما ينقل
البرهان من علم اعلى الى علم تحته كالبراهين الهندسية تستعمل في المناظر والعددية تستعمل
في التاليف للشيء لا بما هو مثل الحسن والقبح اذا استعملا في الشكل والخط وللمقابلة اذا وقعت
بين المستدير والمستقيم فان امثال هذه وان كانت يوجد بوجه ما في موضوعات المهندسة فليست
تعرض لها بما هي بل عوارض غريبة خارجية قد يعرض لها شيئا غير الجنس الذي يختص بموضوعات
الهندسة هذا وقد تقرر في التعليم الاول لما كان يجب ان يكون مقدمات الكلية حتى يكون نقيضه
لا يتغير تغير الامور الشخصية وجب ان يكون نتائجها كذلك كلية وفاتحة البرهان على الاشياء
الفاسدة الجزوية يعطي احوالها قياس ما يدل على ان الامر هكذا يدل على انه يجب ان لا يتغير ولا
ايضا بما علم ان العلم الذي بطريق العرض فاما اليقين فانما يكون بالحكم الكلي الذي يعم الشخص
غيره ثم عرض والقول ان دخل هذا الشخص تحت ذلك الحكم دخولا لا يقتضيه نفس ذلك الحكم
ولا الشخص يقتضي دوامه تحته فليس احدهما يقتضي دوام النسبة مع الاخر فاذن النسبة

بينهما عارضة وفيما ما فالعلم اذن بالجزوي اعني الشخص علم بالعرض وكذلك اذا ذال عن الحس
وقع فيه شك ولو في الذاتيات مثل انه هل زيد حيوان فانه ان مات او فسد لم يكن حيوانا
وقيل في التعليم الاول ايضا انه اذا فرض على الفاسد برهان كانت احدى المقدمتين غير
كلية وهي الصغرى وفاسدة اما فاسدة فلان المقدمات لو كانت دائمة فكان دائما يوصف
الشخص الفاسد بالاكبر ولو بعد فساده وهذا محال واما غير كلية فلان الكلي يبقى وهذا
الشخص فسد فكيف يمكن ان يحكم عليه بالكلية وانما يبقى الكلي محمولا اناً او وقتا ما ومحال ان يكون
برهان وليست المقدمات كليتين دائمتين فاذن لا برهان على الفاسد ولا قياس ايضا كليا
بل قياسات في وقت ومثل هذا ان كل حد فاما ان يكون مبدا برهان او تمام برهان او
نتيجة او يكون برهانا متغيرا منقلبا ويكون الاجزاء التي للحد مشتركة بين البرهان والحد ولذا
لا برهان عليها ولا حد لها لان الفاسدات انما يفارق كل واحد منها اما شيئا خارجا من نوعه
او شيئا في نوعه فاما ما فارقته بما هو خارج من نوعه فيجوز ان يكون بالمحمولات الذاتية
ولكن لا يكون ذلك بما هو هذا الشخص بل بما له طبيعة النوع واما الاشياء التي في نوعه فانه
فانه يفارقهما بامور غير ذاتية بل بخواص له عرضية ويمكن ان يكون مشاركا في نوعه
بلا نهاية وله مع كل واحد منها فصل آخر عرضي لا ذاتي فان الاشياء التي تحت النوع
متفقة كلها في الذاتيات فاذا لا يجوز ان يحد الشخص الفاسد والشخص المشارك
في نوعه الاقرب حدا يكون له بما هو شخص لانه متى يقود كان ذلك القول من عرضيات لا
من عرضيات لا من ذاتيات ومن عرضيات غير محدودة واما القول الذي من
الذاتيات الذي يفرق لا من الخاص نوعه بل من سائر الانواع فليس له لانه هذا الشخص
بل لانه له طبيعة النوع فالحد للشخص الفاسد ايضا بالعرض مثل البرهان ولقائل ان
يكون كلية لا محالة ونحن قد علمنا ان من مقدمات البراهين ما هي جزوية وذلك
اذا كانت المطالب جزوية والبرهان الجزوي وان لم يكن في شرف البرهان الكلي
فانه برهان يعطي اليقين والعلة كما ان البرهان السالب وان لم يكن في شرف الموجب

فانه برهان يعطي اليقين وللعلة في كثير من الموقتات فيكون الجواب ان الكلي يقال على

وجهين فينا لكلي بقياس الشخص المخصوص ويراد به ان الحكم فيه على كل سواء كان على

كله او بعضه او مهملا بعد ان يكون الموضوع كليا ويقال كلي بقياس الجزوي والمهمل

ويراد به ان الحكم على موضوع كلي وعلى كله والمقدمة الجزئية غير الشخصية فان موضوعها

كلي والبعض ايضا الذي يختص بالحكم منها وان لم يكن معينا فانه في الاكثر طبيعة كلية

كقولنا بعض الحيوان ناطق فاذن الوجه الذي اشترطناه في هذا الموضع يدخل فيه

المقدمة الجزوية ولا يدخل الشخصية وقيل في التعليم الاول لان الاشيا الواجبة

الوقوع المتكررة بالعدد قد يبرهن عليها كحدوث كسوف القمر فحكى ان زينيد شاك

انه كيف يقع لها مع فسادها برهان وحد البرهان والجواب ان كسوف القمر على الاطلاق

نوع ما بذاته مقول على كسوفات قمرية جزوية فاسدة وذلك النوع طبيعة كلية

معقولة فالبرهان والحد لتلك الطبيعة النوعية ذاتية دائمة لعينه وكذلك الكسوف

في وقت ما وان اتفق ان لا يكون الا واحدا فليس يتعين بصورة كسوفا قمريا

في وقت حالة وصفته كذا يمنع ان يقال على كثيرين حتى يكون في وقت ما بتلك الصفة

كسوفات كذلك شمسية او قمرية كما ليس يتصور معنى الشمس والقمر يمنع ان يقال

على كثيرين وعلى ما سلف منا الشرح واما كسوف ما معين مشار اليه في وقت

ما معين فانما يتناوله البرهان بالعرض كما يتناول ساير الفاسدات وليس

يقوم البرهان على كسوف ما من جهة ما هو كسوف على الاطلاق بما ذكره فيه

كل كسوف عددي كان وتكرر او جوز الوهم وجوده معه ولقايل ان يقول الحاجة

الى كون مقدمات البرهان كلية لا يستبين لا يستبان ان الفاسد لا يتعلق به يقين

فكيف صار القوم يثبتون ان الفاسد لا برهان عليه لان مقدمات البرهان كلية

فالجواب ان الغرض ليس ذلك ولكن معنى القول هو انه لما كان الحكم اذا اخذ مقولا

على الموضوع وليس دايما في كل واحد منه حتى لم يكن بحسب الكلي في البرهان عرض

الحكم للشك وللانتقاض اذا كان يتغير في البعض من عدد والتغير لا يبقى

به اذا اخذ مطلقا كذلك الحال في الجزوي المتغير اذا كان الحكم مقولا على الموضوع وليس

دايما في كل وقت لم يعرض الشك والانتقاض اذا كان يتغير في البعض من الازمنة والمتغير

لا يقين به فكانه يقول السبب الذي اوقع في الاسور العامية حاجة الى ان يكون مقدمات

البراهين عليها كلية ومنع اليقين هو موجود في الحكم على الشخصيات وذلك هو التغير

وعدم الدوام فيكون مورد البتة على العلة لان لا يكون نفس مقدمة بيان

فصل في تحقيق مناسبة المقدمات البرهانية

لمطالبها وكيف يكون اختلاف العلمين في اعطاء اللم والان وقيل في التعليم الاول

انه يجب ان لا يقتصر في اقامة البرهان على ان يكون المقدمات صادقة فقط ولا على ان يكون

مع ذلك اولية غير ذات اوساط فقط ولا على ان يكون مع ذلك مقولة على الكل فقط لكن

يجب مع ذلك ان يكون مناسبة على ما اشرنا اليه من لكثرة فيكاد يكون تربيع الدايرة ماخوذا من

مقدمات صادقة بينة بنفسها مقولة على الكل الا ان كلامه ليس برهان هندسي لان

مقدماته غير مناسبة فبيانه كما علمت بالعرض والعرض في هذا التربيع ان يبين انه دايرة

مساوية لشكل مستقيم الخطوط كيف كان عدد اضلاعه فانه يمكن ان يحل المثلثات مثلا

ثم يمكن ان يوخذ لكل مثلث مربع مساو لها وبجملتها ايضا مربع واحد مساو فيكون ذلك

المربع مساويا للدايرة فيكون ضلع ذلك المربع حد للدايرة فبين بروس عرضه ذلك بان

الدايرة اكبر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هي فيه فيكون مساويا لكل شكل مستقيم

الخطوط كثير الزوايا هو اكبر من كل مستقيم الخطوط تقع فيه واصغر من كل مستقيم الخطوط يقع

خارجا عنها فقد يوجد ايضا شكل مستقيم الخطوط مساو للدايرة وقيل في التعليم الاول قول عليه

وهو ان هذا البيان غير خاص بطريق الهندسة بل هو عام مشترك فيه ويوجب لاشياء اخر

وطابقتها وبين تلك الاشيا مناسبة للجنس اي مشتركة في الموضوع او في جنس الموضوع

وقال بعضهم في بيان كون هذا القياس على شروط البرهان ان السبب فيه انه اخذ مقدمة

غير خاصة بالمقادير لانه يقع في قوة كلامه ان الاشيا التي هي اعظم من شيا واحدة بعينها كالاشكال
المحيطة هي اشيا متساوية اي كالدايرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط المذكور فاذا وهذه المقدمة غير
خاصية بالاشكال بل بالاعداد وبالازمنة وغير ذلك فلذلك صار البرهان غير مناسب واظن
ان هذه المقدمة المستعمل في هذا القياس وان كانت غير خاصة بالمقادير فهي خاصة بجنس المقادير
اعني الكم والمقدمات التي من هذا الجنس مستعملة في العلوم مثل ان الكل اعظم من الجزء وان كل كم اما
مساو واما ازيد واما انقص فان هذين اولا للكم ثم للمقادير وللعدد واذا ارديا ان نجعلها خاصة
باحد الموضوعين قيل في المقادير ان الكل اعظم من الجزء وقيل في الاعداد ان الكل اكثر من الجزء وايضا
قيل في المقادير ان كل مقدار اما مساو لمقدار اخر واما ازيد وانقص وفي الاعداد كل عدد اما مساو لعدد
اخر واما ازيد واما انقص ومن هذا الجنس المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية وما اشبه ذلك
وليس انما يستعمل في العلوم الجزئية من المبادي خاصة المجهولات الموضوعات بل والخواص
باجناسها ايضا التي يشترك فيها ولكن ينتقل من العموم الى الخصوص بما قد اشير اليه وهذا يمكن ايضا
ان يعمل في هذه المقدمة فيقال ان الاشكال والمقادير ذات الاشكال التي هي اصغر من الاشكال اياها
هي متساوية فيصير حينئذ مسلما ولا يكون فان لم يصر هذا مسلما فلا اخذ من تلك المبادي
لكن الوجه الذي عندي في هذا ان هذه المقدمة انما ينفع اذا اخذت هكذا ان الدايرة واسطة
بين اشكال بلا نهاية في القوة فيها واشكال بلا نهاية في القوة محيطة بها اعني بالواسطة ما هو
اكبر من كل هذه واصغر من كل تلك باعيانها فالدايرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط متساويان
فان فرضت الاشكال الاشكال باعيانها ولم يفرض غير متناهية لم يجب ان يكون المتوسطان
بينهما متساويين الا ان توضع تلك الاشكال على ترتيب متصل وهذا لا يمكن في الاشكال لان
كل شكل يفرض اصغر من الدايرة فهناك شكل اخر ايضا اكبر منه واصغر من الدايرة بل يحتاج ان يقع
هذه الداخلة والخارجة اشكالا بالقوة بغير نهاية فيكون حينئذ هذا اخص من وجه من اخذها
في البرهان فلانه تكلم على امور بالقوة وجعل منها المقدمات وليس ما بالقوة من العوارض الذاتية
بالمقادير والاشكال ولا من العوارض الذاتية بجنس الكم بل انما من جميع ذلك لانه من العوارض الذاتية

الموجود

بالموجود وانما اسمي من العلم الاعلى الناظر في الموجود المطلق بما هو موجود وما يعرض له بذاته
من جهة ما هو موجود الى العلوم الناظرة في اشيا تحت الموجود اذا كانت تلك الاشيا من شانها
ان يكون بالقوة وبالفعل كالامور القابلة للتغير والحركة واما الصور الهندسية فانما يوجد
مجرده عن المواد ومشارا اليها في الوهم والعقل بالفعل على انها امور موجودة واما الخلل في المطلوب
فهو شبيه هذا لان ذلك الضلع المتوسط ليس مشارا اليه بالفعل انما يشير اليه على انه
موجود بالقوة من امور ما بالقوة مجهولة والبيان الذي بين ان ضلعا مثل هذا
لم يكون ايضا هندسيا بل اما جدليا واما منطقيا اي من العوارض الغريبة وانا
اظن انه بهذا السبب صار هذا القياس ليس برهانيا ولا ذاتيا للهندسة بل خارجا
وقيل في التعليم الاول يجب ان يكون حدا لاوسط من العوارض الذاتية والمجهولات الذاتية
حتى يكون البرهان مناسبا ويقوم انا قام البرهان على من جهة ما هو مثلا المواد دنا ان
بين ان ثلث زوايا المثلث مساوية لقائمتين فيجب ان ناخذ الحد الاوسط من الامور الذاتية
للمثلث او لجنس المثلث وبالجملة للموضوع الذي المثلث من عوارضه الذاتية فان
جاء حدا وسط من جنس اخر فيجب ان يكون من جنس اعلى كما بينا من حال الهندسة
المناظرة والحساب والموسيقي ويكون السبب في ذلك هو المشاركة في الموضوع
بوجه ما على ما قيل من قبل فيكون حينئذ العلم الاسفل ماخوذة مسلمة على سبيل موضوعات
او مصادرات غير معلومة العلل ومعلوم ان ننا بجملة لا يكون على الحقيقة يقينية تام
اليقين بذاتها وانما في العلم الاعلى فهناك يظهر بالعلل والاسباب الذاتية فان نقل
احد ذلك البرهان من العلم الاعلى الى الاسفل فقد ادخل في العلم الاسفل ما ليس منه وقد ظن
قوم ان المراد في ذلك ان العلم الاعلى يعطي اللم في المسائل بعضها ويعطي العلم الاسفل فيها
الان وهذا غير سديد لانه على هذا الن ولا يصحان يجعل المسالة فيهما واحدة بعينها فيكون
العلم الاسفل مشاركا للعلم الاعلى في المسايل فيكون لا محالة مشاركا في الامور الذاتية
للموضوع في المسالة فيكون مشاركا في الوسط فيكون صالحا لان يبرهن في كل واحد منهما

بما برهن به في الآخر ولا يقتنع بان هذا يعطي لم ان وذلك اللم يعطي لم يجب ان يعلم
الاعلى انما يعطي اللم على الوجه الذي قلناه او على وجه سنبينه حيث تكلمنا في حال الموسيقي
والمناظر لا على الوجه الذي قيل وبالجملة فان الوجه الذي قيل في الموسيقي والمناظر
هو رخصة تدعو اليه الضرورة وقصورا عن اعداد ما يحتاج اليه فوقه لنفسه
فضلا عن غيره ممن ينظر نظرا الى ان يحتاج الى عدة ولولا ذلك لكان يجري ان يبرهن
عن احوال الخطوط التي يوجد في المناظر والاحوال الاعداد التي توجد في الموسيقي لا في
علم المناظر والموسيقي بل في علمي الهندسة والحساب ويعد تتابعها لاصحاب المناظر
والموسيقي ولكن لما كانت المنة الانسانية قاصرة عن معرفة جميع المقدمات التي
اليها في المناظرة والموسيقي حاجة ما اذ كان لكثير احد لم يكن اعد كذا عدد كالهندسة
بل اعدّ من ذلك ما يفتقر اليه الاصول دون الفروع او يفتقر اليه الاصول المشعور
بها دون اصول يشعر بها بعد فلما اوقع الامعان في الاستنباط حاجة الى مقدمات
اخرى كسر عن ان يبين ذلك العلمين ويلحق بالعلم الذي هي منه ولنرجع الى اختلاف
معونة العلمين على اللم والان فنقول اما العلمان المختلفان في العلو والدنو ففي
الاكثر انما يتم البرهان المعطي اللم من العلم الاعلى للاسفل بان يعطي الاعلى الاسفل مقدمات
يوجب مبادي البرهان ومن هذا القبيل ايضا ان يكون في احدهما برهان حده
الاوسط علة ما وفي الثاني برهان لحد حده الاوسط علة ما اخرى قبل تلك العلة
وهو علة العلة فيكون الاسفل لم يعط العلة بالتمام وكثيرا ما يكون امثال هذه المسائل
مرددة في العلمين والسبب في ترديدها قصور كثير الناس عن المبالغة في التحرز
مثال ان العلم الطبيعي يعطي العلة التي هي الطبيعة التي لا ضد لها والمادة البسيطة
التي لا اختلاف فيها فيمتنع ان يبرهن هذا او تغير الفلسفة الاولى تعطي العلة
الفاعلة التي هي الخير المحض والعقل المحض والعلة الغائية الاولى التي هي الوجود
المحض فالبرهان في العلمين مختلف لكن العلم الطبيعي مع انه اعطى برهانا ما فانه لم يعط البرهان

مختلفان

الكمي الدائم مطلقا واعطى علة دوام المادة والطبيعة التي لا ضد لها فيدوم مقتضاها وكذلك
العلم الطبيعي يعطي العلة في كون الارض غير كرية بالتحقيق وموقع الماء في هوتها منها حتى
ينكشف اديمها في بعض النواحي فيكون سبب ذلك في العلم الطبيعي ان الماء بالطبع سيال
الى الغور والارض يابسة لا يتشكل بنا بما يحيط الاشكال الاتفاقية فاذا اشتبه اجزاءها كون
وفساد بقي مكان الفاسد متفرقا ولم يجتمع لاجل الباقي على الشكل الكري وبقي مكان الكائن ربوة وكذلك
الحال عند اتفاق سائر الاسباب التي يوجب نفرح منها عن موضعه واما الماء والهواء وغيره
فكل يجتمع على شكل اذا زيد عليه او نقص منه وذلك الشكل هو الشكل البسيط الكروي الذي لا يجوز
غيره ان يكون مقتضى البسيط طبيعة واما في الفلسفة الاولى فيكون العلة لهذا الشكل من جهة
الغاية وهو ان تستقر الكائنات على مواضعها الطبيعية والحال في البراهين ما قلناه فهذا ما هو على
الاكثر من حال معونة الاعلى في اللم واما في الاقل فربما اخذ العلم الاعلى مبادي اللم من العلم الاسفل بعد ان
يكون تلك المبادي سوقهة في الصحة على صحة مبادى ما تبين في العلم الاعلى ويكون تبين بمبادى
من العلم الاعلى لكن انما تبين لها ثانيا من العلم الاعلى مسائل ليست مبادى لها والجزء الذي فيه
من هذا العلم الاسفل كان بعض مسائل علم واحد يكون مبادي القياس الى بعض المسائل منه
بوساطة مسائل منه هي اقرب الى المبادي منها فلا يبعد ان يكون مسائل علم ما تبين بمبادي
من علم اخر ثم تصير تلك المسائل مبادي لمسائل اخرى من ذلك العلم الاخص بلا دور فيكون
هذا حال مسائل تبين في علم اسفل بمبادي من علم اعلى ثم تبين بها مسائل ما من علم اعلى
ان يكون هذه المبادي الماخوذة من العلم الاسفل لا تبين من مبادي من العلم الاعلى بوجه قد
تبين بالمبادي البينة بانفسها او بالحس او بالتجربة واذا كانت هذه مبادي مسائل
من العلم الجزوي هي مبادي لمسائل من العلم الاعلى صارت بواسطة العلم الجزوي مبادئها
لمسائل من العلم الاعلى لكن المبني على الحس والتجربة لا يعطي اللم في علم اسفل ولا علم فوق بل انما يمكن
ان يعطي اللم من هذه في العلم الاعلى ما كان مبنيا على المبادي البينة بنفسها واعلم ان الامور
الجزوية منهما الى العلوم الكلية كان الامور العامة العقلية اولى بان يكون المبادي المقتضية

الحمد لله و[illegible] تم [illegible] العلوم [illegible] تمام

منها مبادي العلوم الكلية فانا كان اشد عموما فهو اولى بان يكون سببا للعلم الذي هو اشد
عموما واما العلوم التي ليس بعضها تحت بعض ولا تحت جزء بعض فكثيرا ما يكون احد العلمين
معطيا لمسئلة واحدة بعينها برهان الان والاخر معطيا فيه برهان اللم مثل ان العلم
الرياضي يعطي في كرية الماء برهان الان بالدليل والعلم الطبيعي يعطي برهان اللم وايضا كذلك
القول في كرية الارض ووقوفها في الوسط وكرية الاجسام السماوية فان الرياضي يعطي الان والطبيعي
يعطي برهان اللم في جميع ذلك وكثيرا ما يتفق ان يكون احد هذين العلمين من هذه العلوم
التي ليس بعضها تحت بعض يعطي الاخر سبب اللم مثل العدد للهندسة والهندسة في مسائل المقالة العاشرة
ولا يتفق في العلوم الجزوية ان يعطي علمان معا برهان اللم لمسئلة واحدة ونحن نخبر بعد
عن العلة في ذلك فانا سنوضح بعد ان العلل كم هي وانها كيف يكون حدودا وسطى واذا
كانت حدودا وسطى فكيف يكون حتى تكون معطية لبرهان اللم التام واما هاهنا فنقول على
الجملة ان الاسباب اربعة سبب الحركة الفاعل وما في حكمه والموضوع وما في جملته والصورة
وما يجري مجراها والغاية وهي التمام الذي لاجله يكون ما يكون واليه تتوقف الحركة وما يجري
مجراه وقد يتفق ان يجتمع هذه الاسباب كلها للشي الواحد بالذات وربما كان الشي ليس له من
الاسباب الا الفاعل والغاية فقط كالعقول المفارقة وربما كان للشي جميع هذه الاسباب
واذا لم يكن للشي مادة وحركة فان الفاعل الذي يقال انه له فاعل فمعنى الجزئية ان يكون نسبته
اليه نسبة داخلة في صورته وكذلك غايته فكل ما هو مجرد عن المادة فانما يمكن ان يعطي
من الاسباب ما هو صوري فقط وهي العلوم المختصة بجملة علوم الافتراعية من العلوم
الانتزاعية ما انتزاعيته بالذات كالعلوم الناظرة في الموجودات التي صورها مفارقة
للمواد على الاطلاق ومنها ما هي انتزاعية بالحد كالعلوم الرياضية فان موضوعاتها
غير مفارقة الذات للموضوعات ولكن مفارقة الحدود لها وذلك لان موضوعاتها
امور غير معينة بالنوع فان المثلث كما يكون في خشبة كذلك يكون في ذهب وليس يقتضي
طباعها موضوعا معينا بل كيف اتفق فليس شي من الموضوعات التي يوجد فيه داخلة

في حدودها لهذا السبب واما الصور الطبيعية فان لكل واحدة منها مادة
ملائمة لها بالنوع لا يمكن ان يوجد تلك الصورة منها مفارقة لها ولا في مادة
اخرى فطباع تلك الصورة مختصة بتلك المادة فلذلك تدخل المواد في حدودها
والامور الطبيعية هي التي يجتمع فيها بالذات هذه العلل كلها ثم من المعلوم ان ما كانت
الحدود الوسطى في براهينه ماخوذة من علل صورية فقط فلا يجوز ان يشترك في
البرهان عليه علمان اذا اريد بالبرهان برهان اللم واما اذا كانت له علل مختلفة فلا
يخلو اما ان يكون بعض تلك الاسباب خارجة عن موضوع الصناعة مثل السبب
الاول الفاعل للامور الطبيعية على الاطلاق والغاية القصوى لها فانها مفارقة
للموجودات الطبيعية اما السبب الفاعل فبالذات واما الغاية القصوى لها ففي
وجه بالحد ومن وجه بالذات واما ان يكون كل ذلك داخلة في موضع الصناعة
اي اما كائنة انواعها لها بجملتها او كائنة من عوارضه الذاتية مثل السبب الفاعل
الفاعلي والتامي والمادي والصوري لموجودات ما طبيعية دون العامة للكل مثل
مثل اسباب الانسان او اسباب نوع او جنس اخر من الكائنات الطبيعية او الطبيعيات
التي ليست بكائنة فان اسبابها الظاهرة كلها طبيعية فنشرح هذا فيما هو اظهر
كالانسان فان سبب الفاعلي اما الظاهر او نطفة او قوة في نطفة وصورة فيها
هذه الثلثة اما نوع واما عرض ذاتي داخل في موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم
من جهة ما يتحرك ويسكن وسببه المادي اما الاركان او الاخلاط او الاعضاء وهو
من انواع الجسم الطبيعي وسببه الصوري النفس وهو من حيث هو صورة ما
للجسم الطبيعي وسببه الكمالي الذي يخصه وجود الجوهر يمكن حصوله من مادة
كائنة فاسدة حصولا يتحد من نفس وبدن حتى يكون من شانه ان يبقى بعينه للسعادة
وهذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعي التي لا يمكن ان يوجد لغيره ويشبه ان يكون
الفاعل والصورة والغاية في الامور الطبيعية واحدا بالنوع وان يكون الغاية

التي هي غير الصورة في الطبيعيات خارجة عن فعل الطبيعة ومن عند مبدأ اعلى من
الطبيعة وغاية مثل ان فاعل الانسان انسانية ما وصورته انسانيته وهي غاية الفاعل
الطبيعي واما الكمال الاخير كالطحن تعريض الاضراس للطحن عند مبدأ اعلى من الطبيعة واما
نفس التعريض فانه غاية للفاعل الطبيعي فكان الغاية في الطبيعيات غاية التي هي صورة
وهي نهاية حركة وتمام محرك طبيعي مثل التعريض وغاية بعد الصورة ليس الصورة
مثل الطحن وهي غاية لفاعل اعلى من الطبيعة ونقول بقول مطلق ان المادة والصورة
لا يجوز ان يكونا غريبين من جنس الصناعة والفاعل والغاية ربما كانا غريبين فاذ قد بينا
هذه الاصول فنقول اذا امكن ان يكون بعض اسباب الشيء خارجا عن موضع صناعة
وواقعا في صناعة اخرى امكن ان يكون على المسألة برهانان من علمين واما اذا كانت
متعلقة بالموضوع غريبة منه لم يكن في غير ذلك العلم اعطى برهان اللم فقد اجمع
جميع ما قلناه انه لا سبيل الى اقامة البراهين اللمية على المبادي خاصة وبهذا السبب يغلط
ويظن في كثير من الاشيا انا علمناه بالحقيقة اذا كانت المقدمات الماخوذة فيما بينهما
صادقة ولا يكون علمناه العلم الحقيقي اذا لم يكن مناسبة **فصل**
من البين انه لا سبيل الى اقامة البراهين في العلوم على مباديها ولا قياس به المبدأ
والعلم به احق من العلم بما قيل انه مبدأ له فبعض مبادي العلوم بينة بانفسها وبعضها
قد يحتاج الى بيان وكلاهما من المستحيل ان يثبتا في العلوم التي هي لها مباد اولى اما
البينات بانفسها فلا يمكن بيانها في ذلك العلم ولا في علم اخر واما ما ليس بينا بنفسه
فانما يمكن بيانه في علم آخر وخصوصا في علم اعلى ومبادي العلم الاعم الذي سائر
العلوم تحته جلها بينة بنفسها وبعضها ماخوذة من علوم جزوية تحتها على
ما قلنا وذلك قليل وموضوع الصناعة فقد يجب ان يصدق به وان يتصور
جميعا فما كان منه ظاهر الوجود خفي الحد مثل الجسم الطبيعي لم يوضع وجوده في
العلم بل اشتغل بان يوضع حده فقط وما كان خفي الوجود والحد معا مثل العدد

والواحد والنقطة فانهم يضعون وجوده ايضا ووضع وجوده هو من جملة
مبادي الصناعة التي تسمى اصولا موضوعة لانه مقدمة مشكوك فيها مبني عليها
الصناعة وان كانت ظاهرة الامرين فضلا وربما وضعوا الحدود فقط في
الشيء الذي هو حقي الوجود والحد جميعا اذ قد يفهم من ذلك ان الشيء موجود
وان الحد ليس بحسب الاسم بل بحسب الذات كقولهم في فاتحة علوم الهندسة
ان النقطة شيء لا جزء له واما المحمولات الذاتية من العوارض في هذه الموضوعات
فانما هي المطلوبة كما قلنا مرارا فلا يمكن ان يوضع وجودها على اصل موضوع او
مصادرة ولا على سبيل البيان قبل البرهان عليها انما يوضع في فاتحة الصناعة
حدودها ان كانت حقيقة الحدود واما ان كانت ظاهر الماسة مثل المساواة والزائد
والناقص وما اشبه ذلك في علم الهندسة فربما لم يتكلف وضع ذلك بل انما يوضع
حد مثل الوصلة والمستقيم والمثلث والاصم والمنطق في الهندسة والزوج والفرد
والمربع والمكعب والمستدير في الحساب فهذا القسم انما يوضع فيه الحدود فقط
واما المبادي فيجب ان يكون قد علمت من طريق الهلية وهو التصديق حتى يمكن
ان نعلم بها شيئا اخر تصديقا حقيقيا او تصديقا وضعيا ولا بد من تصورها
وان لم يكن التصديق بها فيجب ان يكون موضوعة الاسم في نفسها وموضوعة
ما سة الاخر في فاتحة الصناعة خصصت بالصناعة على نحو ما قيل فان
الموضوعات ان احتيج الى الدلالة على وجودها وضعت وضعا ولا برهان
عليها في الصناعة بل على عوارضها الذاتية واما العوارض الذاتية فيحد حدا فقط
ان احتيج اليه ولا يوضع موجودة الا عند اقامة البرهان في مسألة لتبيين منه
انها موجودة لموضوع او مسلوبة عن موضوع والمبادي التي ليست اصولا موضوعة
وليست مصادرات فان وضعها من التكليف مثل ان النقيضين لا يجتمعان وما
اشبه ذلك وان نازع فيها منازع فلا ينقلب بذلك اصلا موضوعا او مصادرة

لان تلك المنازعة باللسان دون العقل وبالقول الخارج دون القول الداخل واما
القياس الذي يتكلف احيانا في تصحيح شي من ذلك او تبكيت مخالف فيه من
السوفسطائيين فان ذلك كله نحو القول الداخل لا الخارج وعلى ما عرف فيما سلف
ويعرف فيما يستانف واما المبادي التي قد يشك فيها فلابد من ان يوضع وجودها
ويفهم ماهية اجزائها ان لم يكن بينة بتصور الاجزاء والحد فليس اصلا موضوعا
ولا مصادرة لانه ليس فيه حكم بل انما يوضع ليفهم اسم فقط اللهم الا ان يسمى انسان
كل موضوع في فواتح الصناعات اصلا موضوعا بل انما الاصول الموضوعة ما
صدق بها وهي في انفسها صادقة يحتج من التصديق بها ولو بالوضع مع شد
اخرى نتيجة والحدود ليست كذلك ولما قيل في التعليم الاول هذا سبق الى بعض
السامعين انه ربما كان من المقدمات المستعملة مبدا للعلم كله والمسلمة منها
هو كاذب ثم يطلب منها نتيجة فكان سائلا سال وقال قد نرى في العلوم اصولا
موضوعة ومقدمات كاذبة ينتج منها الى المسائل مثل ما ان المهندس يكون
خط اب لا عرض له وهو مستقيم ولا يكون كذلك ومثلث ا ب ج مستقيم
الخطوط متساوي الاضلاع ولا يكون في الحقيقة كذلك بل يكون كاذبا فيها
بقوله ويرجع ومع ذلك انتاج نتيجة صادقة وانما يكون كاذبا لان ذلك الخط
لا يكون عديم العرض ولا مستقيما في الحقيقة ولا ذلك المثلث يكون متساوي
الاضلاع في الحقيقة فاجيب وقيل ان هذا الخط المخطوط والمثلث المشكل ليس
مخطوطا لافتقار البرهان اليه بل فالبرهان هو على خط بالحقيقة متساوي
الاضلاع المستقيمة بل انما خط ذلك وشكل هذا اعانة للذهن بسبب التخييل
والبرهان هو على المعقول دون المحسوس والمتخيل ولو لم يصعب تصور البرهان
المجرد عن التخييل لما احتيج الى تشكيل البتة فقد بان ان الاصول الموضوعة يصدق
بها وعلى التصديق بالنتيجة والمطلوب ولا كذلك الحد وايضا فان كان كل

اصل

اصل موضوع فهو محصور بكلي او جزوي وليس شي من الحدود بمحصور بكلي ولا جزوي
فليس شي من الاصول الموضوعة بحدود على انه لا حاجة الى هذا البيان بعدما
قيل ولان قوما حسبوا ان موضوعات العلوم هي صور مفارقة لكل نوع منها مثال
لشخصه قائم عقلي موجود لا في مادة فبالحري ان نتبع الشك في محل وحل في جملة
ما يتعلق بالبرهان ويجب ان نذكر اولا العلة للذي حمل اولئك على هذا الظن
فنقول انما وقع اولئك القوم في هذا الظن من جهة قياس فاسد فقالوا ان هذه
العلوم كلها انما ينظر في موجودات ما والمعدومات لا فائدة في النظر فيها ثم الموجودات
اما واقعة تحت الفساد والتغير واما دائمة الوجود غير متغيرة وايضا اما محسوسة
واما معقولة والفاسدات لا برهان عليها ولا حد والمحسوسات ليست ايضا هنا
عليها ولا محدودة من جهة ما هي محسوسة وشخصية بل من جهة طبيعة عقلية
اخرى فالبرهان ليس يقوم على الشمس من جهة ما هي هذه الشمس بل من جهة
ما انها شمس مجردة من سائر العوارض اللاحقة لها والشخصية العارضة
لها وكذلك الحد ليس لها من جهة ما هي هذه الشمس فاذا كان كذلك كان البرهان
على صور معقولة مجردة عن المادة لئلا يكون محسوسة ولا قابلة للفساد وكذلك
الحد فبعضهم وضع ذلك للعدديات فقط وبعضهم للعدديات وللصور المهندسية
وبالجملة للصور التعاليمية دون الطبيعية وبعضهم الحق بها الطبيعية وكان ما حمل
هولاء الى الاحتجاج شيا اخر وهو ان هذه مستغنية عن المادة في الحد وكذلك
في الوجود فقالوا واما ما يحسه الرياضي من خط وشكل محسوس فهو كاذب
فيه فالخط والشكل الحقيقي عقلي وعليه البرهان وقوم العوا المهندسيات
من العدديات وجعلوا العدديات مبدا المهندسيات واما افلاطن فجعل
الصورة المفارقة موجودة لكل معقول حتى للطبيعيات فسماها اذا كانت مجردة
مثلا واذا اقترنت بالمادة صورا طبيعية وجميع هذا باطل فان الصور الطبيعية

لا يكون هي هي اذا جردت من المادة والصور التعليمية لا يتوهم بلا مادة وان كانت
تحد لا بالمادة والكلام في ابطال هذه الآراء في صناعة الفلسفة الاولى دون
المنطق وعلوم اخرى بل يحسن في المنطق بوجه من الوجوه ان نبين ان هذه
وان فرضت موجودة فلا مدخل لها في علم البرهان ولا هي موضوعة لهذه البراهين
التي تجري في تعليمها لان هذه البراهين وان كانت بالذات واولا لامور عقلية
كلية فانها ثانيا وبالعرض للمحسوسات والفاسدات فان كل حكم يصح على الشمس
على هذه الشمس وكل حكم يصح في العنب على الاطلاق فيصح على هذه العنب ولهذا
صح ان كل انسان حيوان صح على انسان ما انه حيوان والبرهان انما لا بد من ان
يكون فيه قول كلي ليكون شاملا للكثرة بان يعطي اسمه وحده للكثرة الجزئية
ويمكن ان يجعل الكلي فيه المحكوم عليه بالحكم الكلي حدا اوسط موجبا على الكثرة بالاسم
والحد فما حكم عليه على الكثرة واما الصور فانها ان كانت موجودة فلا يجب ان يكون
الحكم عليها حكما على الكثرة من الجزئيات الشخصية وذلك لان المثل ولو انزلنا انها
تعطي الكثرة اسماها فلا يمكننا ان نقول انها يعطيها حدودها لانه ليس شي من
الجزئيات بصورة عقلية مفارقة ابدية وهذا هو الحد وكيف يمكن ان يكون
طبيعة الانسان المحسوس يجري عليها طبيعة الانسان المثالي وهذا الانسان
حيوان ناطق مائت وذلك لا حيوان ولا ناطق الا باشتراك الاسم ولا مائت و
كيف ينال الشي من هذه انها تلك كما يقال انها حيوان فاذن الصور المثلية لا
تعطي اسماها وحدودها معا والجزئيات فلا يصلح ان تجعل حدودا وسطى في
برهان على الجزئيات وان كان ذلك البرهان برهانا بالعرض وكذلك لا يجوز
ان يكون حدودا كبرى واما انها ليست حدودا صغرى فلان الحدود الصغرى
اما ان يكون اعيان الموجودات المبحوث عن احوالها واما امور الحكم عليها حكم
بوجه ما على اعيان الموجودات وليس اعيان الموجودات الطبيعية والرياضية

ولا هي ايضا امور الحكم عليها حكم بوجه ما على اعيان تلك الموجودات لانها لا
يكون حدودا وسطى وقد بينا انها لا يكون حدودا وسطى ولا هي ايضا الموضوعات
الاولية لهذه العلوم حتى يكون انما يطلب اعراضها الذاتية وذلك لانا ايضا انما
نطلب اعراضا ذاتية لامور هي اما اعيان واما الحكم عليها كالحكم على الاعيان وليست
المثل على احد الحكمين فليست الصور والمثل المفارقة اذن داخلة في موضوعات

البراهين ولا في مباديها بوجه

يتلوه فصل في المبادي

والمسائل المناسبة و

غير المناسبة وكيف

يقع في العلوم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثالثة من الفن الخامس من الجملة الأولى وهي في البرهان من المنطق

فصل في المبادي والمسائل المناسبة وغير المناسبة وكيف يقع في العلوم

المبادي الواجب قبولها وخصوصا المبدأ الأول الذي منه شعب كلها
اعني قولنا ان كل شيء اما ان يصدق عليه الموجبة واما ان يصدق عليه السالبة ليس
يوضع في العلوم بالفعل الا عند مخاطبة المغالطين والمناكدين بل انما يوضع فيهما على ما
قيل في التعليم الأول على وجوه ثلثة يجب ان يعتبر في تكميل التصديق بالمقدمة الكبرى
ليعتبر مثله في النتيجة وذلك بان يعتقد ان الكبرى ان كانت موجبة لا يجوز ان يصدق
سالبتها او كانت سالبة فلا يجوز ان يكون موجبة ليكون النتيجة بهذه الحال فهذا
الاعتقاد يعتقد دائما وان لم يلفظ به بالفعل لانه يعلم انه اذ هو موجب فليس بسالب و
ان السلب والايجاب لا يجتمعان او ان كل شيء يصدق فيه احدهما فلا يحتاج الى التصريح
به وانما يكون هذه القوة في نسبة الاوسط الى الاكبر في الكبرى او الاصغر الى الاكبر في
النتيجة من غير عكس فانك اذا قلت في الاكبر مثلا وكل انسان حيوان اضمرت وليس ليس
بحيوان او انتجت ان الكاتب اضمرت وليس ليس بحيوان وبالجملة ما جعل موضوع الحكم
محمول فليس موضوع المقابل واما من جهة المحمول فليس يستمر هذا حتى يكون الحيوان
محمولا على الانسان وليس محمولا على ما ليس بانسان او يكون الحيوان في النتيجة محمولا
على الكاتب وليس محمولا على ما ليس بكاتب فان هذا لا يستقيم لان المحمول يجوز
ان يحمل على موضوعات يسلب بعضها عن بعض فهذا وجه واحد والوجه الثاني
كما يقال في الخلف انه ان كان قولنا ان آب ليس صادقا فقولنا ليس اب صادق
فيكون هذا المبدأ الذي نحن في ذكره مضمرا او في قوة الكبرى كانه يقول لانه لا يصدق
ذلك لان كل شيء اما ان يصدق عليه الموجب او السالب والوجه الثالث يخالف

الوجهين

الوجهين جميعا فانه ليس يدخل فيه هذا المبدأ على انه نافع في تكميل مقدمة كما في الاول
ولا تكميل قياس كما في تكميل مقدمة كما في الاول ولا تكميل قياس كما في الثاني بل بان يخصص
اما موضوعه واما موضوعه ومحموله معا بدل كقولك كل مقدار اما مباين واما مشارك
فيأخذ فيه بدل الشيء شيئا ما خاصا بالصناعة وهو المشارك وبدل السالب سالبا
ما خاصا بالصناعة وهو المباين لانك لا تحتاج ان تأخذ هذا المبدأ بحيث ينتفع نفعا
مشتركا في كل علم بل بحيث ينتفع في ذلك العلم خاصة فان ذلك يكفيك وهذه العلوم
العامية الواجب قبولها يشترك العلوم فيها لا على انها مما فيه البيان اي الموضوعات
او له البيان واياه يبين وهي من المسائل الذي منه البيان والجدل يستعملها من جهة ان
كل اولي مشهور ايضا والجدل ايضا يشارك كل علم في المسائل كما يشارك في المبادي
الواجب قبولها وكما يشارك في الموضوعات فانه لا يختص بموضوع لكن الجدل ليس بمحدود
النظر في شيء من الوجوه وكل علم فانه محدود النظر في الوجوه الثلثة من الموضوعات
والمبادي والمسائل واما بيان ان الجدل ليس بمحدود النظر في الموضوعات فلانه
لا يقتصر على موضوع واحد يبحث عن احواله بل الجميع عنده سواء والبرهان يقتصر عليه
واما بيان انه ليس بمحدود النظر في المسائل فذلك من وجهين احدهما انه لا يقتصر
على المسائل الذاتية بالموضوع الذي يبحث عن احواله في الوقت بل وفي الغريبة ايضا
مثل انه ليس ينظر هل الخط المستقيم اذا قام عليه خط كان كذا وكذا بل هو هذا الحسن
من المستدير اوليس وهل يضاد المستدير اوليس والثاني لانه قد يتفق ان ينصر
الضدين والنقيضين معا بيانا سيين في وقتين كل واحد منهما جدلي على ما يعرف
حيث يتكلم في الجدل وتارة ينصر من المشهورات ان النفس لا تموت وتارة ينصر
منها ان النفس تموت واما بيان انه ليس ايضا محدود النظر في المبادي فذلك من
جهتين احدهما انه لا يأتي بالمبادي الذاتية بالشيء بل كيف اتفق والثاني انه يأخذ
المبادي الاولية والصادقة والمشهورة التي ليست بصادقة معا وما يتسلمه من المخاطب

واما البرهان فانه محدود الموضوع محدود المسائل التي بينهما ونيرهما محدود المبادي التي منها
بين فيكاد ان يكون الحق هو انه ليس في العلوم مسئلة عن طرفي النقيض وذلك ان السائل
النافع منهما بالحقيقة هو ان يتكلف تسليم الطرفين معا عند السايل فانه اجاد واستمر في عقدهما
اسمع به وان سلم مقابله سكت ولم يكن الاستمرار فلا يكون لسواله حينئذ فايدة اذا كان انما ينتفع
فيجب ان ياخذه احد امرين عن مسئلة ولكن قد يكاد مسئلة عليه على وجهين احدهما يتبع في التعليم
والتعلم وهو احد طرفي النقيض العلوم انه هو الحق وانه لا يعداه المجيب والمخاطب وانما يسال
للتقرير والتعديل لا على سبيل المسايل الجدلية والثانية في المخاطبات الامتحانية التي يكون في
العلوم ولا تبالي فيها تسليم اي طرفي النقيض كان على سبيله والمسائل الامتحانية فانها من وجه
علمية ومن وجه ليست علمية فانها علمية من جهة ان مباديها مناسبة وليست علمية من جهة
ان الغرض فيها ليس اثبات علم فلذلك اذا حققت لم يكن مسئلة علمية برهانية مطلقة بل
المسايل العلمية المطلقة محدودة وليس كل سوال هندسيا ولا طبيا ولا حسابيا ولا من علم من
العلوم الاخر بل المسائل الهندسية علا انما هي اما عن مقدمة صحت وبانت بالطريق الهندسية
ويراد بيان غيرها بها فيكون عن سبب خاص للمطلوب واما عن عام للمسائل الهندسية خاص
بالهندسة يبين بها المطالب الهندسية ولا سيما هو في الهندسة وكذلك الحال في المسائل النظرية
اما ان يكون نظرية خاصة يبين بها واما ان يكون هندسية وهي مبدا العلم المناظر فان مبادي
من الهندسية فيكون مسايل هندسية هي مبادي مناظرية ومن وجه مسايل هندسية واما
انه كيف يكون ذلك حتى يكون مطالب هندسية هي ايضا مسايل هندسية فذلك بوجهين
لانها في انفسها مسايل وهي هندسية لانها نافعة في الهندسية فيكون المسايل النافعة هي من
الهندسية وقد فهم هذا الموضع من التعليم الاول على وجه اخر وهو ان يكون المسائل من
وجه هندسية على انها مبدا مثلا للمناظر فهي من المناظر وليست مناظرية بل هندسية و
يكون المسايل من وجه اخر هندسية اذا كانت هندسية صرفة غير مضافة الى علم اخر و
هذا التاويل ليس بجيد ولا بين الامرين تباين بين فان نبه بل انما يعني بالمسئلة ههنا لا المطلوب

بل المسئلة التي يوجد مقدمة فمن ذلك مبدا لا يتم بيانه في ذلك العلم مبدا لا يتم بيانه في ذلك العلم و
يبين بغيره ايضا فالمبادي مسايل هندسية اي مسايل نافعة في الهندسة والمطالب مسايل هندسية
اي مسايل من الهندسة وليس كونهما مسايل هندسية بنوع واحد وان كانا من حيث هما نافعان في
مطالب اخرى من الهندسية لا يختلفان فاذا حققت اعتبار معنى المسئلة فلا يجوز ان يكون المبدا
مسئلة في ذلك العلم الذي هو مبدا فيه لان المسئلة في علم جزء من ذلك العلم مكتسب بمباديه و
المسايل متميزة عن المبادي وليس لاحد من اصحاب العلوم يمكنه ان يبين مباديه من جهة ما هو صاحب
علم فالمهندس لا يمكنه من جهة ما هو مهندس اثبات مباديه والمناظري من جهة ما هو مناظري
كذلك فان تكلف المناظري ذلك في مباديه فقد صار مهندسا ومن جهة الهندسة ما يبين
مباديه وان تكلف المهندس ذلك في مباديه فقد صار فيلسوفا ومن جهة ما هو فيلسوف
انه ما يبين مباديه ومبادي جميع العلوم يبين في علم ما بعد الطبيعة وكما انه ليس لاحد من اصحاب العلوم
ان يبين مباديه وكذلك لا كلام له مع من يناقض مباديه ولا كلام له مع من لا يبني على مباديه ولا ايضا
يلزمه ان يجيب عن كل مسئلة بل انما يلزمه ان كان مهندسا ان يجيب عن المسائل الهندسية
وعلى صاحب علم ما ان يعرف عما اذا يجيب وعلى السائل ان يعرف عن ماذا يسل فاذا كان السايل انما
يخاطب المهندس في امور هندسية ومبنية على مبادي الهندسة فهو مصيب والا فليس بمصيب
ولا ايضا مطلوبه ينكشف في الهندسة بالذات بل عسى بالعرض وكذلك المجيب للمهندس فانه
كلام له مع من ليس بمهندس فان كلمه ما اتصل به يجري مجراه دون المناظر ثم ان المسئلة التي تسبب علمية
اي هيئت مثلا هندسية على وجهين احدهما ان يكون بالجملة خارجة عن ذلك العلم والاخر
يكون بوجه واحد فيه مثلا هو الاول فيما اذا سال في الهندسة عن الاضداد هل علمها واحد فقد سال
مسئلة في حق الفلسفة الاولى او عن ذرين هل يجتمع منهما مكعب كما يجتمع عن عددين من نوع فقد
سال مسئلة حسابية او قال مثلا هل طرفا الذي بالكل الاربعة متفقان فقد سال مسالة
فاي هو لا سال في الهندسة كانت مسالته غير هندسية على الاطلاق وكذلك ان جهل هذا كان
جهلا غير هندسي على الاطلاق وفرق بين الخطا والجهل المطلق على ما نوضح في موضعه فكل خطا
جهل وليس كل جهل خطا فلو ان سائلا انما سال على سبيل التقريب هل خطاب يقع عليهما خط

قصير الزاويتين اللتين يتبادر ان متساويتين لبقاءان اوظن في نفسه انهما مستقيمان لم يكن هذه
المسئلة بتريا هندسيا ولا هذا الظن ظنا هندسيا من جهة وكانا هندسيين من جهة ذلك
لان غير الهندسي يقال على وجهين احدهما بمعنى السلب العام المقارن لعدم القوة في الشي كقولنا ان
النقطة لا وزن لها ولا نهاية لها واللون غير مسموع والثاني بمعنى السالب المقارن للقوة كقولنا
للساكن الذي من شانه ان يتحرك انه ليس يتحرك فالمسئلة الغير الهندسية والظن الغير الهندسي
على الوجه الاول هي التي لا يكون في قوة حدوده وان يكون هندسيه او يصير بعد ما هندسية
مثل قولنا ان طرفي الذي بالكل والاربعة متفقان فان هذه الحدود لا يمكن ان يرد الى مسئلة
هندسية او ظن هندسي وان اذيل حالها الذي هو الايجاب الى السلب فليس في حدودها
هذه المقدمة ان يصير هندسيا واما على الوجه الثاني فهي ان لا يكون هندسية بسبب ان
نسبتها الى الهندسة نسبة رديه وان كانت هندسية من وجه لكون حدودها بالقوة
هندسية وان كانت ليست بالفعل الا ترى ان تلك الحدود اذا اخذت واذيل ما عرض
من النسبة الاخاسية بها الى نسبة سببية فيقول مثلا ان الخطين الواقع عليهما خط كذا وكذا ان يلتقيا
بالقوة الهندسية وبالفعل مضادة للهندسة ولما كانت الاضداد انما تنسب الى موضوع واحد
وجنس واحد فلا باس ان يقال من هذه الجهة لكليهما مسئلة هندسية او ظن هندسي

فصل في اختلاف العلوم الرياضية وغير الرياضية مع الجدل وفي
ان الرياضية بعيدة عن الغلط وغيرها غير بعيدة منه وبان الاختلاف ما ذكر في التحليل
التركيب ان الجهل المضاد للعلم وهو الذي ليس انما يعدم معه العلم فقط بل ان يعتقد ويرى صورة
مضادة لصورة العلم كما يقع في الوجه الثاني من وجه اللاعلمي واللاهندسي فلما يقع في التعاليم و
ذلك لان هذا الجهل انما يقع لاسباب اعظمها امران احدهما القياس بعموم حدود القياس
لاشتراك الاسم وخصوصا الاوسط فان اكثر الانخداع يقع بسببه اذا كان اللفظ واحدا
في المقدمتين والمعنى مختلفا والثاني حال التاليف وشكل القول اذا لم يكن منتجا واشبه
المنتج مثل الموجبتين في الشكل الثاني وما اشبه ذلك فاما القسم الاول فانه لا يقع في التعليمات
لان الفاظ معاني الهندسيات معلومة المعاني بالتحصيل فلا يوهم غير المعنى المقصود به

لا الفاظ

بل الالفاظ ههنا معنى يفهم بحسب الغرض او بحسب ما سبق من التحديد ثم معاني تلك الالفاظ
غير بعيدة من الخيال فكما يشهد في العقل للفظ ههنا معنى كذلك يقوم له في الوهم خيال فيثبت خيال
حقيقة ذلك المعنى فيحفظه ولا يدع الذهن يزيغ عنه فحينئذ يكون الحد الاوسط مضاعفا الى
واحد بعينه يوجد من بين الشيئين محلو بين فينتج ضرورة واما في العلوم الاخرى وفي الجدل
خصوصا فلا يكون هذه المعاونة بل يكون الفاظها في اكثر الامر مشتركة والمعنى العقلي باطن نقلا
غاير والنفس عن معاونة الخيال ملازم لذلك المعنى يثبته ويحفظه في الذهن بل ربما كان الخيال
اللازم سنح في الذهن مناسبا المعنى والغرض معنى اخر فيزيغ الذهن عن الغرض الى الخيال و
الخيال فيما سوى التعليمات هاديه وكذلك ما صادف المسائل الرياضية يصعب تعليمها
الا بان يشكل اشكالا محسوسة مرسومة بحروف ليكون ذلك معونة الخيال وتقويه اذ كان لا
يخالف من ذلك فيما خالف في العلوم الاخرى واما العلوم الاخرى فاذا لم يكن معونة فيها من
قبل الخيال وكان اللفظ مشتركا وفي تحصيل معانيه صعوبة زاغ الذهن وخصوصا في الجدل لان
وحدانية معنى اللفظ المستعمل فيه قد يكون بحسب المشهور لا بحسب الحقيقة مشتركا فيه فيكون هذا
لا القياس اللفظي في الجدل اكثر مثل استعمال لفظة العون في الجدل ولفظة الدايرة فان لفظة
الدايرة عند المهندس محدودة المعنى وعند الجدلي ملتبس ما لم يرسم فيكاد يقع عنده ان الدايرة
الشكلية والشعر الدايرة الاجزا بعضه على بعض والبيان الدوري بعموم لفظة الدايرة في جميعها
قريب من مفهوم اللفظ من التوالي فيشكل صدق قول القايل كل دايرة شكل وربما ظن انه ليس كل دايرة
شكل فيكون سرهذا سببا للغلط عليها الا ان يرسم ويحد ذلك ولما كان وقع اسم الدايرة او ما اشبه
الدايرة على اشارة هذه المعاني ليس واحدا ليس واحدا في الحد وجب ان يكون قولنا كل دايرة كذا
مقتصرا في الدلالة على بعض هذه المعاني دون بعض ان اريد ان يكون مقدمة واحدة وجب 51
لا يناقض قول القايل ما كان حسبه اي غير جدلي ان كل دايرة شكل كانه يجعل الدايرة بحسب
المشهور بمعنى واحد فلا يكون عنده بحسب المشهور لفظا مشتركا بان يقال ان الدايرة التعريفية
ليست شكلا لان المناقضة مقدمة بنفسها او مناقضة بالقياس الى غيرها ونتم بصرا ولا مقدمة

نفسهما لم يصح ان تصير مناقضة لغيرها ولا تكون الكلمة مقدمة وليس معنى الدايرة فيها محصل
فاذا حصل معناها وحصل معنى قوله الثاني كل دايرة شكل لم تكن هذه مناقضة لها بل انما يظن
انها مناقضة على احد الوجهين اللذين بهما لا يكون في الحقيقة مقدمة اذ كان اما ان تصير
المناقضة غير مقدمة بالجهل الكاين بمعنى موضوعها الذي هو الدايرة بان لا يفهم لموضوعها
معنى واما ان يصير غير مقدمة بان يكون احد في قولهم كل دايرة شكل كل ما يسمى دايرة
كل ما له معنى الدايرة وكلا الامرين يمنعان ان يكون هناك مناقضة فان المناقضة مقدمة صحيحة لنقيض
صحيحة في انها مقدمة فما ليس المقدمة مقدمة لم تصر مناقضة ولا مناقضة ولنرجع الى بيان
حكم القسم الثاني من وجوه الغلط الواقع في العلوم دون التعليمات فنقول ان العلوم الرياضية
انما تستعمل فيها في اكثر الامر الشكل الاول ومن ضروب الضرب الاول وربما استعمل الضرب
الثاني فلا يقع فيه مغالطة من تاليف القياس الا في الندرة النادرة جدا واما الجدل
فكثيرا ما يستعمل فيه قياسات غير منتجة نالجة سهوا او انخداعا لانه متصرف في الاشكال وفي الضروب
ويستعمل المشترك والمظنون وخصوصا التاليف الكاين من الموجبين في الشكل الثاني فانه كثيرا
ما يستعمل من يريد منهم مثلا ان يبين ان النار كثيرة الاضعاف في النسبة بان يقول النار سريعة
التولد والتزيد كالاول وكثير الاضعاف في النسبة سريع التولد والتزيد فينتج ان النار كثيرة
الاضعاف في النسبة فان هذه الصورة غير منتجة في الحقيقة فان كانت قد تعد منتجة في
الظاهر وانما يمكن ان يصح لها نتيجة في بعض المواضع بسبب المادة اذا كانت المقدمة الكبرى
متساوية المحمول والموضوع فيمكن ان تعكس كبراها كلية فترجع الى الشكل الاول والجدل والتعاليم
يتخالفان غاية التخالف في التحليل بالعكس وذلك لان التعاليم تؤخذ محمولات مسايلها من الحدود
وما يلزم من العوارض بسبب الحدود وهي العوارض التي تعرض للاشياء لذاتها ومن جهة ما هي
هي ومن حيث لها حدودها وكل محدودة ومعلومة واكثرها منعكس فاذا كان مطلوب
واريد ان يطلب له قياس من طريق التحليل بالعكس طلب من لواحق الطرفين ما هو على
الشريطة المذكورة وهي لواحق محدودة معلومة فيصاب عن كثب فيكون سبيل التحليل فيها

سهلا وكذلك سبيل التركيب الذي هو عكس سبيل التحليل فيكون كما هو التركيب فيها ايضا
سهلا لان ما هو عكس سهل وبطريق التركيب ستدرجون في مسلة الى مسلة من غير ان يحتاجوا
بمقدمة ذات وسط ويتجاوزوا عنها الا ببيانها بالقياسات منها او يكون التزيد فيها ترتيبا
محدودا او الطريق منهوجا والجدل بخلاف في جميع هذا اما اولا ففي التحليل بالعكس وذلك لان الاوساط
تكون امورا كثيرة مشتتة فانها يكون عرضية وذاتية ويكون من الوضعيات صادقة وكاذبة
بعد ان يكون مشهورة فتضاعف مطالب الاوساط فيصعب تحليلها وليس انما يصعب التحليل في المسايل
الجدلية على الاطلاق بل وفي الصادقة منها لانها قد تنتج من كواذب اذا كانت مشهورة او مسلمة
او منتجة منها ولولا ذلك لكان سهلا من وجه واحد وهو انها كانت تكون مقتصرة على الصادقات
واما ثانيا ففي التركيب لان التحليل لما صعب صعب عكسه وهو التركيب لان التركيب فيه ليس
يكون على تاليف مستقيم يبتدئ من غير ذات اوساط ثم يستمر على نظام بل يكون كيف اتفق وربما
اوساط اتفقت وربما عكس التركيب في الجدل فجعل ما يبتدئ به الجدل مقدمة منتجة لتلك المقدمة في مجادلة
اخرى فيكون ذلك عكس التركيب وربما وقع ذلك في بعض مقدمات الجدلي التي ان سلمت بعينها او عند
القياس وان لم يسلم يرجع من التركيب الى التحليل فيتحلل التركيب بمواضع التحليل وهو مواضع لمباحثة
عما لا يسلم ويطلب له حد اوسط مرة اخرى وهذا هو التحليل فيختلط تركيبه بالتحليل واما ثالثا ففي
التزيد لان التزيد في مناهج الطريقة الجدلية ليس يكون على الاستقامة فقط بزيادة يتزيد على الاستقامة
وتارة يعدل الى جانب فيدخل حدا في اوساط المقدمات مناهج اخرى انواعا كثيرة من التداخل مثل ان
يجعل الحد الاوسط والاكبر شيا واحدا مثلا والحدين الاخرين مختلفين فيقول ان كل عدد فرد وهو الاصغر
فهو عدد ذو كم محدود او غير متناه محدود ولا متناه ويقول ايضا العدد الزوج وهو الاصغر الاخر
زوج ذو كم وكل عدد ذو كم فهو عدد ذو كم محدود او غير محدود ولا متناه فيكون هذا قياسا آخر
يشارك القياس الاول الا في النتيجة ويكون في الحد الاكبر وقد يحول ها هنا الى جانب اخر في تكثير القياس
والنتيجة وقد يمكن ان يفهم هذا الموضع من التعليم الاول على غير هذا الوجه بل عكسه وذلك لان الحد
ولذلك كان اكثر تصرفا واكثر شعب تصرف فانه اقل مناهج فان الجدل لا يستقل الى الكلام في جميع المسايل

ما لم يسوق ببالك شهودات وما ينبغي ان يوما وذلك لانه يحتاج في كل مسئلة الى قياس حاصر فما كان سبع
بالتشلي وسط لا يمكنه ان يحصره ولا ايضا ينتفع في حدله بيان شي يحتاج الى اوساط كثيرة متصلا
المخاطب بايرادها كلها وقت المجادلة واما القايس البرهاني فلا يرى باسا في ان يكون مطلوبه انما
يتوصل اليه بالف وسط وفي مدة طويلة ضمن بعض في التركيب على الاستقامة ولا يرى باسا في العدول
ايضا عن اوساط وحدود تصير الى غيرها لان لذته فارغ ومقوطن نفسه على التعب

فصل في استيناف القول على برهان لم وان ومشاركتهما ومباينتهما
في الحدود واختلافهما في علم وفي علمين قد تقدم منا القول في ابانة الفرق بين برهان ان وبرهان
لم وكيف يكون على شي واحد برهان ان وبرهان لم وبقي ان نحاذي ما قيل في التعليم الاول فنقول
ان الحدود قد يقع فيها برهان ان وبرهان لم على وجهين احدهما ان يكون المطلوب واحدا بعينه
فيكون عليه قياسان لا يكون قد وفيت فيه العلة الاولى ان القريبة للامر الموجبة له لذاته
بل من هذه العلة قد وفيت في الاخر فيشترك القياسان في ان كل واحد منهما اعطى العلة البعيدة
والثاني اعطى العلة القريبة والثاني منهما ان احد القياسين فيه مقدمة يحتاج الى متوسط
وهو العلة القريبة والمعلول والمعلول القريب لم يعط فيها اللم المحقق والاخر ليس فيه مقدمة
محتاجة الى ذلك فهذا احد الوجهين المكنين وسيرد تفصيله بعد واما الوجه الثاني فان
لا يكون قد اعطى في كل قياس منهما علة لا قريبة ولا بعيدة ولكن اعطى في احدهما ما ليس بعلة
اصلا فانه قد يمكن ان يكون ما ليس بعلة منعكسا على الاكبر في المقدمة سوا كان ما ليس بعلة معلولا
للاخر كلمع الكوكب الذي هو معلول لبعده وهما ما ينعكس على العلة وهي بعده وشرطه بين بعد
ضوء القمر الذي هو معلول كريته وهو ما ينعكس على العلة وهي كريته او كان ما ليس بعلة مثل
ثبات الهالة لهجوم النظر عن السحاب الذي فيه الهالة فانه اذا كان يمكن ان يكون معلولا ينعكس
وعلامة منعكسة وان لم يجب ذلك فربما لم يكن المعلوم منعكسا بل كان اعم مثل اضاءة البيت
بسبب الاستصباح او كان اخص مثل التدخين عن النار وكذلك العلامة على ما علم فتبين انه
يمكن ان تبين بالمعلول العلة وبالعلة ذو العلامة وبالعلامة ويمكن ان يبين بالعكس وانما يتوقف الامر على

الاعرف

المعروف فان الاعرف لنسبة المعلول او في العلامة الى الحد الاصغر كان هو الاولى ان يجعل حدا اوسط
والعلة حدا اكبر فكان ذلك وجه من وجهي البرهان مثل قولك ان الكواكب المتحيرة مضيئة غير لامعة
وكل مضي غير لامع فهو بعيد فالكواكب الثابتة بعيدة ثم كل واحد من اللمع وسلبه سبب ومعلول
ذلك المتحيرة هذا القريب وكذلك قولك القمر يتزيد ضوءه كذا وكذا وكل ما يتزيد ضوءه كذا
كذا فهو كري فالقمر كري فهذا ايضا الحد الاوسط فيه معلول الاكبر فهذه امثلة القريب
الثاني من برهانات ان ولو ان هذه الحدود الكبرى كانت اعرف من هذه الحدود الوسطى
فكان القرب والبعد للمتحيرة والثابتة اعرف من اللمع واللا لامع الكرية اعرف للقمر من
هيئة تبول الضوء لكان يمكن ان يجعل هذه العلل حدودا وسطى فيقال ان الكواكب
المتحيرة قريبة الضوء فانه لا يلمع او يقال ان القمر كري وكل كري فانه يقبل الضوء فكان هذا
برهان لم على انه يجب ان يعلم اولا ان بالمعلول ثم يثبت فيعلم اللم بالعلة فلا يكون دورا
لان البيان الاول لم يطلب فيه لم البتة واما البيان الثاني فلم يطلب ان البتة فيكون هذا قريبا
من المصادرة على المطلوب في امثال هذه المواد المنعكسة يمكن في علم واحد ان يعلم ان الشي
اولا ثم يعلم لم صرف ثانيا من مواد باعيانها مع ما فيها من تقديم وتاخير وزيادة ونقصان
مثاله ان يعلم الرصدي ان القمر كري الشكل لانه يستضي كذا وكذا فيكون هذا محفوظا ثم
يتعرف من علم الطبيعي ان الاجرام السماوية يجب ان تختص بالاشكال الكرية من جهة برهان
طبيعي يعطي اللم وان جميعها تنال فلك المساواة ثم كل على هذا الشكل الذي انت غير
شاك في انيته وانما تجهل لميته وقد يمكن ذلك من وجه اخر وذلك لانه قد يكون ان يكون
لشي واحد معلولات او لوازم مقارنة معلولة لشي واحد ويكون منعكسة عليه ويكون
له ايضا علل ذاتية منعكسة عليه ويكون وجود تلك المعلولات واللوازم لموضوع
ما اعرف من وجود الشي له ووجود تلك العلة ايضا لذلك الموضوع اعرف من وجود الشي له فان
جعل الحد الاوسط من العلل كان برهان لم وان معا وان جعل من اللوازم والمعلولات كان برهان
ان فقط فاذن هذا الوجه الواحد من وجهي ما نحن فيه قد يا واذا انشعب الى وجهين احدهما

الوجه الذي لا يكون موادة مشتركا فيها للامرين ولكن يجري الامر في الامرين على العكس والثاني الوجه
الذي يكون مواده مختلفا فيها واخذ احد المختلفين الذي ليس هو العلة موسطا تارة فاعطى
برهان ان اخذ ثانيهما الذي هو العلة فاعطى هذا الوجه يجب ان يفسر هذا الموضع
حتى يكون الان واللم لشي واحد الذي يفسره قوم اخرون يكون فيه الان لشي واللم لشي اخر
ولنرجع الى القسم الذي لا يكون في احدهما قياسية علة قريبة ويكون في الثاني علة قريبة اما
الذي لا يكون فيه علة قريبة فقد قيل في التعليم الاول ان هذا لنظيره هو ايضا في الاشيا التي يوضع
الاوسط فيها خارجا انما يكون البرهان على لم هو اذا اخبر بالعلة نفسها فان لم يخبر بها نفسها
لم يكن برهان على لم بل على ان وانما نعني بالعلة القريبة لكن قوله في الاشيا التي يوضع فيها
الاوسط خارجا يحتمل معنيين احدهما ان لا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الاول
بل على ترتيب الثاني مثلا فيكون الحد الاوسط خارجا لا يكون اعطى العلة القريبة فيه
كما يقول في الشكل الثاني ان الحائط لا يتنفس لانه ليس بحيوان وكل متنفس حيوان وهذا التاو
الظهر فيكون انما نسب الشكل الثاني لانه اولى بالسلب وهذا يقع في البراهين السالبة اكثر
وان كان قد يقع في الموجبة واما القسم الثاني فهو الاصوب فانه لم يكن الاظهر فمعناه انه يعني
بالاوسط الاوسط في القياس والوجه جميعا وهو العلة القريبة على انهما منعكسين ويكون
معنى وضعه خارجا انه لا يكون مقدسا في اجزاء القياس بل يترك بين قطابح فان الحائط
في مثالنا المذكور ليس علة كونه غير متنفس ما وضع وهو كونه ليس بحيوان بل ما ترك خارجا
وهو كونه غير ذي رئة فانه اذا كان الايجاب مطلقا علة منعكسة فرفع تلك العلة الى السلب
والسلب مطلقا اذا كان له علة منعكسة فقابل تلك العلة علة الايجاب فلو كان علة انه
لا يتنفس كونه ليس بحيوان كان علة انه يتنفس كونه حيوانا وليس كذلك فان من الحيوان
ما لا يتنفس وكذلك ليس علة انه لا يتنفس انه ليس بحيوان بل الحيوان اعم مما لا يتنفس فان
من غير المتنفسات ما هو حيوان بل علة التنفس اخص من الحيوانية وهو وجود الرئة
وعلة عدم التنفس اعم من عدم الحيوة وهو عدم الرئة لكن قوما اشتدة تكلفهم دقة الكلام

تفسير

والسور

والسور فيه ساعدون عن العلل القريبة الى البعيدة كما قيل ان بلاد الصقالبة ليس فيها زنادقة
ليس فيها كروم ولو قال اذ ليس فيها خمور لكان عسى قد اورد العلة القريبة في الاعناء عن
المطربين ولكن اعطى علة العلة فلم يوضح دلم ببرهن وقد قيل في التعليم الاول انما يمكن ان
يكون هذا في الاكثر في علمين اذا كان احدهما تحت الاخر مثل علم المناظر عند علم الهندسة و
علم الحيل عند علم المجسمات وعلم تاليف اللحون عند علم العدد وظاهرات الفلك تحت احكام
النجوم اي احكام علم الهيئة فان هذه العلوم يكاد ان يكون الاعلى والاسفل منهما متواطئي الاسم
وانما قيل يكاد ولم يبين بالحقيقة وذلك لان العلمين من هذين ينسبان الى شي واحد من وجه
فان الظاهرات وعلم الهيئة كلاهما نظر في حال الاجرام والابعاد وكذلك النجوم التعليمي ونجوم
اصحاب الملاحة فان كليهما ينظران في مواضع النجوم وتاليف اللحون التعليمي وتاليف اللحون
الصناعي السماعي كلاهما ينظران في حال النغم وكذلك علم المناظر وعلم الهندسة ينظران
في اشكال وخطوط وكذلك علم الحيل وعلم المجسمات ينظران في مقادير ذوات عمق فلهذا
الاشتراك الذي لها تشبه المتواطية ولكن ليست الحقيقة متواطية بسببين احدهما
ان العلمين في بعض الاصناف المذكورة لا يشتركان في النسبة اشتراكا تاما فان علم
الموسيقي ينظر في عدد ما عال وهو عدد وقع في نغم والمناظر ينظر في مقادير الخطوط وهي
مقادير ما للبصر اليها وعلم الحساب ينظر في العدد على الاطلاق والوجه الثاني انهما لو
اشتركا في المنظور فيه واستقرت نسبتهما اليه من جهة كمية المنسوب اليه و
كيفيته فليست النسبة تعالى لبعضها اولا ولبعض اخر وهذا يمنع التواطي الصرف
وان اشتركت اشيا في المعنى اذا لم تشيا فيه بل اختلفت بالتقدم والتاخر ولا استحقا
او النقصان والزيادة كما بين لك من قبل ولما كادت يكون هذه من المتواطية اسما و
هما شابهت بوجه ما العلم الواحد فشاركت بوجه ما في السائر لكن اختلفت فان العلم
الاعلى يعطي اللم والعلم الاسفل يعطي الان على نحو ما كنا نحن انشانا او وضعناه في موضعه
ثم قيل وذلك لان العلم بان هو لمن يحس بالامر فاما العلم بلم فهو لاصحاب التعاليم نعناه ان

العلم بان هو للملاح والعلم بانه للمنجم والعلم بان هو للمتدرب صناعة الموسيقى العلمية والعلم بانه هو
لصاحب علم التاليف التعليمي وهو ظاهر الكلام الذي قيل في التعليم الاول وقيل لان اصحاب العلوم
العالية عندهم السبب وكثيرا ما يسمع التعليمي العالم بالموسيقى يعبا الذي بالاربعة او الطنيني
او غير ذلك من الابعاد المتنغمة فلا يحس ولا يعلم انها متفقة مع ان يعلم السبب في اتفاقهما لا
بالامر الكلي لا الامر الجزوي وعنايته بالصورة مجردة عن المادة في الوهم المحصلة في المادة بالطبع
او الصناعة فان المقادير والمسوحات وان كانت لا يكون الا في المادة فان المهندس ينزعها
عنها وينظر فيها لذاتها لا لما عرض لها من وجود في مادة على ما اوضحناه قبل فهذا القسم هو
الاكثر وقد يكون على وجه ثان وهو ان يكون جزء من علم ما تحت علم اخر لا كله مثل ان النظر
في الهالة وفي القوس وما اشبه ذلك من الخيالات الكاينة من انعكاس البصر الى نير او ملون
عن الشمس فقيل جزء من العلم الطبيعي وموضوع تحت علم المناظر ثم تحت علم فان الهندسة والعلم
كله ليس كذلك وايضا النظر في الزوايا الواقعة عند البصر بين الوسط والمقوم من مكان
الكوكب ومن ما يرى عليه الكوكب واكثر التدوير في ابعادها البعيدة والقريبة والانحرافات
المنظر جزء من علم المجسطي وواقع تحت علم المناظر والعلم كله ليس واقعا تحته وها هنا ايضا
يعرض مثل ما يعرض هناك فيكون عند الطبيعي ان القوس هكذا وهكذا وعند المناظري
ان ذلك لم هو وقد يكون على وجه ثالث وهو انه قد يتفق ان لا يكون العلم كله ولا جزء ما معين
منه تحت علم اخر بل مسئلة ما بعينها اذ يتفق ان يقع عارض غريب لموضوع الصناعة يشكل
استدارة الجرح فان هذا العارض يوجب عارضا ذاتيا وهو عسر الاندمال فيكون الموضوع
قد صار باقتران عارض غريب به مخصصا مهيئا لان يلزم عارض ذاتي ولو لم يجعل مخصصا
ما لزم عارضا ذاتيا على ما اوضحنا فيكون برهانه المعطي اللم لا من ذلك العلم بل من العلم الذي
منه العارض الغريب فالطبيب يحكم ان الجراحات المستديرة بطيئة الاندمال والمهندس يعطي
العلة في ذلك حين يقول لان الدايرة اوسع الاشكال حاطة وقد يمكن ان يعطي سبب
مركب من العلم الطبيعي في الهندسي فيما لان الاندمال بحركة الى الوسط فاذا كانت زاوية

تضيقت بجهة الحركة فيسهل الالتقاء واذا لم تكن زاوية كانت الحركة جميع المحيط معا وتفاوتت
الاجزاء وابطا الاندمال وقد اوردوا في الشروح مثالا لما يكون برهانه في العلم الاسفل من جهة
الان وفي العلم الاعلى من جهة اللم ان صاحب المناظر يحكم بان المخروط البصري اذا بعد ففي
وعلة ذلك يعرفه المهندس من قبل معرفته بان الخطين اللذين يخرجان عن غير قائمتين
يلتقيان وهذا المثال غير جيد وذلك لانه يجب ان يكون المثال مشتملا على شي برهن
عليه في العلمين ببرهانين مختلفين واما الذي اوردوه ان صح ان يوضع في المناظر وضعا
ثم لو عنوا ان امرا ما اذا كان ما برهن بهذه المقدمة في العلم المناظري وهي غير العلة
فانا نبين بالم تحقيق بعد فلا يكون بيانه ببرهان لم واذا وقع الى المهندس صار ذلك
برهان لم كان له وجه على ان هذا المثال ردي جدا وبالعكس من الواجب لان الضوء
زاويتها عند الحدقة وقاعدتها عند المبصر وهنالك لا الالتقاء البتة بل كلما امعن كان
التباين اكثر فيكون المبعد المبعود عنه لا يستقيم فهذه الاشيا ما قيل في التعليم الاول وفي
الشروح وقد كان وعد التعليم الاول ان يرينا قياسين على ان ولم في علمين مختلفين
كلها وما اخذ التفاسير لها انما يرينا امرين احدهما ان يكون اللم معلوما بقياس والان
موجودا بالحس والثاني ان يقع الان في غير ما وقع فيه اللم فاذن هذه الاشيا ليس
على مختلفين واما ان يرينا امرين احدهما قياسي والاخر غير قياسي فالذي اظنه
حلا لهذه الشبهة هو ان المعلم الاول لم يعن بقوله يحس بالامر ان يكون حاسا بالنتيجة
والمطلوب بل يكون عنده مقدمات ماخوذة من الحس ينتج المطلوب بانه دون لم هو
فان اصحاب العمل لهم مقاييس عن مقدمات تجربية واستحسانية وبينهم محاورة وسكيت
مثلا كما يقول صاحب التاليف السماعي ان هذه النغمة ليست موافقة لهذه النغمة
اجل ان الوتر الفلاني كذا او من اجل ان النغمة الفلانية كذا فيكون مقدمات حسية ينتج
منها نتيجة حسية يبين بها ان شيا كذا او ليس كذا وكذلك يقول صاحب صناعة
الملاحة ليس هذا وقت ان يكون كوكب كذا في ذلك الموضع لان كوكب كذا بعيد

مطاة م

البعد

لم يشرق فيقول صاحب العلم الطبيعي ان هذه القوس ليست نصف دائرة لان الشمس ليس على
الافق فيكون اما اوليه هذه مقدمات امتحانية واما هذا فقد اعد مقدمة مسلمة عن علة بعيدة
غير مبينة له بالعلة القريبة فان كون الشمس على الافق ليس علة قريبة وانما العلة القريبة لذلك وقوع
قطب القوس على الافق بل انما بيان مقدمته بالعلة القريبة في علم المناظر فيكون معنى اشكله
العلم الاول على هذا الوجه **فصل** في فضيلة بعض الاشكال على
بعض وفي ان قياس الغلط كيف يقع في الاشكال قد بين المعلم الاول ان الشكل الاول
اصح الاشكال واكثرها افادة اليقين لوجوه ثلثه اولها ان العلوم التعاليمية انما يستعمل
هذا الشكل في تاليفات براهينها ويكاد كل علم يعطي في مسئلة برهان لم فانما يستعمل
هذا الشكل في الاكثر وذلك لان حقيقة هذا الشكل ان يكون العلة موجودة للحد الاصغر
فيوجد له المعلول فان هذا هو تاليف الشكل الاول فاذا وجدت العلة للاصغر فيتبع
المعلول فيه العلة فان كان البيان البرهاني للايجاب الكلي فلا يكون الا الشكل الاول وان كان
بالسلب فقد يكون في الشكل الثاني ولكن يكون قد غير هذا النظام لان الحد الاصغر يكون اعطى
العلة وحملت عليه العلة ثم لم يجعل المعلول تابعا للعلة في الوجود له بل حرف فجعل المعلول متبوعا
والعلة تابعة له فلا يكون العلة قد جرت معلولها بالقصد الاول وفي الشكل الاول يكون قد
فعلت ذلك بالقصد الاول واما الشكل الثالث فلا يكون العلة قد وجدت فيه للحد الاصغر
بل يكون الحد الاصغر اوحد للعلة التي يتبعها معلولها فيكون العلة لم تجر المعلول بالقصد الاول
انما الشكل الاول هو الذي يعطي الشي فيه علة ما ثم يتبع المعلول علته فهذا بالحقيقة هو الذي
هو بالنعمر برهان لم وساير ذلك بالقوة برهان لم والوجه الثاني ان العلم بما هو وهو الحد
ان امكن بقياس فانما يمكن بهذا الشكل وسنوضح بعد انه كيف بقياس وكيف لا يمكن الا بما هو
بهذا الشكل فلان الحد موجب كلي والشكل الثاني لا ينتج موجبا والشكل الثالث لا ينتج كليا والوجه
الثالث هو ان الشكل الاول قياس كامل بين القياسية بنفسه والشكلان الاخران انما يبين انهما
قياسات بالرد اليه اما بعكس واما بافتراض والخلف ايضا وانه يرد اليه بوجه فاذا رد اليه

صار الى مقدمات اولى التي لاوسط بها او الى الترتيب وهاهنا وجه من فضيلة للشكل الاول
من ذلك ان تحليل القياسات الى المقدمات الاولية لا يمكن بغيره لانه لا بد في كل قياس من جهة
كلية والموجبة لا تحلل الى مقدماته التي انتجه بالشكل الثاني والكلية بالشكل الثالث ووجه اخر
ان المطالب البرهانية يراد بها ما يقتضي العلم ومعرفة ما للشي بالذات وذلك بالكلي الموجب فاما
الجزوي فليس به علم مستقضى لانه قولك بعض ج ب مجمل لانه اي بعض هو فاذا عينته
وعرفته وكان شرط البعض الذي هو د عاد الى الكلية فصار كل د ب واما السالب فانه يعرف
من الشي ما ليس له وهذا امر غير ذاتي ويعني غاية الامر يوما في ضمن السلب الى معنى ما دخ السلب
فتكون قوته قوة الموجبة المعدولية ويكاد يكون اكثر المطالب البرهانية على هذه الصفة برهان
المعلم الاول على ان الثلث لا ضلع له فاذن النظر الذاتي المستقضى هو الموجب الكلي وهو ما
ينال بالشكل الاول من الفضايل ان هيئته هيئة قياس بالفعل وهيئة غيره هيئة قياس بالقوة
وقد اوضحنا ان ذلك كيف يكون وكان قد بلا شكل على المعلم الاول في هذا الموضع اذا ذكر انه
تحليل القياسات من الشكلين الاخيرين الى مقدمات غير ذات وسط في الشكل الاول ان الثاني
كيف يكون لهما تحليل الى مقدمات غير ذات وسط فان المقدمات التي تحلل اليها السالبة لا بد
منها من سالبة فكيف ينتهي الى سالبة غير ذات وسط اما الموجبة التي لا وسط لها فهي التي لا وسط
يمكن ان يكون المحمول فيها اولا لشي هو علة لوجوده للموضوع فالسالب كيف يكون فقدانه
ليت شعري فنقول انه كما ان الموجبة قد يكون بغير انقطاع اي بحيث لا يقتضي حمل محموله على موضوعه
شيا متوسطا يقع محاورته فيكون هو اولى للموضوع والمحمول له اولى ثم للموضوع كذلك
السالبة قد يكون بغير انقطاع اي بحيث لا يكون الحكم بسلب محمولها عن موضوعها مقتضيا
شيا اخر عنه بسلب محموله اولى وهو الموجود للموضوع فلان السلب الكلي منعكس و خصوصا
في الضروريات الذاتيات فمتى وجد لاحد الحدين شي محمول عليه ليس على الاخر وان لم يكن او
يسبق ولا الى الذهن وجود شي للاخر محمول عليه ليس الا ولا وكان يوجد لكل واحد منهما
شيا يخصه او شي فيكون في نفسه شي وشيا خاصة كما وفي ذلك الحدود كانت متباينين

ليس في احديهما شي يدخل في الحملة الاخرى فان المحمول على احديهما يمكن ان يجعل حدا اوسط
فيكون سلبهما انهما سلب عن الاخر بقياس فان كان المحمول الموجب انما هو في جانب احد
الحدين فقط كان ذلك بقياس واحد لا غير مثل ان كان كل ا ج ولا شي من ب ج او
كل ب ج ولا شي من ا ج وان كان المحمول الموجب قد يوجد في جانب كل واحد من
الحدين كان بقياسين مثلا ان كان ا و ح و د طبقة متساوية و ط يحمل عليهما وتساويهما
و ب و ه و ر طبقة متساوية و ح يحمل عليهما وتساويهما ومعلوم ان شيا من هذه
الطبقة لا يحمل على من تلك الطبقة فان قيل كل ا ط ولا شي من ب ط كان قياس وان
قيل كل ب ح ولا شي من ا ح كان قياس وهما قياسان وكذلك الحال ان لم يكن الا ا و
يحمل عليه ط فقط ا و ب ويحمل عليه ح فقط لكن العادة في التمثيل جرت بذلك فاذا كان
احد الحدين محمول خاص كان السلب بانقطاع فيجب انه اذا كان ليس على احد الحدين محمول
خاص واحدهما مسلوب عن الاخر ان يكون ذلك سلب بلا انقطاع اي بلا واسطة فانه
اي واسطة احضرت كانت مسلوبة عن الطرفين او موجبة على الطرفين فلم ينتج واما لفظ الكتاب
في نسختنا فيوهم بدل الموضوع والاقسام بحالها وذلك ايضا من وجه تستقيم ولكن النتائج تكون
جزوية فانه اذا كان على بعض حكم كلي بقياس فليس على الكل بلا قياس وقد وضع كليا بلا
انقطاع فيشبه ان يكون هذا معنى ظاهر النسخة التي عندنا والاولى ما كتبناه اولا ولقائل
ان يقول ان السالبة التي لا وسط لها ان طلبت بهذه الشريطة لم يوجد فانه لا يخلو اولا
من حد اوسم ومن اجزائهما وان كان نفسه حدا لم يخل من اسم يدل على المعنى بلا تفصيل وبالجملة
ليست الاشيا تخلو عن خاص ولو انه حتى الاجناس العالية التي لا يحمل عليها فكيف حينئذ
فكيف يوجد ا و ب غير محمول على احدهما شي لا يحمل على الاخر فالقول انه عسى ان لا يكون مثل
هذا الوسط اي محمول اتفق وانه لا يكون القياس كل ما له وسط اي وسط اتفق بل يجب ان يكون
الوسط شيا وجوده للاصغر والحكم بالاكبر عليه واحد منهما اعرف من الحكم بالاكبر على الاصغر
وفي المطلوب السالب يجب ان يكون وجود الوسط للاصغر سلب الاكبر عن الاوسط اعرف

من سلب الاكبر عن الاصغر فحينئذ يكون وسط وقياس فيشبه ان يكون العلم الاول
على نحو لا نسبة الى ا و الى ب اعرف من نسبة ما بينهما هذا وقد علمت ان الجهل ليس صنفا
واحدا بل من الجهل ما هو بسيط وعدم العلم في النفس فقط وهو ان لا يكون للنفس راي في الامر
حق ولا صواب وهذا لا يكتسب بقياس فانه سلب العلم فقط وخلو النفس عنه وان كان
قد يظن ان ذلك يكتسب بقياس على احد وجهين اما على ما ظنه بعضهم ان تكافؤ الحجج يوجب
هذا الجهل وهذا خطا بل تكافؤ الحجج تثبت هذا الجهل الموجود ويحفظه واما المدعي ثانيا فليس
اما على ما ظنه بعضهم ان الراي الباطل اذا انفسخ ولم تصح بفساده الراي الحق وجب حينئذ
الجهل البسيط الذي على وجه السلب فقط وكان بقياس وهذا ايضا ليس بالحقيقة حادثا
عن القياس بل بالعرض لان ذلك القياس انما اوجب بالذات بطلان الراي الفاسد
فلما بطل ولم يكن هناك راي اخر عرض ان بقيت النفس عادمة الراي اصلا كما كانت بل
القول الصواب ان هذا الجهل لا يكتسب ومن الجهل ما هو مركب وليس هو عدم فقط بل عدم
العلم ووجود راي مضاد له وهو جهل على سبيل القنية والملكة وهو مرض نفساني وذلك
لان صحة كل شي اما ان يكون بوجوده على مزاجه الذاتي وفطرته الاصلية او يكون مع ذلك
مع ذلك كالا ثانيا كي يكون بوجوده على مزاجه الصحي جيلا او قويا وليس هو في المزاج من
البدن بل وفي التركيب ايضا فان صحة البدن هي في اعتدال المزاج واستوى التركيب
وكمال صحته ان يقترن بهذين الامرين البدنيين الامور التي يستعد البدن بهذين
لهما من الجمال والجزالة والقوة كذلك صحة النفس على وجهين صحة اولى وهي ان يكون على
فطرتها الاولى ومزاجها الاصلي فليس فيها معنى خارج عن اللاوية وصحة ثانية
وهي ان يحصل لها الزوايد الكمالية التي يستعد لها بتلك الصحة وهي العلوم الحقيقية
وكما ان البدن اذا حدث فيه امر غريب لا يقتضيه فطرته والافعال التي له بذاته كان البدن
مريضا كذلك النفس اذا اعتقدت الاراء الباطلة المخالفة لما يجب ان يكون مبنيا على
فطرتها الاصلية كانت مريضة وانما سمي هذا الجهل مركبا لان فيه خلاف العلم ومقابله من

وجبين احدهما ان النفس خالية عن العلم والثاني ان مع خلوها عن العلم قد حدث فيها
ضد العلم وهذا النوع من الجهل قد يقع ابتداء وادعانا للنفس له من غير حد اوسط وقد
يقع باكتساب قياسي اما ان يكون فيهما الاوسط له او فيه الاوسط والكاين فيها الاوسط
اما ان يكون الحد الاوسط فيه من الاشياء المناسبة آ او من الاشياء المناسبة آ او من لا
الغريبة وجميع ذلك اما ان يكون الاوسط فيه هو بعينه اوسط القياس الصادق بعينه
او ليس هو بعينه ولا يخلو اما ان يكون متابطر حتا سالبا فيكون هو موجبا ويقع في
الشكل الاول فقط ان كان كليا او يكون متابدحق موجب فيكون هو سالبا ويقع في
الشكل الاول والثاني مع ان كان كليا ولسنا الاخلاع الواجب فيقول اذا كان الجوهر
انه لا شي من ب آ وكان بغير استطاع واحتدع فظن ان كل ب ا حتى يكون في غاية
المضادة للحق وكان ذلك بقياس حده الاوسط ج فقد يمكن ان يكون الصغرى
والكبرى كاذبة وقد يمكن ان يكون احدهما فقط كاذبة اما القسم الاول فاذا كان ج
شي لا يحمل على ب ولا يحمل عليه آ واحدا ان كل ب ج وكل ج ا انتج الباطل وكذلك ان كان
ج شي انما يحمل على ما من ب لا على كله و ب غير ممكن ان يكون في شي البته او ان يكون
في كل شي البته لان ب آ مقدمة بلا وسط في كلها ويكون قولنا كل ب ج كاذبة بالجزء
كل ج آ كاذبة اما بالكل والجزء معا او بالجزء وحده واما ان كانت احداهما فقط صادقة فلا
يمكن الا ان يكون الكبرى ومثال هذا ان يعرض آ محمولة وليهما موضوعان ج و ب
لكنهما موجبة على ج وسلوبة عن ب بلا استطاع و ب و ج لا يحمل احدهما على الآخر
فان قيل كل ب ج وهو الباطل وكل ج ا وهو الحق انتج باطلا وهو ان كل ب آ وسواء
هذا السلب والايجاب بانقطاع او بغير انقطاع فان هذه المادة لا ينتج الا باطلا فهذ
هو اعطاء وجه القياس الذي يقع خدعه في اعتقاد الكلي الموجب ولا يكون الا في الشكل
الاول واما القياس الذي يوقع الجهل المركب بكلي سالب غير ذي وسط فيكون في الشكل
الاول عن مقدمتين كاذبتين فانه اذا كان كل ج وكل ب آ بلا وسط وكان لا شي من ب ج

فينتج كل ب ج ولا شي من ج آ انتج لا شي من ب آ ويمكن ان يكون احداهما صادقة ايتهما
كانت فلنضع اولا الكبرى صادقة وليكن حينئذ امن مسلوبات عن ج والموجبات
ا ب وهما كما قلنا وهذا ممكن فيجب ان يكون قولنا كل ب ج كاذبا وهي الصغرى فان قيل كل
ب ج وهو كذب ولا شي من ج آ فهو صدق انتج الكذب ولنضع الصغرى صادقة فانه
اذا كان الحق ان كل ب ج وكل ج آ فقيل كل ب ج ولا شي من ج آ انتج لا محالة سالبا مضادا
للحق وهذه المادة هي ان يكون آ موجبا آ ب و ج اما و ب تحت ج او مساويا له ولما في
الشكل الثاني والمقدمتان كاذبتان بالكل فلا يمكن ذلك لانهما اذا ارد الى الصدق فاو جب
السالبة وسلبت الموجبة انجاذ لك بعينه فانه اذا كان قيل او لا ان كل ب ج ولا شي من
آ ج وكانا كاذبتين بالكلية والحق لا شي من ب آ فان ردا الى الصدق فقيل لا شي من
ب ج وكل ا ج انجاذ لك بعينه وهو انه لا شي من ب آ وكذلك ان كان القياس الكاذب
هو انه لا شي من ب ج وكل ا ج وكانا كاذبتين بالكلية والحق لا شي من ب آ فان ردا الى الصدق
فقيل كل ب ج ولا شي من ا ج ولا شي من ب آ انجاذ لك بعينه فاذا نتيجة هذا القسم صادقة
دايما واما ان كان الكذب بالجزء فيمكن ان يقع منه قياس للخدعة فانه اذا كان بعض ب ج
وبعض ا ج وكان كل ب ا فقيل لا شي من ب ج وكل ا ج او قيل كل ب ج ولا شي من ا ج كانت
المقدمتان كاذبتين بالجزء والنتيجة كاذبة وقد يجوز ان يكون الكذب في احديهما فقط
فانه اذا كان في مثالنا كل ب ا وكل ا ج فتبين ان كل ب يكون ج لان كل ب ا وكل ا ج
فان كذب في هذه وقيل كل ا ج ولا شي من ب ج انتج الكذب وايضا ان كان ج ليس محمولا
على شي من آ لا شي من ا ج فيكون لا محالة لا شي من ب ج فان قيل لا شي من ا ج وكل ب ج
انتج الكذب وايضا ان كان كل ب ج كان حينئذ ا لا شي من ا ج لان ب ج فان قيل
كل ب ج ولا شي من ا ج وكذب انتج الكذب فلنتكلم الان في القياس الموقع للجهل المركب
بقضية ذات وسط ولنبدا بما يوقعه في موجب كلي ذي وسط في الشكل الاول فنقول
اما اذا كان الاوسط مناسبا كان قياس الحق لا محالة من كليتين موجبتين فكان

مثلا كل ب ج وكل ج ا حتى انتج الحق وهو كل ب ا او لما غلط فيه حتى انتج المضاد للحق فلا يمكن ان
يكذب فى المقدمتين جميعا والا صادرنا سالبتين فلم ينتج التاليف ولا ابدا انما يمكن ان يرد الى الكذب
ما يجوز ان يكون سالبا فى الشكل وهى الكبرى لا محالة اذا الشكل هو الشكل الاول فالكذب الساذب
انما يمكن ان يكون فى الكبرى فقط واما اذا كان الاوسط ليس مناسبا فيمكن ان يكون ا
محمولة على كل ب ود ج موضوع لها مثل ب الانه مباين لب مثل الانسان والفرس تحت
الحيوان فان قيل كل ب ج يكذب ولا شئ من ج ا وهو كذب انتج الكذب والحق لا شئ من ب
ج وكل ج ا وهذا لا ينتج البته فليس الاوسط مناسبا ويمكن ان يكون احديهما صادقة
والاخرى كاذبة فانه اذا لم يكن ج تحت ا وكانت ب تحت ا وموضوعة لها وكان ج
وب متباينين فاذا قيل كل ب ج كان كاذبا ثم قيل ولا شئ من ج ا وهو انه لا شئ من ب ا
اما مثل ذلك فى الشكل الثانى فى الاوسط سواء كان مناسبا او غير مناسب فان الكاذبتين فى
الكل قد بان ان نتيجتهما صادقة لا محالة واما ان كانت احداهما كاذبة فى الكل اتيتهما كان يمكن
ينتج قياس الخدعة مثل ان يكون كل ب ج وكل ا ب وكل ب ا فان اورد احدى المقدمتين على
الصدق وسلبت الاخرى اتيتهما كان انتج لا شئ من ب ا وهو كذب واحدى المقدمتين
صادقة واما الكاذبتان فى الجزء مثل ان يكون ج فى بعض ا وفى بعض ب وكل ب ا
فاحديهما كان موجبا كليا والثانى سالبا كليا انتج الكذب مثل ان يقال كل ا ج ولا شئ
من ب ج او لا شئ من ا ج وكل ب ج واما قياس الخدعة والحق سالب والظن موجب والمق
مناسب فقد بان انه لا يكون الا فى الشكل الاول وبين ما قلنا فى صدر هذا ان الصغرى
يجب ان تقع على ايجابها الذى كان فى القياس الصادق فيبقى صادقا وانما يمكن قلب
الكبرى ورجوعها الى الموجب فلا يمكن اذن الا من صادقة صغرى وكاذبة كبرى فان كان الحد
الاوسط غير مناسب وبحيث لا ينعقد من نسبته الصادقة الى الطرفين قياس ينتج الحق
فيمكن ان يكذبا فى قياس الخدعة معا ويمكن ان يكذب الصغرى وحدها ولا يمكن ان يكذب
الكبرى وحدها فانه ان كان كل ج ا وكان لا شئ من ب ج ولا شئ من ب ا فان قيل كل

ب ج وكان كاذبا وكل ج ا وكان صادقا انتج كاذبا وهو ان كل ب ا او ان كان لا شئ من ج ا
هو الحق فيمكن ان يكون كل ب ج اذا كان لا شئ من ب ومن ج ا ويمكن ان لا يكون شئ من
ب ج فان كان كل ب ج حقا فقيل كل ج ا فكان باطلا وكان كليا فى بطلانه كان انتج باطلا من
مناسب واما ان كان جزئيا فى كذبه فانه يمكن ان ينتج من اوسط غير مناسب واما ان لم يكن
شئ من ب د فنقلت المقدمتان الى الايجاب الكلى انتج كذبا لا عن مناسب فانه حيث
تكون الصغرى سالبة لا يكون الاوسط مناسبا مع ذلك مثال الاول الحيوان بدل
والعلمى بدل ج والموسيقى بدل ا والمثال الثانى الموسيقى بدل د والعلم بدل ج والناظر
بدل ا والمثال الثالث الموسيقى بدل ب والناظر بدل ج والحيوان بدل ا اعنى القسم الاول
لا بد من ان يكون الصغرى كاذبة وفى القسم الثانى الكبرى كاذبة فى الجزء وفى الثالث
فى الجزء فى الثالث يكون المقدمتان جميعا كاذبتين فيكون كل موسيقى هو علم المناظر وكل
علم المناظر هو حيوان فكل موسيقى هو حيوان

فصل فى ذكر كيفية انتفاع النفس بالحس لدرك المعانى وكيف يكتسب فى المعقولات

وذكر المفردات الاول منها كيف ينتهى التحليل القياسات قبل ان من فقد حسا ما فقد
يجب ان يفقد علما اى العلم الذى يحرك النفس اليه ذلك الحس فلا يمكن ان يتوصل اليه وذلك
المبادى برهان واستقراء اى لا استقراء الا فى مقدمات البرهان كلية ومباديها انما يحصد
بالحس وبان يكتسب خيالات المفردات ليتصرف فيها القوة العقلية تصرفا يكتسب به
الامور الكلية مفردة ومركبة على هيئة القول وان رام احد ان يوضحهما لم يكن الا بالاستقراء لانها
اوايل البرهان عليها مثل المقدمات الرياضية الماخوذة فى بيان ان الاعراض فى الوسط والمقدمات
الطبيعية فى ان الارض ثقيلة والارض والنار خفيفة كذلك فان اوايل العوارض الذاتية
لكل واحد من الموضوعات فانما يعرف بالحس اولا ثم يكتسب من المحسوس معقول الاخر مثل الخط
والسطح وغير ذلك فى علم الهندسة سواء كانت صادقة او غير صادقة فان وجه الوصول
اليها اولا بالحس فهذا قول مجمل قبل فى التسليم الاول وعن قد حاذينا بكلامنا ذلك على انا

تزيدك تفصيلا فيقول يجب ان يعلم انه لا شي من المعقول محسوس ولا شي من المحسوس من جهة ما
هو محسوس معقول وان كان الحس مبدا لحصول كثير من المعقولات ولنمثل لهذا من الانسان
المحسوس والمعقول الذي للمحسوس فنقول ان كل واحد من الناس المحسوسين فان الحس ينال له
ايضا بقدر ما من العظم وهيئة ما من الكيفية ووضع ما معين في اجزاء اعضائه ووضع لذي مكان
وكذلك ينال هذه الاحوال في عضو عضو منه فلا يخلو اما ان يكون هذا الذي ادركه الحس
هو الانسان المعقول او يكون المعقول شيا غير هذا المحسوس وان كان لا بد منه ثم من البين
ان الانسان المعقول يشترك فيه على السواء زيد وعمرو اذ عند العقل انسان كما عمرو انسان وذلك
بالشرط المطلق وهذا المحسوس ليس يشترك فيه فاذن ليس الانسان المعقول هو المتصور
في الخيال من الانسان المحسوس وبالجملة ان الشي الذي يصادفه الحس ليس هو حقيقة الانسان
وليس هو الشي الذي يصادفه العقل الا بالعرض فلينظر كيف يجب ان يكون الانسان المعقول
فنقول يجب ان يكون مجردا عن ربطة لحقته من خارج مثل تقدير بعظم ما معين وكيف
بكيفية ما معينة وتحديد بوضع ما معين واين ما معين بل يكون طبيعة معقولة يصح ان لا
يعرض لها كل المقادير والكيفيات والاوضاع والاين التي من شانها ان تعرض في الوجود فلو
ان الانسان كان بتقدير ما او وضع ما او غير ذلك لكان يجب ان يشترك فيه كل انسان في
هذا العظم المشار اليه والوضع والاين وغير ذلك مما يلحق الانسان من جهة مادته التي
تختص به فتبين ان الانسان من حيث يتصور في العقل يجب ان يجرد تجريدا بالعقل عن المادة ولواحقها
وهو بما هو كذلك غير متطرق اليه بالحس بل الانسان اذا نالته الحس ناله مغمورا بلواحق
غريبة ثم نقول ان الموجودات قسمان معقولة الذوات في الوجود ومحسوسة الذوات في
الوجود فاما المعقولة الذوات في الوجود فهي التي لا مادة لها ولا لواحق مادة فانما هي معقولة
بذاتها لانها لا تحتاج الى عمل يعمل بها حتى تصير معقولة ولا يمكن ان يكون محسوسة البتة واما
المحسوسات الذوات في الوجود فان ذواتها في الوجود غير معقولة بل محسوسة لكن العقل
يجعلها بحيث تصير معقولة لانه يجرد حقيقتها عن لواحق المادة ويقول انه انما يكتسب تصور

المعو

المعقولات بتوسط الحس على وجه واحد وهو ان الحس ياخذ صور المحسوسات ويسلمها الى القوة
الخيالية فيصير تلك الصور موضوعات لفعل العقل النظري الذي لنا فيكون هناك صور كثيرة
ماخوذة من الناس المحسوسين فيجدها العقل مختلفة بعوارض مثل ما يجد زيدا مختصا بلون وسحنة
وهيئة اعضاء ويجد عمرا مختصا باخرى غير تلك فيقبل على هذه العوارض فينزعها فيكون كان
يقشر هذه العوارض عنه ويطرحها من جانب حتى يتوصل الى المعنى التي يشترك فيه ولا يختلف
به فيحصلها ويتصورها واول ما يتميز عن الخلط الذي في الخيال يجد عوارض وذاتيات ومن العوارض
لازمة وغير لازمة فيفرد معنى معنى من الكثرة المجتمعة في الخيال ويأخذها الى ذاته واما كيفية
هذا الصنع والقوة الفاعلة لذلك والقوة المعينة للفاعلة فليس هذا الموضع موضع العلم
به بل هو من حق علم النفس لكن الذي نقوله ههنا فهو ان الحس يؤدي الى النفس امورا
مختلطة غير معقولة والعقل يجعلها معقولة فاذا افردها العقل معقولة كان له ان يركبها انحاء
من التركيب بعضها على التركيب الخاص بالقول كالحد والرسم وبعضها بالتركيب الجازم بل نقول
ان تصديق المعقولات يكتسب بالحس على وجوه اربعة احدها بالعرض والثاني بالقياس
الجزوي والثالث بالاستقراء والرابع بالتجربة اما الكاين بالعرض فهو ان يكتسب بالحس بالوجه
الذي قلنا المعاني المفردة المعقولة مجردة من الاخلاط الحسي والخيالي ثم يتبع العقل على تفصيل
بعضها عن بعض وتركيب بعضها مع بعض ويتبع ذلك احكام العقل بالفطرة في بعضها او يتوقف
في بعضها الى البرهان اما القسم الاول من هذين فيكون باتصال من العقل بنور من الصانع
فايض على الانفس والطبيعة يسمى العقل الفعال وهو المخرج للعقل بالقوة الى الفعل ولكنه وان كان
كذلك فان الحس مبدا له بالعرض لا بالذات واما القسم الثاني منهما فيقع فيه الى الحد الاوسط
فاذا حصل الحد الاوسط اكتسب المعقول المصدق به اكتساب الاوليات بعينها او بقوة ذلك
المبدا فهذا وجه من الاربعة واما الكاين فان يكون عند العقل حكم ما كلي على الجنس بحسب انحصار
نوع لذلك الجنس فيتصور عنه الصورة النوعية ويجد ذلك الحكم على النوع فيكتسب معقولا
لم يكن واما الكاين بالاستقراء فان كثيرا من الاوليات لا يكون قد سبق للعقل بالطريق المذكور

اولا فاذا استقرا جزويات تنبه العقل على اعتقاد الكلي من غير ان يكون الاستقرا الجزوي
الحسي موجبا لاعتقاد كلي البتة بل سببا منبها عليه مثل ان المماسين لشي واحد وهما غير متماسين
يوجبان قسمة لذلك الشي فهذا ربما لا يكون ثانيا مذكورا في النفس فكما يحس بجزويات
تنبه له العقل ويعتقده واما الكاين بالتجربة فكانه مخلوط من قياس واستقرا وهو اكد
من الاستقرا وليس افادته الاوليات الصرفة بل بمكتسبات بالحس وليس كالاستقرا
فان الاستقرا لا يوقع من جهة التقاط الجزويات علما كليا يقينيا وان كان قد يكون
منبها واما التجربة فتوقع بل التجربة مثل ان يرى الرائي او يحس الحاس اشيا من نوع واحد
يتبعها حدوث فعل او انفعال فاذا تكرر ذلك كثيرا احكم العقل ان هذا ذاتي لهذا
الشي وليس اتفاقيا عنه فان الاتفاق لا يدوم وهذا مثل حكمنا ان حجر المغناطيس يجذب
الحديد وان السقمونيا يسهل الصفرا ومن هذا الباب ان يكون شي يتغير عن حاله الذي
بالطبع لاقتران شي اخر معه ووصوله اليه ولا يمكن عند العقل ان يكون تغيره بذاته
فيحكم ان السبب هو الواصل اليه وخصوصا اذا تكرر فهذه الانواع تفيدنا بالحس علوما
كثيرة ومبادي العلوم كثيرة والتجربة منها فان فيها اختلاط استقرا حسي بقياس عقلي
على اختلاف ما بالذات وما بالعرض واما الذي بالعرض لا يدوم وقد اشرنا الى بيان هذا
فيما سلف فهذه نحا التي هي لاستفادة العقل علما تصديقيا بسبب الحس حسب ما يحضرنا
الان وقد ذكرنا نوعا من استفادة العلم التصوري منه فاذن كل فاقد حس ما فانه
فاقد لعلم وان لم يكن الحس علما ولما كان كل قياس مؤلفا من حدود ثلثة كما الموجب منه
فانما يبين ان شيا ما موجود لثان لانه موجود لثالث موجود للثاني واما السالب فمبين
ان شيا غير موجود لثان لانه غير موجود لثالث موجود للثاني وكذلك القياس على كل
واحد من نسبة من حدين اذا كانت محتاجة الى وسط وشكله غير بين ان ينتهي الى
مباد واصول موضوعة موجبة او سالبة لا محالة لا وسط لها على الاطلاق او في
ذلك العلم فالبرهان ياخذ المقدمات الاولى على انها لا وسط لها على احد الوجهين

للمذكورين

المذكورين ينتسبون اما على الظن وهم الخطابيون او على الراي المشهور وهم الجدليون
فليس يجب ان ينتهي تحليل قياسهم الى مقدمات غير ذات وسط في الحقيقة بل اذا انتهت
الى المشهورات التي يراها الجمهور او المقبولات التي يراها فريق كان القياس جيدا في بابه وان
كانت المقدمات الاولى ليست غير ذات وسط بل لها وسط ما مثل ان العدل جميل والظلم
قبيح فانه ماخوذ في الجدل على انه لا وسط له وفي العلوم يطلب لذلك وسط وربما طلب ايضا
في الجدل على نحو ما يخاطب به سقراط ثراسوماخس عند ما كان المشهور لا وسط له لا انه
بين بنفسه وفي حقيقته بل لانه كاذب مثل ان اللذة خير وسعادة فتحليل القياس الجدلية
ان يكون الى المشهورات وتحليل البرهانية يجب ان يكون الى البرهانيات ونحن نبتدي الان
ونبين ان هذه الاوساط وما هي لها اوساط متناهية بعد ان نعد مرة اخرى حال ما بالذات
وما بالعرض من المحمولات فيقال من وجه للمحمول انه محمول بالحقيقة لا بالعرض اذا كان الموضوع
مستحقا لان يوضع بذاته بحسب الذات ليحمل عليه ما يحمل فوضع وحمل عليه محمول ما اي محمول كان
مثل قولنا الانسان ابيض فان الانسان جوهر قايم بذاته غير محتاج الى حامل يحمله ثم البياض
قايم فيه ومحتاج الى حامل له مثله فاذا جعل الانسان موضوعا والابيض محمولا فقد حمل حملا مستقيما
نحو حمل حقيقي لا بالعرض وبازا هذه القسم حملا بالعرض وهو اما ان ينقلب ما من شانه ان يكون
محمولا في طباعه فيوضع لما من شانه ان يكون موضوعا في طباعه فيقال الابيض انسان فيكون
بالحقيقة قد اخذ الموضوع محمولا بالقوة وذلك لان الابيض من جهة ما هو ابيض فقط
لا يمكن ان يكون موضوعا ولكن الموضوع هو الشي الذي عرض له ان كان ابيض وهذا
هو الانسان الذي عرض له البياض فصار ابيض واما ان يكون عرضان في واحد فيحمل
احدهما على الاخر فيقال ان الابيض متحرك اي الشي الذي عرض له البياض قد عرض
له الحركة لا ان الابيض نفسه من حيث هو ابيض موضوع للمتحرك ويقال للشي انه محمول
بالذات وبالحقيقة اذا كان الوصف له لنفسه كان عن طبعه او لفاسد او وحده فيه
لكنه لشي اجله من غيره فيقال له واذا اخذت لم تجد الصفة في نفسه مثل ما يقال ان الحجر تحرك

وان كان لا بالذات يتحرك ولكن بالقسر وبازاء هذا محمول بالعرض وذلك اذا كان الشي
يوصف بمحمول ليس في ذاته مثل ما يقال للساكن في السفينه انه متحرك فانه يسير الى
موضع كذا وهو ساكن فربما كان الموصوف به بالحقيقة منفصلا عنه كالسفينه في هذا
المثال وربما كان متصلا كما يقال كرم ابيض اي عنا قيده بيض ويقال محمول بالذات لمثل
حمل الاعم على الاخص كالحيوان على الانسان ويقابله المحمول بالعرض وهو ان يحمل الاخص
على الاعم فيقال حيوان ما انسان ويقال للشي انه محمول بالذات اذا كان محمولا على ما
يحمل عليه اولا مثل السطح اذا قيل له ابيض وبازاء هذا محمول بالعرض كما يقال جسم ابيض اي
سطحه ابيض ويقال للشي انه محمول بالذات وبالحقيقة اذا كان ليس واردا على الشي
من خارج غريبا بل هو شي يقتضيه طبعه ويكون من طبعه مثل ما يقال ان الحجر يتحرك
الى اسفل بالذات وبازاء هذا المحمول بالعرض كالحجر يتحرك الى فوق بالقسر ويقال محمول
بالذات لما لم يكن من شانه ان يفارق الشي في حال وبازايه المحمول بالعرض فيشبه ان يكون
الجدال يجري المحمولات بالعرض من هذه الجهة لانه ليس ملازما ويقال محمول بالذات لما
كان ليس من شانه ان يفارق الشي وكان مع ذلك مقوما لماهيته لا واردا عن بيا وبازايه
المحمول بالعرض معروف فيكون اذ كون السطح ابيض محمولا بالعرض ويقال محمول بالذات
لكل ما من شانه ان يوجد في حد الشي وبالجملة ما يكون مناسبة لذلك الشي بالحد الذي
لاحدهما او يوجد الشي في حده فما خرج من هذين يكون محمولا بالعرض فنبين انه يتبين
ان المحمولات الذاتيه على ما يعنا من الذاتي متناهيه ولا يلتفت الى ما بالعرض في هذا
الموضع **فصل في حكاية** ما قيل في التعليم الاول من تناهي اجزاء
القياسات واوساط الموجب السالب ه فيقول الحاكي للتعليم الاول قد علم
ان المحمولات بذاتها موجودة والموضوعات بذاتها موجودة فليكن موضوع بذاته
حـ وليس من شانه ان يصير محمولا الا بالعرض وليكن محمولة على حـ اولا بلا متوسط
وكذلك د له وب لـ ز فيرى ان هذه المحمولات تتمادى بلا نهاية من موضوع

اول

او المحدود فيوجد حدا اما على كل محمول بلا واسطة ولا يقف او يقف ثم ليكن ب شيا
ليس من شانه ان يحمل عليه شي اخر بالذات لكنه محمول على ط بلا واسطة وط على حـ كذلك
وحـ على ب كذلك امر ما ان هذا النزول في الموضوعات من محمول او محدود يتمادى بلا نهاية
فيوجد حد اما موضوع لموضوع بلا واسطة ولا يقف او يقف والفرق بين البحثين انا ابتدانا
ما في الاول منهما من الموضوع المحدود واخذنا يصعد في المحمولات وابتدانا في الثاني منهما من المحمول
المحدود واخذنا ينزل في الموضوعات وليكن آ محمول على حـ بتوسط ب سواء كان آ
لا محمول عليه او عليه محمول وحـ لا موضوع له او له فهل يمكن ان يكون بين آ و بين ب او
موضوعات لـ آ ومحمولات على ب بلا نهاية وبين حـ و ب كذلك وهذا البحث يفارق
الاولين بان المحدود كان في ذينك طرف واحد والمحدود ها هنا طرفان وانما يطلب هل
الوسايط بينهما بغير نهاية فيكون هذا البرهان متوقف الصحة على براهين بلا نهاية وليس
هذا وحـ يوجب لها آ فقط بل وان كانت مقدمة آ حـ سالبة والمتوسط ب فصار ب حـ
موجبة و آ حـ سالبة فهل دايما بين آ حـ بين الكبرى سالبة تحدث واسطة او تقف
وهذا الطلب لا يكون في الاشيا التي يستحق ان ينعكس بعضها على بعض ان كانت اشيا
يستحق ان ينعكس بعضها على بعض في الحمل بالحقيقة فليس فيها موضوع اول ومحمول
او ثان بل كل واحد منها يصلح ان يكون محمولا وموضوعا او واسطة بين محمول وموضوع
بل الشك يكون في الحالتين جميعا انه هل يوجد لما وضع منهما موضوعا شي اخر
ينعكس عليه وعلى صاحبه ولما وضع محمولا شي اخر ينعكس عليه وعلى صاحبه بحيث يذهب
ذلك الى غير النهاية او هي محدودة واذا استبان تناهي الوضع فيها من جهة كان
ذلك باستبانة تناهي الحمل في تلك الجهة بالعكس اذ الوضع هناك حمل والحمل وضع اللهم الا
ان لا يكون حكم كل واحد منهما في العكس مثل حكم صاحبه بل يكون احدهما محمولا حملا حقيقيا
والاخر محمولا حملا عرضيا اقول ان لهذا تاويلين احدهما ان يكون الحمل الحقيقي مثل حمل الضحاك
على الانسان والعرضي كحمل الانسان على الضحاك فان ذهب هذا المذهب فمعناه ان

هذه المتعاكسات يكون في الطبع احدهما موضوعا والاخر محمولا متعينا ولا يكون
حكمهما على ما قلنا من انه ليس احدهما اولى من الاخر بذلك ٥ والتاويل الثاني ان
يكون الحمل العرضي كحمل الانسان على الحيوان والحمل الذاتي الحقيقي كحمل الحيوان على
الانسان فانه وان حمل حيوان على انسان وانسان على حيوان فالمحمول والموضوع
بالذات متعين واذ تقرر هذا فنقول ان الوسايط بين حدي الايجاب متناهية فليكن
كل ب ا فنقول ان الوسايط بينهما متناهية وهي الاشيا التي تحمل على كل واحد منهما
آ وتحمل على كل واحد منها ب وبعضها على بعض في الولا وذلك انها ان كانت بغير
نهاية لكانا اذا اخذنا من جهة ب صاعدين على الولا او جهة آ نازلين على الولا لم نبلغ
البتة الطرف الثاني وسوا اخذنا بعضها على الولا بلا واسطة بينها او اخذنا بعضها
وقد تركنا الوسايط فيما بينها او اخذنا الكل متتالية ولا واسطة بينها وكانت لا متناهية
او اخذنا الكل على طفرات متضاعفة لهما ما لا نهاية له فان الكلام في ذلك واحد وانما
كنا كلما ابتدانا من حد ثم تنبه الى حد اخر فليس هنا الحد الاخر فانه لا فرق بين قولك هذا
سبيل لا يتناهى عند السلوك وقولك لا حد له فكذلك قولك له حدود وقولك متناهي
عند السلوك ثم من المحال ان يكون حد محدود البتة ونهاية ولا يتناهي اليها ويكون ذلك
كقول من يقول انك اذا اخذت تتضاعف عددا في الواحد لم تبلغ البتة الالف الذي هو حد
محدود لان بينهما درجات للعدد بلا نهاية ولا ينتقض هذا بالمقادير ويقول القايل
ان بين كل طرفي كل مقدار حدود بالقوة بلا نهاية وذلك لان المقادير المتصلة لا قسم
لها ما لا تقسم البتة وكل قسم يفترض فيها يكون محدود العدد وان اللانهاية التي
يتوهم بين حدين فيها هو امر بالقوة والذي نحن في البحث فيه فان فيه حدين وطرفين
واذا كانت بينهما وسايط فيكون فيه حق ترتيبا في انفسها لا متوقفة على قسمة قاسم
فبين اذن انه لا يمكن ان يكون بين منتهيين الطرفين وسايط بلا نهاية وكذلك
الامر في السلب اذا قلنا لا شي من ج آ وكان بينهما واسطة اعني شيا يسلب يوجد لج

ولا يوجد لـ آ فليس يمكن ان يكون دايما واسطة بعد واسطة في المقدمتين جميعا
الكبرى السالبة والصغرى الموجبة لا الموجبة فقد فرغنا عنها ولا السالبة فلا بد من
ان يكون من احد الاشكال الثلث اما على سبيل الشكل الاول كما مثلنا له فيجب على كل هذه
الوسايط التي للكبريات السالبة تذهب الى غير النهاية ان يحصل موجبات بغير نهاية لكل
سالبة موجبة وسالبة تتجاوز في محاذاة في مقابلة الموجبة موجبات وقد بان ان الموجبات
انها متناهية فاذا كانت الحدود الموجبة الصغرى السافلة لا يمكن ان تذهب الى غير نهاية
بين حدين فبين ايضا ان الذي لا يزيد عليه في العدد من حدود الكبريات العالية
السالبة متناهية وكذلك هذا اذا كان الشكل شكلا ثانيا وذلك لان الموجبة وان
لم يجب فيه ان يكون الصغرى بعينها فلا بد من ان يكون في كل قياس مقدمة موجبة واما
الشكل الثالث منها فان الموجب فيها متعين على كل حال ٨ وقد بينا ايضا ان المحمولات
الداخلة في ماهية الشي متناهية لان هذه داخلة في تحديد الاشيا والحدود انما تتم بها
فلو كانت الحدود متوقفة على ان يوجد فيها بغير نهاية لما كان يمكننا ان نحد شيا لكن
الحدود موجودة اذ الامور متصورة فمباديها متناهية ٨ ثم قيل بعد هذا في التعليم الاول ان
انا اذا قلنا ان الابيض ماشي وهذا الكبير هو خشبة فقد عكس الحمل والوضع عن وجه الاستحقاق
واما اذا قيل للخشبة هي كبيرة او قيل هذا الانسان يمشي فانه قد اجري الحمل والوضع على
وجه استحقاقه وذلك ان قولنا الاول وهو الكبير خشبة او الماشي انسان ليس
معناه ان نفس الماشي من جهة ما هو ماش او الكبير من جهة ما هو كبير موضوع للخشبة
او للانسان ولا معناه ان للماشي منفسه شي قايم غير مقتض ولا متضمنا شيا اخر هو موضوع
له فان ذلك لا يصح بل معنى قولنا ان الماشي انسان ان الشي الذي عرض له المشي وعرض له
ان كان ماشيا ذلك الشي هو انسان وكذلك الشي الذي عرض له ان كان ممتدا كذا او عرض
له ان كان كبيرا ذلك الشي هو خشبة واما معنى قولنا ان الانسان ماش فمعناه ان الانسان
نفسه لا شيا غيره عرض له ان يكون انسانا هو نفسه ماشي فكذلك قولنا الخشبة كبيرة ومعناه

ان الشي الخشبية لا شيا اخر يعرض له ان يكون خشبية فهي كبيرة وانت تسلم بين قوله
الشي الذي هو ماش ولا عرض الشي وبين قولك الشي الذي هو انسان او خشبية او حجر
او ذات شي فانه ذلك لان الشي في الاول عين من الاعيان هو في نفسه نوع من الانواع
وحقيقة من الحقايق والماشي امر ليس هو واما في المثال الاخر فان الشي الذي هو
جوهر غير ذات الجوهر وليس شيا عرض له جوهر يه فيكون في نفسه امرا محصلا متنوعة
بالحقيقة وقد اضيف اليه معنى اخر خارج عن ذاته فتسمى لاجل جوهرا كما سمي هنا لاجله
ماشيا فان كل الانسان والخشبية بالحقيقة موضوعان ولا يقتضيان نسبة الا من موضوع
والى شي يجوهرها فاما الماشي والكبير فكل واحد منهما يدل على معنى الماشي والكبير ويدل
على موضوع لم يصنع للامرين اسمين يفترقان به فجمع حمل الماشي على الانسان مخصوصا
باسم الحمل بالحقيقة واما حمل الانسان على الماشي فلنخصه باسم الحمل بالعرض وكل حمل
فاما ان يكون من طريق ما هو الشي واما ان يكون على سبيل كيف هو او كم او مضاف
هو او اين او متى هو او ينفعل او يفعل وكذلك ساير المقولات وبعض ذلك داخل في
الجوهر وبعضه عارض كالانسان يحمل عليه الابيض وليس في المحمولات شي خارج عن
هذين اما الصور الافلاطونية فانها اصوات واسما باطلة لا معنى لها ولو كانت موجودة
لم يكن لها مدخل في علم البرهان اذ البرهان هو بهذه المحمولات المذكورة وهذه الموضوعات
يوجد في الجواهر في الحقيقة وان كان يمكن في القول ان يحمل في القول كم ما وحده موضوعا
لكم وكيف ما وحده لكيف فاما في الوجود فلا يمكن ذلك بل كلها يكون موضوعها الاول
الجوهر مثال ذلك ان السطح موضوع للشكل في التحديد والقول فاما في الوجود فلا يمكن البتة
ان يكون السطح وما يعرض له الا قايمين في الجوهر وهو الموضوع بالحقيقة للجميع واذا كان
كذلك فان الطرف الذي هو الموضوع الحقيقي حده نهاية والمحمولات المأخوذة في ما هو
الشي محدودة متناهية من الاجناس والفصول اذ بينا ان الذهن لا يمكن ان يقطع امورا
بلا نهاية لتحديد شي واحد والتحديد موجود والمحمولات العارضة لها طرف من جهة الموضوع

وهو الجوهر وطرف من جهة المحمولات وهي المقولات العشر لان كل واحد منها اما كيف
واما كم واما مضاف واما غير ذلك مما بين الطرفين محدود على ما اوضحنا قبل وايضا فان
المحمولات من جملتها داخلة في حدودها اعني حدود المحدودات الجزوية منها في الموضوع
وان لم يكن داخلة في حدود الجواهر والداخلات في حدود الشي متناهية فاذن جميع المحمولات
متناهية سوا كانت داخلة في حدود الجواهر واعراضا ذاتية او اعراضا غريبة فقد ان
من هذه الجهة تناهي الاوسط وهذه الجهة هي اعتبار الفصل والحد فقد بان وانضح ان
ها هنا مقدمات اولى وان محمولات وموضوعات بلا واسطة جارية على الولاء والاشيا
التي يعلم بالبرهان لا يمكن ان يعلم بوجه اخر اشرف منه وكل علم برهاني فانما يكون بعلم
اقدم منه فان ذهب ذلك الى غير النهاية ارتفع العلم البرهاني اصلا واما ان وقف عند
مقدمات لا اوساط لها عند اصول موضوعة والوقوف عند اصول موضوعة ان كانت
الاصول لا برهان في علم اخر وقوف غير برهاني فيجب ان كان وقف على اصول موضوعة
ان يكون لها وقتا ما بيان برهاني وفي اخر الامر يجب ان ينتهي البحث الى مقدمات لا اوساط
لها والا لم يكن برهان ولا علم برهاني فلم يكن احتجاج الخصم في امكان وجود اوساط لا
نهاية لها برهانيا يلتفت اليه ولما كان البرهان انما يوجد من جهة الاشيا الموجودة للموضوع
بذاتها اما داخلة في حد الموضوع او الموضوع داخل في حدها مثال الاول الكم والكثرة للعدد
وقد بان هذا القسم متناه ومثال الثاني الفرد للعدد وهذا ايضا لا يجوز ان يذهب الى
غير النهاية حتى يكون للفرد شي شرط العدد ولذلك الشي شي اخر وذلك لان قوام جميع ذلك
مع الفرد ماخوذا في حدودها فان ذهبت تلك الى غير النهاية لان لكل محمول منها موضوعا
من هذه التي يوجد في حدودها فيكون اذن موضوعات بغير نهاية متتالية كلها
يوجد في الحدود وقد بان استحالة هذا فانه لما كانت الموضوعات الماخوذة في حدود
محمولاتها لا تذهب الى غير نهاية فكذلك المحمولات التي تاخذ فيها في الحد ثم كيف يمكن
ان يكون امور بلا نهاية هي بما هي جنس واحد بل في شي واحد بالعدد لما ترتبت فان الفرد

وما يتبعه من اللواحق الغير المتناهية انما يوجد كلها لا معا الا في شيء ما من العدد وكل ما يوجد
في المحمولات انتقص عددها والعدد في النقصان متناه الى الوحدة فقد بان اذن انه لا
الموضوعات الماخوذة في حدود الموضوعات ذاهبة الى غير النهاية فقد بان من جميع هذا
ان للبراهين مبادي غير ذات اوساط وبان انها لا برهان عليها وانها مقدمات غير
منقسمة وبان ان الحد من فوق ومن اسفل واقف وان هناك حدا اولا على الشيء وانه وان
كان كثير من الحد على الموضوع يكون بسبب عام مثل ان جملة مساواة ثلث زوايا لقائمتين
على مساوي الساقين وعلى مختلف الاوضاع ليس لا على واحد منهما اولا من جهة ما هو
هو بل من جهة ما هو مثلث والمثلث عام لهما فليس يجب ان يكون دائما كل حمل لكل شيء اما
اولا لشيء عام حتى يكون لذلك لشيء اخر عام وكذلك لذلك الشيء لشيء اخر عام بل يكون
اخر الامر لشيء بذاته واولا ويكون له بلا واسطة والمقدمة الواحدة والبسيطة المستقيمة
هي في هذه التي لا واسطة لها ولا تنقسم بالقوة الى مقدمتين بدخول حد وليس عليه برهان
فان ما ليس فيه وسط فليس عليه برهان وهذه المبادي البراهين المنتجة للسالبة
كما قد يكون مقدمة غير ذات وسط موجبة وهي مبدا للبرهان الموجب كذلك قد تكون للمقدمة
غير ذات وسط سالبة وهي مبدا للبرهان السالب وهذه بسائط المقدمات واولها
كما ان اول مقدار واول الابعاد اللحنية هو بعد الطنيني الذي نسبة احدى نغمتيه الى الاخرى
نسبة ستة وثلثين الى اثنين وثلثين وذلك لان هذه لا ينقسم الى ابعاد اخرى وينقسم
اليها بوجه ما سائر الابعاد التي لها الاساس الذي بالكل والذي بالخمسة والذي بالاربعة
والطنيني واذا انقسمت المقدمة بالحد الاوسط وكانت موجبة كلية فلا يمكن ان يقع الحد
الاوسط خارجا عن الطرفين بل متوسطا بينهما لا محالة واما في السالب فقد يقع خارجا
وقد يقع غير خارج وان كان منزلك في قياسك ان تطلب من الموجود للاصغر فلا يمكن
ان يقع خارجا ولو امعنت في التحليل فلم تزد الا توسط كل حد بين طرفين فاما البيان بالشكل الثالث
فلاثبات الجزئي فقط وهو ايضا لا ينحل بالقوة فقد حاذينا ما قيل في التعليم الاول

وجميع ما اورده نامن هذا الوجه بنا فيه ايراد ما قيل في المشهور فيجب ان نعلم ان جملة ينحصر
في انه اذا كان حدان امتنع السلوك من احدهما الى الاخر ان كانت وسائط بلا نهاية
وان كانت محمولات بالحقيقة غير متناهية لم يكن حدود برهان فلا يلزم شيء من هذا
من ينكر البرهان والحد لان من شن عليه من وجه اخر ان ههنا حد برهان وليس ذلك
على المنطقي بل هو موضوع له فان المعتمد ما ذكرناه من التحليل لان التحليل يوجب ان يكون
المحمولات في الشيء متناهية ومن جميع هذا لا يبين ان التزايد في البراهين لا يذهب
الى غير النهاية بل التحليل فقط واما ان التركيب يذهب الى غير النهاية فممنوع
بعد **فصل** في ان البرهان الكلي والموجب والمستقيم كل
افضل من مقابله قيل في التعليم الاول انه لما كانت البراهين منها كلية ومنها جزوية ومنها
موجبة ومنها سالبة ومنها مستقيمة ومنها بالخلف فيجب ان يبحث هل البرهان الكلي
افضل ام الجزوي افضل من الكلي بان يقول اذا بينا ان زيدا او سقراطا او افلاطن يبين
نفس زيد فهو افضل من ان يبين ان كل انسان كذلك لان هذا بيان للشيء من ذاته
وذلك بيان له لا من ذاته بل من بيان امر في غيره فليس انه يعرف ان مساوي الساقين
زواياه مساوية لقائمتين من نفسه كما يعلم ذلك لا من نفسه بل من شيء اخر هو المثلث ولما
كان البيان الجزوي بذاته ومن نفسه والبيان من الكلي ليس من ذات الشيء ومن نفسه
فالذي بذاته افضل فالجزوي افضل وايضا ان يظن ايضا ان الجزوي افضل من جهة
اخرى لان الموجودات هي هذه الجزويات والكلي اما امر غير موجود بل هو وهم
فقط واما امر موجود فيها قائم بها وان كان غير موجود ما برهن به عليه انما برهن على غير
موجود فالبرهان على الموجود افضل منه وان كان موجودا لكنه قائم فيها غير خارج عنها
ثم البرهان على الكلي يجعله كانه شيء منفرد بالذات للجزويات وخارج عنها فيجعل المثلث
شيئا غير هذا المثلث وذلك المثلث والعدد شيئا غير هذا العدد وذلك العدد وما
اوجب تحريف الحق فهو محرف عن الحق فاذن البرهان على الكلي اما ان يقع على معدوم

واما على عرف الوجود عن حقيقته فالبرهان على الجزوي اذا افضل وايضا فان البيان الكلي شديد التعرض للغلط بسبب ان ستعمله يكونون كالمبرهنين على غير المطلوبات مثلا اذا برهن مبرهن على ان الكميات المتناسبة اذا بدلت تكون متناسبة فلا يكون قد برهن بالذات على خط او سطح بل على ما ليس شيا منهما وان كان البرهان من جهة ما هو على ما هو اكثر فانه من وجه اخر على ما اقل في الوجود لان الذي هو في الوجود هو خط او سطح او زمان على انه كثيرا ما يتفق ان يقع بالجزوي ظن على ما قيل في انولوطيقا ولو كان البرهان يقصد به ان يكون على الجزوي وعلى الموجود الحاصر لاستحال وقوع ظن وعلم معا فاذن البرهان على الكلي احسن ثم قيل في التعليم الاول ليس العلم بالجزوي اكثر من العلم بالكلي بل اقل فانه اذا كان المثلث المتساوي الساقين نحو اياه كذا وكذا ليس لانه متساوي الساقين بل لانه مثلث فالذي يعلم ذلك في المتساوي والساقين لا من جهة ما هو متساوي الساقين بل من جهة ما هو مثلث نعلمه اكثر اذ يعلم ذلك بالقوة القريبة بالفعل في غير المتساوي الساقين من المثلثات كما يعلم في المتساوي الساقين واذا اعلم للمثلث فقد علمه لما هو له بالذات فالكلي اذن افضل وايضا فان اللفظ الدال على طبيعة الكلي ليس اسما مشتركا بل اسما متواطيا وليست طبيعته في الجزويات طبيعة الاعراض بل طبيعة ملايمة للجوهر داخلة في الحد وليس وجوده اقل من وجود الاحاد الجزوية وان كانت هو احد الثابتة وتلك لا نهاية وذلك لان وجود الثابت الباقي اكثر واكثر من وجود الفاسد فالبرهان على الجزوي الفاسد من جهة ما هو جزوي يكاد لا يثبت ولا يتناهى اذا لم يجمع في كلي يشترك فيه امور بلا نهاية محدودة فيكفيها كلها برهان واحد ولولا ذلك لاحتيج الى براهين بغير نهاية وايضا فليس يجب على المبرهن من جهة برهانه على الكلي انه ان لم يجعل الكلي معدوما يلزمه ان يجعله شيا مباينا للجزويات فليست للجواهر الكلية في ذلك مباينة للحال للاعراض الكلية مثل الكيفية والكمية فنرى

هو يجب لكون هذه الاعراض الكلية ان يكون امورا خارجة عن الجزويات قايمة بذاتها موجودة لا في موضع واذا غلط غالط فظن ان الكلي شي خارج عن الجزويات بسبب افراد البرهان عليه فاللوم يلحقه في اصغايه الى الباطل وتوهمه المحال دون الذي يستعمل البرهان الكلي على واجبه وقد علمت انت في مواضع اخرى الفرق بين الذى ينظر اليه دون اعتبار غيره وبين الذى ينظر اليه وهو بحده مباين وايضا فانا قد اشبعنا القول في ان البرهان هو قياس من العلة والكمية والكلي اولى بان يعطي العلة وذلك لان المعنى لو وجد للكلي بذاته واولا لا للجزوي فالكلي هو العلة للجزوي في اعطايه اياه ما للكلي بذاته فان كل شي له امر بذاته لا يحتاج ان يكون بشي اخر بعرض لغيره ولا يكون له ذلك الامر الا ويكون له فهو العلة بسببه فهو العلة للغير فيه والكلي هو الذي عنده نهاية البحث عن لم وعند تناهي البحث ما يظن انا علمنا الشي كالوصال سايل لم جا فلان فقيل ليأخذ مالا فيقال ولم يأخذ فقيل ليقضي دينا ثم ... فهذا او مثله فقد سكنت النفس الى معلومها ولا محالة ان بحث الكم في امثال هذا ينتهي الى امر لا يتجاوز عنه ويكون السبب الاعلى الذي يلزمه الحكم لتسند ولعينه بسببه وهو العلة المطلوبة وكذلك اذا قلنا عن الجزويات ان هذا المثلث لم زواياه الخارجة مساوية لاربع قوايم واجبنا بان جزوي اما لانه من ذهب او لانه مخطوط في ثوب او لانه هذا المثلث لم يكن شي من هذا جوابا عن العلة الذاتية التي تطلب الا ان يقول لانه شكل يحيط به ثلثة خطوط مستقيمة كل واحد منها اذا اخرج اذا تمم حولته مساويات لقايمتين فيكون جميعه مساوي قوايم اذا ما نهاد اخلتان تبقى الخارجة اربع فنحن اذن في اعطاء العلة يضطر الى البرهان على الكلي وكذلك ليس يمكننا ان نبرهن على هذا الحكم في المتساوي الساقين برهانا عليه الا ان نقول انه مثلث حال اضلاعه ان يخرج كذا وكذا وايضا فان الجزويات غير متناهية ولا محدودة والكلي بسيط محدود والغير المتناهي من جهة ما هو غير متناه غير معلوم وانما يعلم المتناهي المحدود فان العلم الذاتي انما هو للكلي وهو اكثر في معنى المعلومية فاولى ما يكون المقصود

بالبرهان واذا كان هو اولى بالبراهين فالبراهين ايضا اولى كان الاولى من باب المضاف
فلذا كان هذا اولى بسنة بعينه انعكاس فهو اولى بان يفيد العلم من ذلك الغير ثم الكلى اذا
برهن عليه وعلم كان ذلك علما بالقوة بالجزوي ايضا فهو بالبرهان الذي به واذا علم الجزوي
فليس يجب ان يكون ذلك علما بالكلي فالعلم بالكلي اتم وايضا فان البرهان الكلي يكون
الحد الاوسط اقرب الى المبدا فهو اشد استقصا في كل شي والكثر في المعنى الذي هو المبدا
مما هو ابعد من المبدا فالبرهان اشد استقصا من الجزوي فامثال هذه الاقاويل هي
التي قيلت في التعليم الاول لكن يشبه ان يكون الامر على ما قال المعلم الاول بنفسه من
ان بعض هذه الحجج منطقية جدلية والذي يجب ان يصغي اليه من جملة هذه الحجج هو ان
العلم بالكلي علم بالقوة بالجزوي يفيد البرهان على الجزوي واما العلم بالجزوي فليس فيه
البتة علم بالكلي فان من علم ان كل مثلث فزواياه كذا فاسهل ان يعرف ان المتساوي الساقين
كذلك فان علم ان المتساوي الساقين كذا فلا يعلم من ذلك وحده البتة ان كل مثلث
كذلك ما قيل ان البحث بالتعلم يخرج الى العلم بالكلي وايضا فان الكلي معقول والعلم الحقيقي للعقل
واما الجزوي فمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به ولا برهان عليه ثم قيل ان البراهين
الماخوذة من اصول ومبادي ومصادرات موجبة افضل من الكاينة عن سوالب واحتج
ذلك بحجج من ذلك علل اسوليه التي في الشي فانما يعطينا الكبرة المسعة الواحد منها الاخير الذي
هو اقرب من المعلول وليس في تكثير الاوساط فايدة بل الفايدة في تقليلها والاقتصار منها على
القريب الملصق بالحمل فان العلم الكاين مما هو اقل افضل من العلم الواقع اجتماع امور كثيرة
فان الغلط في القليل اقل وفي الكثير اكثر واحضار المعنى في القليل اكثر وفي الكثير
اقل فاذا كان كذلك فالبرهان الذي على سنة واحدة غير مختلفة افضل من
البرهان المتكثر الاخذ المختلفها والبرهان الموجب هو موجبات فقط والبرهان
السالب هو من موجب وسالب فمبادي الموجب اقل في النوع ومبادي السالب اكثر
في النوع واشد اختلافا فالموجب افضل وايضا فان الذي لا حاجة له في ان يعرف

وان يوجد

وان يوجد معا الى شي ثان والثاني منهما اليه حاجة فهو اقدم واعرف معا من الثالث والبرهان
السالب لا يتم البتة الا بمقدمة موجبة انما يكون عليها برهان موجب ان كان ولا يعرف الا
بها والبرهان الموجب يتم ويعرف بلا سالبة فاذن البرهان الموجب اقدم من السالب
اعرف ايضا فان البراهين الموجبة تجد المتوسط في حدودها انما نسبته الى الطرفين نسبة
الايجاب فقط وكذلك التزايد فيها وهو اخذ حد خارج عن الحدود الثلثة لتركيب البراهين الموجبة
موجب ايضا وليس كذلك ولو كان يكون بغير نهاية فلا مدخل للسلب فيها واما البرهان السالب
فالغالب فيه في المتوسط والتزيد معا هو الموجب فانك اذا كنت قلت كل ج ب ولا شي من ب ا
فان اردت ان توسط بين ج ب حدا فلا شك انك توسط بالايجاب وان اردت ان توسط بين ب ا
حدا لم يكن بد من موجبة وسالبة فيصير جملة القياس اثنين موجبتين وسالبة واحدة كقولك كل
ج ب وكل ب د ولا شي من د ا وكذلك لو ذهب في المتوسط الى المقدمات الاولى كانت الموجبات
تزيد والسالبة تكون واحدة فان لم يكن تعبية القياس بالمتوسط بل بالتزيد من خارج فضمنت
الى قولك ولا شي من ب ا قولا سالبا اخر لم يمكنك ان تاتي بقياس مركب ولكن يحتاج ان يزيد
لا محالة موجبة فيقول وكل د ا حتى ينتج بقياس مركب انه لا شي من ج د فبين اذن ان الموجبات
غالبة في البراهين السالبة واكثر عددا في القوة من السالبة فالموجبات اذن اوجب اخطارا
في الذهن من السوالب في كل قياس وايضا فانه وان كانت المقدمات الكبريات عند ذا اسناد
وكانت موجبة في البراهين الموجبة وسالبة في البراهين السالبة فان الموجبة في البراهين
الموجبة وسالبة في البراهين السالبة فان الموجبة اقدم واعرف اما انها اقدم فلانها ابسط لانها
تتم بحد ورابطة والسالبة تحتاج الى حدين ورابطة وحرف سلب كما علمت في الفن الثالث
والذي يتم وجوده باشيا اقل وابسط اقدم من الذي يتم وجوده بتلك الاشيا وزيادة واما انها
اعرف فلان الايجاب وكل معنى وجودي فهو معروف بذاته متصور بنفسه لا يحتاج في تفهمه
الى قياسه الى السلب كالوجود وكالملكات واما السلب وكل معنى عدمي فانه انما يعرف بالوجودي
حتى ما لم يعرف الوجود لم يعرف اللاوجود وما لم تعرف الملكة لم يعرف العدم كما قد اتضح لك فيما سلف

فالسلب انما يعرف اذا عرف الايجاب فانه اذا لم يعرف ما هو لم يعرف ما ليس هو فاذن البرهان
المستعمل المبدا الموجب والمنتج له افضل واشرف والبرهان المستقيم افضل من الخلف ولكن
المستقيم هكذا ان كل ج ب ولا شي من ا ب ينتج انه لا شي من ج ا ولكن الخلف هكذا ان كان
قولنا لا شي من د ا باطلا فليكن بعض ج ا وكان لا شي من ب ا وهو مسلم ينتج انه ليس كل
ج ب هذا خلف اذ كان كل ج ب ثم انما اوجب هذا الخلف وضعنا بعض ج ا فهو
محال فنقيضه وهو لا شي من ج ا حق ففي المستقيم انما اوجب المطلوب صدق قولنا كل
ج ب الموضوع بحسب قولنا لا شي من ب ا الحا بابذاته وفي الخلف انما اوجب النتيجة
كذب قولنا كل ج ا مع صدق قولنا آخر شرطي انتقلنا به من كذب النتيجة الى صدق ضدها
كما بان لك في الفن الذي قبل هذا والذي يوجب بصدقه صدق النتيجة بلا قياس آخر افضل
من الذي يوجب بكذبه صدق النتيجة لا بذاته ولا وحده بل بقياس آخر ينضم اليه وانت
تعلم ان القياس بالذات على ما اوضحناه لك في الفن وهو ما يكون احدى المقدمتين فيه
كالجزء تحت الكل وهو الصغرى والاخرى كالكل فوق الجزء وهو الكبرى ويكون النتيجة
ايضا تحت الكبرى كالجزء تحت الكل حتى يكون العلم بالكبرى علما بالقوة بالنتيجة ولذلك
يكون الكبرى عند النتيجة كالكل عند الجزء فمقدمة كل ج ب تحت مقدمة لا شي من د ا
ونتيجة لا شي من ج ا تحت مقدمة لا شي من ب ا كالجزء تحت الكل اما كون الصغرى تحت الكبرى
وان كان يخالف الكبرى في الكيفية فلان ج تحت ب فالحكم على ب كالحكم على ج و
اما في النتيجة فبهذا الوجه والاتفاق في الكيفية معا وهذا لا يوجد الصغرى في قياس الخلف
مع النتيجة فان قولنا بعض ج ا كبرى داخلا تحت قولنا ولا شي من ب ا ولا ايضا النتيجة
وهو انه ليس بعض ج ب داخلا تحت قولنا لا شي من ب ا فاذن صورة ان القياس
بالذات هي للمستقيم لا الخلف فمقدمات المستقيم اعرف لانها معروفة بذاتها مسلمة ومقدمات
الخلف مشكوك فيها وليست اعرف من النتيجة بل احدهما نقيض النتيجة والقياس الكاين
من مقدمات اعرف افضل على كل حال ونعود الى انه قد يكون علم اشد استقصا من علم من وجوه

ثلثة احدها ان يكون احد العلمين قد جمع من الادراك ووقف على السبب القريب الذاتي والثاني
اقتصر على الان فقط والثاني ان يكون احد العلمين اخذ الشي المنظور فيه مجردا بصورته
عن المادة والثاني لم يفعل ذلك فيكون المجرد اشد استقصا من العلم الذي ياخذ ذلك الشي مقرونا
بمادته ولذلك كان علم العدد اشد استقصا من العلم الموسيقى وكذلك حال علم الهندسة
من علم المناظر وعلم الهيئة ۝ والثالث ان العلم الذي موضوعه الاول معنى بسيط بشرط انه
مسلوب عنه ساير اللواحق اشد استقصا من العلم الذي موضوعه المعنى ذلك الاول و
لزيادة مثاله ان الوحدة والنقطة يوضعان بمعنى بسيط وهو ان كل واحد منهما غير منقسم
ثم يشترط بذلك في الوحدة ان لا يكون لها وضع وبالنقطة ان يكون لها وضع فيكون الوحدة
ابسط ذاتا من النقطة لانها ليس لها مع ذلك المعنى البسيط زيادة وضع وللنقطة ذلك المعنى
وزيادة وضع ثم الوحدة موضوعة اولى للعدد والنقطة موضوعة اولى للهندسة فالحساب
اشد استقصا لذلك من الهندسة فقد فرقنا في هذه الاشيا ما عاداه التعليم الاول
ومحاكاته وكان ذلك غرضنا دون الاستقصا فيها وكان هذا النمط من النظر غير مناسب
لمقصودنا اذا اوردنا انما **فصل** في معاودة ذكر اختلاف العلوم و
اتفاقها في المبادي والموضوعات ۝ المباحث انما يكون من علم واحد اذا اشتركت في الموضوع
الاول وكان البحث عن العوارض الذاتية التي تعرض له او لاجزائه او لانواعه واشتركت في
المبادي الاولى التي منها يبرهن ان تلك العوارض الذاتية موجودة للموضوع الاول
ولاجزائه ولانواعه فاذا اختلفت في الموضوع الاول وفي المبادي الاولى للبراهين فليست
من علم واحد فاذا اردت الامتحان فارفع كل شي الى مباديه الاولى وجنسه اي موضوعه
يجب المختلفان مختلفة منها مسائل المناظر ومسائل الهندسة اما في الجنس اي الموضوع
فتجدهما مختلفين فيه لا محالة واما في المبادي فتجدهما مختلفان من وجه آخر فانك تجد
المبادي وهي للهندسة اولا وللمناظر ثانيا وهذا امر قد فرغنا عنه وبين اختلاف البراهين
يوجب اختلافا في هذا الباب فقد يكون على شي واحد برهانان مختلفان لما من حيث ان

بحمل احدهما على الاخر فقط مثل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان مغتذ وقولنا كل انسان نام
وكل نام مغتذ بر مثل قولنا كل قابل مع قولنا كل قابل للنمو ساكن وكل ساكن متغير فالاول احد حديه تحت
الاوسطين تحت الاخر كان الحيوان تحت النامي واما الثاني فيما مثلناه ليس احدهما تحت الاخر
وكذلك قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك متعجب وايضا كل انسان مستحي وكل مستحي متعجب
فان هذين لا من جهة ما ينعكس احدهما على الاخر بل من جهة موضوعهما فيما يليها مما يكون احدهما تحت وان كان نام
الاخر فقد بان ان اختلاف الحدود الوسطى لا يوجب اختلافا في المباحث من جهة اختلاف
علومها وقد يمكن ان يطلب فيوجد نظير هذا في الشكلين الاخرين فيوجد الحدود الوسطى
المختلفة بالوجهين جميعا ينتج نتيجة واحدة ولنرتب ما خذ ذلك البيان ثم نطول الكلام بتفصيله
واما ان حد البرهان انما هو على الضروري فانه قد فرغنا عنه واما انه قد يكون على الاكثري
فبعض المشرفين ابى ان يكون على الاكثري برهان بل انما تسمح نفسه بان يكون عليهما قياس
ويعود الانما الاسمها ينبغي اذ ليس بها النفس ما يعتن والحق ورأي المعلم الاول يجب انه
قد يكون على الاكثري برهان موضوع من مقدمات اكثرية يعطي سببا من اسباب الاكثرية و
يكون به يقين غير زائل من جهة ما هو اكثري وان كان ظنا من جهة ما هو موجود على ما
فان اريد بالبرهان فكل قياس يكون على الشيء من جهة العلة وعلى نحو وجوده فيكون على
الاكثري برهان واما ان اراد احداث تخصيص باسم البرهان ما كان القياسات المعطية
للعلة على شرط ان يعطي وجودا غير متغير وغير مختلف وبالفعل العرف وليس فليس على
الاكثري برهان بل قياس ما اخر يصنع بين البرهاني والجدلي والخطابي والمغالطي و
الشعري ويكون قد تكلف ما لا حاجة اليه بل الاولى ان يعود انه لما كان كل بيان انما يكون
لوجود ممتنع عن الوجود وهذا على وجهين اما ان يكون الاستحقاق دائما فيكون ضروريا
او غالبا غير دائم وهو الاكثري فاذن لا بيان في امر من الوجود الا هذين ولا برهان على
شيء كونه ووجوده اتفاقي لا يتميز لا استحقاق عن لا كونه لكني اريد هذا الكلام تفصيلا فلنقل
ان الامور الممكنة تعتبر حال وجودها وتعتبر حال امكانها فاما اعتبار حال الوجود في الممكنات

على سبيل التوقع فلا طلب فيه الا عن الاكثريات ولا قياس الا عليها فان لوجودها في الطبع ولها مادة
وعلى الجهة التي اوضحناها في فن سلف اما الممكن في الوجود واللاوجود فليس يقوم برهان
او دليل على احد طرفيه فهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود واما من جهة اعتبار نفس الامكان
فعلى جميع اصنافه برهان على الممكن الاكثري وعلى المتساوي وعلى الاقلي اعني البرهان الذي
انه ممكن لا ضروري الوجود ولا ضروري لا البرهان الذي يبين بوجوده او لا وجوده الا ان
يكون شيء منهما اكثريا وكل ما قلناه في الاكثري الوجود فانتقله الى الاكثري في اللاوجود
اذ لا انا عنينا بالوجود الحكم اي حكم كان ايجابا او سلبا ثم قيل في التعليم الاول انه ليس بالحس
برهانا ولا مبدأ البرهان يحصل بالحس لان البراهين ومباديها كليات لا تختص بوقت او تختص
واين والحس يحد حكما جزويا في ان بعينه واين بعينه فاذن الحس لا ينال المبادي للبراهين
ولا البراهين ولا شيء منه هو علم بكلي ولو انا كنا نحس ان زوايا المثلث المحسوس مساوية لقائمتين
لما كان ينعقد لنا من احساس ذلك راي كلي ان كل مثلث كذلك وعلم بالعلة ولو كنا نحس الضوء
ان القمر لما حصل في المخروط الظلي انكسف لم يمكنا من جهة الحس ان نحكم بالكلي وهو ان كل
كسوف قمري فمن كذا او كنا لانا لم يمكننا ان نحس بكل كسوف ولا بالكسوف الكلي اما كل كسوف
فلان ذلك لا نهاية له في القوة واما الكسوف الكلي فلانه للعقل فقط وان كنا قد نستفرئ
من تكرر المحسوسات امورا كلية لان الحس ادركها او نالها ولكن لان العقل من شانه ان
يقتنص من الجزويات المتكثرة كليا مجردا معقولا لم يكن الحس ادركه ولكن ادرك
جزوياته فاختلف العقل من الجزويات معنى معقولا لا سبيل اليه للمحس بل يناله بالاشراق
فيض الى عليه وايضا فانا كثيرا ما يتوصل بالحس الى مقدمات كلية لا لان الحس يدركها
بل لان العقل يصادها على سبيل التجربة وعلى ما اوضحناه من قبل حيث بينا ما التجربة و
لما كان الحس قاصرا في كثير منها عن الادراك المستقصى صادقا توقفنا ذلك في عناد و
بحث عن حال المحسوسة نفسه مثل الزجاجة فان الجسم الملون وراءها مرئي فقوم
يقولون ان السبب في الشف الزجاجة ان كل ما لا لون له هو شاف فوجد اللون الذي وراءه

وتوهم يرون ان سبب ذلك استقامة المسام والثقب التي في الزجاجة ينفذ فيها الشعاع
الخارج من البصر ويجوزها الى ان يلاقي المبصر قيل في التعليم فلو كان الحس مما يمكنه ادراك
الثقب لكان العقل سيجد سبيلا الى ان يحكم بان السبب فيه الثقب وان الابصار
بنفوذ البصر في تلك الثقب وان كان معه البحث باقيا انه هل فيها خلا او هوا وان
كان فيها هوا فهل الهوا في تلك الثقب يؤدي اللون او الشعاع ينفذ فيه اليه وبالجملة لو
كان الابصار بنفوذ شي في الثقب وكان الحس يدرك ذلك لكان العقل يجد سبيلا الى ان
يحكم في الابصار بان السبب فيه اتصال بين البصر والمبصر بواسطة شعاعية ولا نفس
شفيف الزجاجة من حيث لا لون لها وكان حينئذ يكون ذلك العلم حاصلا بالحس لا
ان الحس حصله لكن لان للعقل اخذ الحس مبدا للتجربة ثم قيل انه لا يصح ان يظن ان مبادي
المقاييس كلها متفقة مالا والا فان المقاييس منها منتجة للكاذبة ويجب ان يكون مقدماتها
ومنها منتجة للصادقة وهي ان كانت قد يجوز ان تكون مقدماتها كاذبة فذلك النتاج
منها لا بالذات بل بالعرض ويشبه ان يكون هي من جهة انتاجها للصادق غير الكاذبة
قياسات لان القياس انما هو قياس من جهة ما ينتج بالذات لا من جهة ما ينتج بالعرض فاذا
كان كذلك يجب ان يكون القياسات المنتجة للصادقات من مقدمات صادقة وللكاذبات
كاذبة فاذا كانت كذلك كانت مبادي القياسات الصادقة غير مبادي القياسات الكاذبة و
ايضا فان القياسات الكاذبة ليست متفقة في النتائج فان الاضداد قد تكذب معا مثل
قولنا ان المساوي هي اكثر او المساوي هو اصغر وايضا فان اشيا غير متضادة تكذب معا و
لم يتضاد قد معا مثل قول القايل ان العدل نبيذ وقوله ان العدل جبن وكذلك الانسان
فرس وقوله الانسان ثور فان هذه من قوة المتقابلة وان لم يكن متضادة او متقابلة
بالتعرف فتبين ان مبادي النتائج الكاذبة مثل هذه وايضا فان المقاييس الصادقة
يجب ان يكون واحدة باعيانها وذلك ان المبادي اما خاصة بالاجناس الموضوعة لكل
علم فيكون من موضوعاتها ومن عوارضها الذاتية مثل قولنا في الهندسة ان كل مقدار
اما سقوط

اما منطوق به واما اصم وقولنا في العدد ان كل عدد اما اول واما مركب وبين ان هذه
مختلفة لا مطابقة بينها لان الهندسية كلا بعدا للنقطة والعددية كلها بعدا للوحدة ولا يكون
مطابقة البتة ولو كانت مطابقة لكانت على احدى وجوه اما ان يكون احدى المبادين اعم من
الاخر كقولنا كل ج آ وكل ب آ اعني ان ج تحت ب واذا كان كذلك كان احدي المبادين تحت
الاخر او فوقه فكان حينئذ احد الجنسين تحت الاخر او فوقه وهناك قد يكون الامر على
ما اوضحنا قبل واما في الاجناس الموضوعات واما ان يكون مبدا واحدا في الوسط فيكون
حينئذ اما مشاركين في الجنس فيكون احدهما مبدا والاخر نتيجة او غير مشاركين في الجنس
اعني الموضوع بل في جنسه فيكون ايضا احد العلمين تحت الاخر فيكون الشركة في المبدا
على نحو ما حددنا قبل واما العلوم المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن ان يشترك
في المبدا الخاص البتة لا على ان يدخل حد منها في الوسط ولا فوق ولا تحت ولا خارجا موضوعا او
محمولا واما المبادي العامة مثل قولنا ان كل شي اما ان يصدق عليه موجبة واما ان يصدق عليه
سالبة فقد يشترك لان هذه المبادي صالحة في بيان احوال جميع الموجودات المختلفة التي
بعضها كم وبعضها كيف وبعضها شي اخر لا بما من جملة ما هو مبدا اما للعلم الناظر في الموجود من
جهة ما هو موجود ولكنها يوجد في العلوم بالقوة ولا تؤخذ البتة بالفعل مقدمات كبرى ولا صغرى
الا وقد اخذت مخصصة بموضوع ذلك العلم ونحو انصافه الذاتية على ما بينا جميع ذلك فيما
سلف فاذن لا يكون في العلوم المختلفة اشتراك بالفعل بل بالقوة والنتائج المطلوبة
في العلوم وان كانت يزيد على المقدمات على النحو العلوم في تركيب القياس فليست زيادتها
مفرطة خارجة عن نسبة محفوظة وليست تستنتج على تلك المقدمات الا تلك النتائج باعيانها
وليست تصلح لغير ذلك العدد من الكثرة واذا ادخل حد من جانب او في الوسط لم يزد دات
نتيجة اتفقت بل ما يناسب ذلك فاذا كانت نسبة المقدمات مع النتائج هذه النسبة فكيف تكون
اللواتي هي المبادي منها صالحة لان ينتج منها لا هذه بل نتائج خارجة عن هذه فان جميع
المقدمات التي في علم ما لا ينتج منها الا المناسبة لبعضها التي هي المبادي انفذ من ان ينتج

منها مسايل علوم اخرى وكيف والنتايج المطلوبة في العلوم غير متناهية بالقوة والحدود التي للمبادي متناهية فان المبادي والاصول الموضوعة لكل صناعة متناهية واما النسب الممكن اعتبارها فهذه لا يتناهى بالقوة من جهة ان بعض المحمولات تكون ضرورية متكررة في الشيء دايمة وبعضها ممكنة تحصل باعتبارات منها كذلك ان المثلث المتساوي الساقين
من حال ان زاويتيه اللتين عند القاعدة متساويتان هو امر موجود له في نفسه بالضرورة
واما انه امر نسبته الى مثلث اخر يقع منه في دايرة كذا او في مخروط ما وهو نسبة محصلة الوجود
فيه والا لكانت فيه امور غير متناهية بالفعل بل هي امور تحدث له من جهة مناسبات ممكنة
تفرضها العقل فيها فاما المبادي الخاصة مثلا الخاصة بعلم الهندسة فيعظم فيها ان
يكون وافية بمسايل الهندسة فضلا عن مسايل خارجة لا تتعلق بها وكيف تكون ذات
مبادي العلوم المختلفة متفقة من جهة ان العلوم المختلفة متفقة وهذا ظاهر البطلان
من جهة ان كل واحد منها يصح ان يجيء منها في كل علم يكون مبدأ اي علم اتفق صالحا لاي علم
اتفق وهذا معلوم الاستحالة فان مبادي العلوم التعليمية وهي محدودة في المصادرات
مميزة بالفعل ظاهر من امرها انها لا يصلح بعضها لبعض فكيف يصلح لكل علم بل ولا مبدأ
علم واحد يصلح لجميع مسايل ذلك العلم فكيف لمسايل علوم اخرى ولا ايضا اذا استعملنا
طريق التحليل بالعكس فصرنا الى المقدمات التي لا اوساط لها في علم ما وميزناها انه لم يكن مميزة
بيّن لها في الرياضيات وجدناها مشتركة لجميع المسايل بل كان لكل خاصة كنتيجة او نتايج
باعيانها ومع هذا كله فليس يمكننا ان نقول ان مبادي العلوم مختلفة اختلافا لا اشتراك
فيها البتة ولا في شيء منها فقد بان فيما سلف ان بعض العلوم يشترك في المبادي وان من
المبادي خاصة ومنها عامة فمعنى الحق هو ان المبادي متناسبة في الجنس اي الموضوع ولكن
هذا لا يمكن فان العلوم التي لا تتناسب ايضا والذي يجب ان يعتقد فيه ان الحق والقضا
الفصل هو ان المبادي يقال على وجهين اما مبادي منها البرهان اي المقدمات الاولى
في العلوم واما مبادي فيها البرهان وهي اجناس العلوم اي موضوعاتها وما يتعلق بها

مايوضع

ما يوضع معها او فيها او بها كالواسطة بوجه ما الموجود فالقسم الاول والموجودات يكون فيها مبادي
عامة مثل قولنا كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب او السلب وقولنا الاشيا المساوية
لشيء واحد متساوية واما القسم الثاني فلا يجوز الا ان يكون خاصة او يتناسب علمات
في الجنس وما كان من المبادي التي يعني المقدمات ما هو خاص او مخصص بكل علم فلا يشترك
فيها العلمان احدهما فوق الاخر ويكون لاحدهما اولا وللثاني ثانيا ولما كانت الموضوعات
في المسايل العلمية اما جنس الموضوع للصناعة او نوع منه او عرض ذاتي له فلا يجوز ان
يكون الصغريات من المبادي المشتركة بوجه من الوجوه بل ان كان ولا بد فالكبريات على النحو
الذي يجوز به الشركة **فصل** في حال العلم والظن وتشاركهما وتباينهما
وفي تفهيم الذهن والفهم والحدس والذكاء والصناعة والحكمة من العلوم انها هنا علم يقيني
وها هنا ظن به وان الاختلاف فيهما من جهة الاضافة والقلق وانهما اخلان تحت الراي
وان بينهما موضع مقايسة ومناسبة وليس كل علم يحسن ان يقابل بالظن بل العلم التصديقي
ولا كل علم مع كل ظن بل ظن يوافقه في جنس الراي واما ما سواه من الظن فيجب ان يقابل
بالجهل والعلم والتصديقي هو ان يعتقد في الشيء انه كذا واليقيني منه هو ان يعتقد في
الشيء انه كذا ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون اعتقادا وقوعه من حيث لا يمكن زواله فانه
ان كان بينا بنفسه لم يكن زواله وان لم يكن بينا بنفسه فلا يصير غير ممكن الزوال الا ويكون
الاوسط لا ما هي وقد عني انا نعني بالعلم ها هنا المكتسب والذي يخالفه اصناف من الاعتقاد
اعتقاد في الشيء الذي هو كذا ضرورة انه كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان يكون كذا لكن يكون
هذا الاعتقاد ممكن الزوال لانه لم يقع من حيث لا يمكن معه الزوال واعتقاد في الشيء انه كذا
مع عدم اعتقاد آخر بالفعل بل بالقوة اذا اخطر بالبال اعتقد وهو انه ممكن ان لا يكون كذا
واعتقاد في ذلك الشيء انه ليس كذا وهذا جهل مضاد للعلم لا يتأدى كل اعتقاد انه يمكن
لا يكون كذا اما ان يعتقده في الموجود كذا الذي ليس من شانه ان لا يكون الا كذا او في الموجود
كذا ومن شانه ان لا يكون كذا كل واحد من هذين بالحري ان يسمى ظنا والاول منهما فانه ظن

صادق مركب بجهل مضاد واما الموجود كذا او من او من شانه ان لا يكون كذا فالاعتقاد فيه انه كذا
مع الاعتقاد انه من شانه ان لا يكون ان كان لا كونه جايز في نفسه لكن الوجود قد غلب او جاز في وقت
آخر فهذا نوع من العلم ليس ظنا ولكنه ما بالشي على ما هو به والثالث على انه يرى ويحكم انه موجود و
يخطر بباله عسى ان لا يكون موجودا عند ما يفرضه موجودا حتى يجوز ان يكون اعتقاد وجوده
حين تصحه موجودا كاذبا فهو الظن الصادق المطلق الذي ليس فيه تركيب بجهل مضاد بل بجهل
بسيط اذ لا بد في كل ظن من جهل والعلم موضوعه هو الضروري اما على الدوام فيكون العلم على الدوام
او الضروري بالشرط فيكون العلم ايضا بالشرط والظن موضوعه الحقيقي الامور الممكنة التغيرة
التي لا ينضبط فيكون حال الامر بحسب التباس الى الوجود حال الراي فيه بحسب القياس الى الصحة
وقد يكون الظن المركب بالجهل واقعا ايضا في الامور الضرورية والاعتقاد المؤكد ليس يجب
من حيث هو مؤكد ان لا يدخل الظن فيكون ثلثة اشيا من جملة ما عددناه داخلا في اعتبار
الظن احدها الاعتقاد بالشي الموجود مثلا انه موجود والاعتقاد معه انه يمكن ان لا يكون موجودا
مع جواز استحالة هذا الاعتقاد فان هذا بالحقيقة ليس علما بل ظنا والثاني الذي سميناه الظن
الصادق المركب بالجهل المركب والذي سميناه الظن الصادق المركب بالجهل البسيط و
يشترك هذه كلها في شي واحد وهو انه عند في الشي انه كذا ممكن ان يحقه العقل انه لا يمكن
كذا وذلك لان الاول منها اذا كان جاز الاستحالة فليس ممتنعا في طباعه ان لا ينزل
به عند امكان ان لا يكون الشي لما ابتدا غير طارى على العقد الآخر الذي معه واما فاستحالة
للعقد الآخر الذي معه وهو الحق وكذلك حال العقد الثاني المركب بالعقد الباطل ايضا بل اعتقد
صاحب العقد الاول لان ذلك كان يعتقد انه لا يمكن ان لا يكون ما اعتقد كونه وهذا
يعتقد انه يمكن ان لا يكون ما اعتقد كونه واما العقد الثالث فان الاعتقاد المذكور معا
معه بقوة او بفعل وكل واحد من اقسام الظن قد يكتسب بواسطة بوقع الظن كما ان العلم
يكتسب بواسطة توقع العلم فانه ليس كل واسطة غير ضرورية الزام الاكبر تدعو الى
ممتنع بل قد تدعو الى امر واجب والعلم بالجملة مخالفة للظن في جهة المعتقد في الامور

الى العلم اولى وكانه قد يقع لانسان في هذا الشي علم ولاخر ظن فكذلك يمكن ان يكون يقع
لهذا علم بمبادي ذلك العلم بتدرج حتى ينتهي اليه وان يقع للاخر ظن بتلك المبادي والمقدمات
فيتدرج الى ذلك الظن الذي هو نتيجة لها فيكون الاول يرى في تلك المقدمات رايا صادقا
ويرى انها لا يتغير عما هي عليه واما هذا الثاني فيكون رايه فيها صادقا الا انه خادع عن الراي
الثاني اما لجور تغيرها او يراه لجاز او يجوز ان يستحيل فيكون الاول يعلم ان الشي موجود ويعلم انه هو
موجود وهذا الثاني يظن انه موجود ويظن انه لم هو موجود وان لم يكن ذلك بتوسطات فيظن
موجود فقط ولا يظن انه موجود على الاحوال كلها فليس العلم والظن شيا واحدا وان كان قد
يقع في شي واحد ظن وعلم كما يقع فيه ظنان مختلفان صادق وكاذب ولا يمكن ان يكون في
انسان واحد ظن وعلم معا ولا ظن صادق وظن كاذب اما العلم والظن فانهما لا يجتمعان
لان قولنا العلم يقتضي اعتقادا ثابتا في الشي محصلا وهو انه ممتنع التحول عما هو عليه ويمتنع ان
يقارنه او نظرا عليه اعتقاد مضاد لهذا الثاني والظن يقتضي اعتقادا ثابتا بالفعل او القوة
القريبة او البعيدة وهو ان الشي جايز التحول عما هو عليه ومحال ان يجتمع في الشي الواحد للانسان
الواحد في وقت واحد امتناع تحوله عما هو عليه وجواز تحوله معا او يجتمع فيه راي ان يجوز
زواله وراي ان لا يجوز زواله واما الظن الصادق والكاذب فكيف يجتمعان في انسان
واحد فان الظن الذي نظنه وهو كاذب والظن المقابل الذي له هو فيه صادق
ان تساويا لم يكن ظن بل شك في الامرين وان مالت النفس الى الصادق بقي الكاذب غير
مظنون والشي الواحد بعينه قد يظن ممكنا مرة وغير ممكن مرة فاذا تناول الراي كونه غير
ممكن تناولا نا ما هو علم واذا وقع الراي من الجهة الثانية ظن فيكون في الشي الواحد
من جهتين ظن وعلم ولا ساين مثلا هذا ظن ان القطر عين مشارك للضلع وذلك
يرى ان القطر واما الكلام في الذهن والصناعة والفهم والحكمة والذكا والحدس فيكاد
يكون الكل اولى بعلوم اخرى من الطبيعيات والخلقيات الا انا نحدها هاهنا حدا
فالذهن قوة النفس المهياة المستعدة لاكتساب الحدود والاراء والفهم جودة تهيؤ

لهذه القوة يجوز تصور ما يرد عليها والحدس جودة حركة لهذه القوة الى اقتناص الحد
الاوسط مثل ان يرى ان القمر انما يضيء من جانبه الذي يلي الشمس على اشكاله فيقتنص
حدا اوسطا انه بسبب ضوئه من الشمس والذكاء جودة حدس من هذه القوة في زمان
قصير غير مهمل والفكرة حركة ذهن الانسان نحو المبادي للمطالب ليرجع منها الى المطالب
والصناعة ملكة نفسانية يصدر عنها افعال ارادية بغير روية نحو تماما مقصودا
والحكمة خروج نفس الانسان الى كماله الممكن له في حدي العلم والعمل اما في جانب العلم فان
يكون متصورا للموجودات كما هي ومصدقا بالقضايا كما هي واما في جانب العمل فان يكون
قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة
الاحاطة بالمعقولات النظرية والعملية وان يحصل خلق **المقالة**
الرابعة من الفن الخامس **فصل** في المطالب والمعلومات
بالطلب متساوية فان الشيء انما يطلب ليعلم فاذن علم بطل الطلب والمطالب
انكان المكثر ان يكثرها بالاي والكم والكيف وغير ذلك فانها بحسب ما يبحث عنه في
هذا الموضع اربعة اثنان داخلان في الهل احدهما هل يوجد الشيء شيئا مثل انه هل
يوجد الجسم مركبا من اجزاء غير متجزية ولكل واحد من مطلبي الهل يتبعه مطلب الكم ويتصل
بذلك مطلب اللم واما مطلب الاي فمن التوابع لمطلب اللم واما مطلب الكم يطلب علة بوجود
على الاطلاق او على وجوده بحال والاخرى ان يكون القياس المس للهل المطلق شرطيا
استثنائيا وعلته في الشرط واما سائر ذلك فلا جرى ان يكون العلة حدا اوسط واما مطلب
ما فانه يتبع المطلب البسيط بمعناه فانه اذا علم ان الشيء موجود طلب ما ذلك الشيء
الوجود وقد علم ان مطلب ما الذي بحسب الذات فهو بعد مطلب الهل وتابع له لكنه قد يسبق
من حيث هو مطلب ما بمعنى الاسم فاذا اعطى ثم اعطي مطلب هل التمخ في الحال فيقتضي مطلب
ما بحسب الذات ويتبع المطلب المركب من مطلبي ايضا على وجه من الوجوه حتى يكون
كانه يطلب ما الحد الاكبر او ما الحد الاوسط وذلك لان الموضوع في المطلوب بالهل المركب

در بيان معنى الحكمة

يجب ان يكون معطى الهلية والماهية اولا ثم يطلب عوارضه الذاتية له بالهلية فاذا طلب
وجود العارض له اولا وجوده بالهل المركب بالقياس الى ذلك الموضوع فبالجري ان
ذلك يقتضي اثبات المحمول العارض بالهل البسيط بالقياس الى نفسه وذلك لان البراهين
انما يبحث عن الاعراض الذاتية للموضوعات وتلك الاعراض لا يوجد الا في تلك الموضوعات
واجناسها فان منع ان يكون لها وجود في تلك الجملة صارت في جملة الممتنعات و
اذا اعطيت وجود اي شيء منها ثبت انها في الموجودات فيكون البحث عن هليتها الموضوع
بحثا بوجه من الوجوه عن هليتها مطلقا كالبحث عن هلية المثلث المتساوي الاضلاع المثلث
المعمول على خط طرفاه مركزا دائرتين قد وصلا ايضا بالمتقاطع فهو بحث عن هليته في نفسه
فبذلك يعلم ان له امكان وجود واذا صح للشيء هلية استحق ان تطلب له المائية بحسب
الذات وقبل ذلك لا يكون استحق طلبها الا بحسب الاسم لا بحسب الذات وقد فرغنا هذا
فيما سلف وقت وضوح بحث الما بحسب الذات لهذه العوارض هو هذا الوقت و
ان كان لا مانع ان يكون ما قد ادى فيه جواب ما بحسب الاسم قبل الاشتغال بالهل كافيا ايضا
طلب ما بحسب الذات فانه يتضح حينئذ مع ايضاح الهلية ٥ فاما الحد الاوسط فهو العلة
ويقع فيه طلب اللم بعد الهل على وجهين احدهما بالقوة والاخر بالفعل اما بالقوة فلان
طلب الهل في مثل هذا انما يطلب عن ما هو مشكوك فيه فيقتضي طلب الهل انه يطلب بالقوة
هل هنالك حد اوسط مثل من سال هل القمر ينكسف وانما يطلب هل شيء يوجب العلم بان
القمر ينكسف فاذا اعطى الهل اي شيء وقيل نعم فيطلب ثانيا لم كان القمر ينكسف او لم قلت
ان القمر ينكسف فانه يطلب ما علة القياس في انه برهان وهو الحد الاوسط الذي هو علة
الامر في نفسه ومعنى الطلبين جميعا ان الحد الاوسط الذي اعطيت اولا انه موجود
حين ضمنت ان الامر الحق كذا فما هو الان فيكون البحث عن لم بحثا عما هو الحد الاوسط
بالقوة فيكون طلب لم هاهنا انما هو طلب القياس الى النتيجة فيكون بالفعل فذلك
ظاهر لا بيس به ان كان مجهولا فقد اورد المعلم الاول الموجود بالحد يعني به الموجود شيئا ما

والموجود بالكل يعني به الموجود على الاطلاق والوجود شيا اما شيا جوهريا للموضوع
او عرضا ذاتيا او عرضا خارجيا لم يزل المعلم الاول اعني الموجود على الاطلاق الشي
الموضوع هو نفسه موجود مثل قولنا هل المثلث موجود او الاله فهذا انما يبحث عن وجود
نفس الموضوع واما هل المثلث كذا او هل الاله سبب للشر فانه انما يبحث عن وجود عارض
ما او لاحق وهذا هو الوجود شيا ما فقد بان من هذا ان المطالب بالقوة ترجع الى اهل
الشي والى ما الشي وان مطلب الكم تحت ما لانه بالقوة تبحث ما الاوسط ولكن من الناس
من ظن ان هذا ينعكس وانه ليس في البراهين شي هو بحسب الكم ونعدى هذا الى ان
ظن ان الاوسط في البراهين هي الحدود وكل ذلك امر باطل فانه ليس يبحث عما هو هو
عن الاوسط وايضا ليس البحث عما هو الاوسط والبحث عن ما هو احد الحدين الا حدين
حتى يكون الجواب به حدا ولا كل ما هو علة موجبة هو حد او جنس او فصل او مادة
وصورة فان العلل الموجبة للامور لا في انفسها ولا هي بوجه نفس الواجب لا صورة ولا
مادة وكثيرا ما اخذ من الاوساط في البراهين ما ليس مادة ولا صورة ولا احد اليه
بجعله سببا موجبا لشي في شي فان الجنس المتوسط يوجب وجود الجنس الاعلى في
النوع الاخير وفي كل ما يحمل عليه الجنس المتوسط وان لم يكن على ان ذلك الشي نوع
للجنس المتوسط الجاب العلة وليس هو حدا للاكبر ولا صورة ولا مادة وايضا يوجب
الجاب عن علة كما علمت او ستعلم وكثير من الخواص هي علة لكثير من الخواص وهي خارجة
عنها ليس جنس لها ولا فصل ولا حد فان كون المثلث بحيث يكون خطه الخارج منه
على صفة مذكورة يوجب كون زواياه مساوية لقائمتين من غير ان يكون خط تلك الصفة
جنسا ولا فصلا داخلا في الذات لكون زواياه مساوية لقائمتين ولا مادة ولا صورة
وكذلك كثير من الاوساط البرهانية ليست حدودا ولا عللا داخلة في جوهر الشي بل
عللا فاعلة وموجبة وهكذا حكم قيام الارض في الوسط للكسوف وهكذا مماسة
النار كما هنا قد يحصل حد الاوسط في اثبات احتراق الخشبة وان كان قد يجوز ان

محمل

يحمل هذه العلل الموجبة فصولا من جهة على انها اجزا فصول لا تحمل بل تحمل الفصول
المحمولة منها كما ان القدوم لا يقال انه حديد بل من حديد ولا يقال ان الحي عفونة بل
من عفونة وليست اجزاء فصول مقومة للذات بل اخص الفصول بل اجزا فصول خاصة
فقط فان العلل الفاعلة هي علل الوجود وليست عللا للماهية واجزا الحد اجناسا كانت
او فصولا حقيقية او اجزا فصول هي التي يكون عللا للماهية واما علل الوجود فليس
يجب ان يكون عللا في الماهية ولذلك لا يدخل علل الوجود وهي الفواعل والغايات في
الحدود بل يدخل في الرسوم القايمة مقام الحدود ولو كانت جميع العلل الموجبة للوجود
تدخل في الحدود لكنا نعلم حدوث كل محدث ومحدث كل محدث من حده فاذن قد يكون
الحدود الوسطى في البراهين ما هي علل موجبة للامور وليست تلك الحدود اجزاء من تلك
الامور فاذن ليس كل حد اوسط حدا او جزء حد وان كان قد يكون الحدود حدودا وسطى
واجزاؤها اللهم الا ان يكون يعني بالحد الحد والرسم معا فيكون العلل الموجبة للشي
خاصة على الاطلاق ومخصصة بها مما يدخل في الرسوم وانما اذا كان الحد الاوسط
اخص من الاكبر لم يلزم من هذا التبيين شي انما لهم حينئذ ان يقولوا ان الاوسط يكون
هناك حد الاصغر ويلزمهم ايضا ما يقوله للاخرين ولو كانت الحدود هي الحدود الوسطى
لا غيرها لكان يكون ادراك الاشيا امرا سهلا وذلك لانه من المحال ان يطلب وجود محمول
الموضوع ولا يعلم ما الذي يفهم من لفظه فان كان له حد فاولا ما علينا ان نفهم والا فرسمه فقط
وكان يفعل ذلك لا يبقى علينا كبير شغل في ان نفهم وجوده للاصغر فاذن كما نفهم حد المساواة
لقائمتين ونضيفه الى الاصغر وهو المثلث يتم لنا اوسطا نبرهن منه وكما نفهم حد المساواة
ونضيفه الى المثلثين متساوي الاضلاع على الساق فيشرح لنا معرفة المساواة بينهما لكن
يفعل هذا فلا ينتج بل يحتاج الى اوساط اخرى ضرورية اذا اعطيناها واحضرناها علمنا
ان المثلثين متساويان ويكون قد علمنا حد التساوي وحد المثلث قبل ذلك فهذه
اقاويل من جنس الزحار والتي يرفعون بها الشوبه باسم البرهان وانه الشي الذي من الحد

لا غير وكثير من هولا يدعي خلا كلامه انه ياتي ببرهان على وجود الحد المحدود فيكون الاوسط
مما ياتي به كالحد للاكبر ويكون الذي بنفسه هو وجود الاكبر للاصغر ولا يكون الاكبر الا غير
للاصغر غير حد فيكون بين غير الحد وعنده انه بين الحد فهاهنا شي يجب ان يعلم
ويتقنه وهو انه لا يمكن في الحقيقة اثبات اكبر له حدا ورسم الاوسط الحد فالرسم بالقوة
او بالفعل فانه ما لم يكن حد للشي او رسمه موجبا للشي فليس هو بموجب وما لم يكن مسلوبا
فليس هو بمسلوب لكنه ليس ذلك على انه هو الحد الاوسط الكافي الذي لا حاجة الى
غيره فانه حق ما قيل في مثلهم ان حد الاتفاق هو كون النغم على نسبة عددية كذا وانه
اذا جعل هذا حدا اوسط انتج ان النغم متفقة فيكون الشي الذي هو ماهية متصلة
بالاتفاق هو بعينه حدا اوسط لكنه ليس يجب من هذا ان يكفينا هذا التوسط وانه
لا يكون البرهان الا بمثل هذا التوسط فانه لو كان معلوما لنا ان هذه النغم موجود لها
هذا الحد لكنا لا نشك في انها موجود لها الاتفاق ولكن في اكثر الامور يشكل علينا حمل
الحد كما يشكل علينا حمل المحدود فلا ينتفع بتوسيط الحد بل يحتاج الى توسيط امور اخرى
تتادي بتوسيطها الى انتاج وجود الحد ثم تادينا الى انتاج الجملة التي يدل عليها اسم المحدود
لكن تلك الوسائط يكون امورا غير الحدود للمحدود فليست ترى برهانا فقط وسط فيه
حد حقيقي ثم انتج منه حمل المحدود على الاصغر ولو كان البرهان هو هذا فقط اعني
الذي اوسطه الحد لما كنا نجد برهانا على شي الا على ما وجود الحد الاكبر للاصغر فيه ظاهر وجود
نفس الحد الاكبر خفي وما اقل ما لهذه الاشياء وكذلك الذي جعلوا الاوسط حدا للاصغر وقلما
نحوي ذلك في امثلتهم ولو شيت ان ابين ان هذه لا يكون بالحقيقة وانما يكون بحسب الظنون
لفعلت وبالجملة يعسر عليهم ان يدلوا كيف يبرهن على مطلوب مجهول لا من توسط خص
فيجب اذن ان ننصف ولا نغتر بهذه الاقاويل الملفقة ونرجع الى ترتيب تعليم الاول لان
العلل الذاتية للماهية داخلة في الحد لانها مقومة لذات الشي وهي داخلة في البرهان لانها
بيانات اليقين انما يكون بمعرفتها فالبحث عن لم هو بحث ما يوجبه ما عن ما هو بعد الذي

الذي

الذي ذكرناه اولا واذا اعطينا في الحد الاوسط حد الحد الاكبر وكان بين الوجود للموضوع
فقد برهنا اذ دللنا على السبب واذ اوردنا الحد الاوسط الذي هو العلة الذاتية ايرادا في قوة
الشي فقد حددنا مثال ذلك ان يقال لم كان كسوف القمر فيقال لان الارض توسطت بينه وبين
الشمس واحتجبت الضوء وكلما كان كذلك والحد الاوسط هو ماهية الكسوف لان ماهية
كسوف القمر هو انمحاء ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين معيد الضوء اعني الشمس وكذلك
اذا قيل لم اتفقت هذه النغمة مع هذه النغمة قيل لان بينهما نسبة عددية التفاوت فيهما
بالقوة او بالفعل مثل احد العددين فهذا بعينه ماهية الاتفاق الذي في النغم لان الاتفاق
ائتلاف صوتين عند الحس بسبب نسبة عددية بهذه الهيئة فالاوسط اذن داخل
في الحد هاهنا دخوله في البرهان والبحث عن لم يطلب الاوسط الا ترى انا لو كنا شاهدنا
هيئة انكشاف القمر بتوسط الارض ولو مشاهدة حسية فيكتسب منه بالتجربة دون البرهان
علما كليا لكان بحثنا باطلا اذ كنا وجدنا علة الكسوف فكذلك اذا لم نجده من ذلك الوجه
فنحن انما نطلبه اياه بالقياس فاذن المطلوب بالكم هو النافع في طلب ما وقع من ذلك وليس
اذا اعطينا برهانا فقد اعطينا حدا وان كان قد يتوهم مما سلف من ذكر مشاركة طلب الكم
وهو طلب البرهان وطلب الما هو طلب الحد ان البرهان والحد قد يقومان على شي
واحد من جهة واحدة وانا اذا اعطينا حدا وليس كذلك من وجوه اولها ان كل حد هو
انما هي المحدودة وليس كل برهان يوجب على ما برهنه فليس اعطا برهان المبرهن اعطا
حد المحدود وايضا فان البرهان يعطي الشي عرضا ذاتيا على ما اوضحنا مرارا والحد يعطي
من الذاتيات المقومة والعرض الذاتي غير داخل في حد الشي فليس اذن ما يعطيه البرهان
هو بعينه هو ما يعطيه الحد مثال ذلك ان البرهان انما يعطي ان المثلث زواياه مساوية لقائمتين
وذلك المعنى خارج عن حد المثلث ولا يعطي البرهان البتة لا حد الموضوع ولا ايضا حد
المحمول بل يوجب المحمول او يسلبه عن شي واذا استقريت لم تجد البرهان اعطاك محمولا
ذاتيا او عرضيا لكان نفس ما يعطيكه من وجوده للموضوع اعطاك كونه ذاتيا او عرضيا

فضلا عن كونه حدا وليس اذا اعطينا حدا فقد اعطينا برهانا وذلك لانا اذا اعطينا فلم نوجب
شيا على شي ولم نسلب شيا عن شي بحد اوسط فليس نفس اعطا الحد هو اعطى برهان
وان كان قد يتفق في كثير من المواضع ان يشارك الحد البرهان في المادة لكن ليس ذلك
دايما فان المقدمات الواجب قبولها ولا برهان عليها او اجزا المقدمات كلها اعني الحدود
محدودة لا برهان عليها لانها بسايط والبسايط لا حد ولا برهان عليها ولو كان على
شي برهان واتفق ان الحد شي غير البرهان وانه ليس كل محدود مبرهنا بحده ولا كل مبرهن
محدودا ببرهانه واذا كان الحد شيا غير البرهان فليس الذي يعطيه البرهان الا ما يقتضيه
ما غير الحد بما غير الحد اذ كان البرهان غير الحد كذلك ما يفيده البرهان بما هو برهان
بالذات شي غير الذي يفيده الحد بما هو حد بالذات ولما كان البرهان لا يحتاج اليه بل يحد اد
الحد لا يحتاج اليه بل ببرهن فكيف وهذا يوجب تصورا ساذجا فقط اما ان التصديق
لا يكون الا بالتصور فنسلم لا على ان ذلك التصور من جهة البرهان بل التصديق هو الذي
هو من جهة البرهان والحد يقتضي اقتضا ما ويوضع وضعا والبرهان يولف تاليفا
سوقا الى الغرض فيلزمه الغرض بالاضطرار والحد يعطي الامور الداخلة في جوهر الشي مجتمعة
متساوية لذاته في المعنى وفي الانعكاس عليه معا وتلك الامور بينة بنفسها للمحدود والبرهان
يعطي عوارض خارجة عن الماهية والحد لا يعطي المحدود اجزا حده بتاليف حمل بل بتاليف تقييد
واشتراط والبرهان يعطي المبرهن اجزا برهانه لا بتاليف تقييد بل بتاليف حمل والبرهان
على الشي اولا يكون برهانا على غيره ثانيا والحد للشي لا يكون لغيره ولا يكون منه اول وثان
وان كان حد الاعم يحمل على الاخص فليس على انه حد الاخص والبرهان قد يتغير الى الاخص
ويكون برهانا على الاخص والبرهان غير محصور في الحدود والحد في البرهان من اخصا
البرهان على التثليث بل مختلفان لانه ليس يحمل احدهما على الاخر بوجه

فصل

في ان الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة فنقول ان الحد ليس يكتسب ايضا
ببرهان وبحد اوسط على ان يكون المحدود حدا اصغر في القياس والحد حدا اكبر ولو كان

ذلك

ذلك مما يكتسب لم يكن به من حد اوسط ولما به كان الاكبر منعكسا على الاصغر فيجب ان
يكون منعكسا على الاوسط وان يكون الاوسط منعكسا عليهما فالاوسط لا محالة اما
من الخواص اما خاصة مفردة او فصل مفرد مساو واما رسم واما حد ويسمى جميع هذا في هذا
الموضع من التعليم الاول المساوي وايضا خواصا فاما ما هو اعم من الشي فلا يصلح ان يكون حدا
اوسط بين الشي وبين حده واما الخاصة والفصل فلا يصلح ايضا ان يكون حدا اوسط
فانك اذا قلت كل ج ب وكل ب كذا او كذا من طريق ما هو اي محدود بكذا او كذا من طريق
ما هو لزم من ذلك ان يكون ما هو حد الخاصة او حد الفصل هو حد النوع وسوا عنيت
بقولك كل ب كل ما هو موصوف بـ ب او عنيت كل ب من حيث هو ب فان الامر
غير مستقيم اما على سبيل الوجه الاول فلانه يجوز ان يكون الامور التي من انواع مختلفة
وحينئذ يكون الامور التي من انواع مختلفة حدها وهو فصل او خاصة او غير ذلك
هو وحده محدودة به واما على سبيل الوجه الثاني فذلك ان نعني ان كل ب من حيث
هو ب وجب ان يكون ما هو حد ب من حيث هو ب هو حد ج وهو غير في الحد
وغير حده وهذا محال فان الخاصة والفصل وان كانا يحملان على النوع ويحمل على النوع
حدهما فانما يحمل لا من طريق انه حد للنوع او حدهما واحد وحدها للنوع ولكن من طريق
انه موجود للنوع وفرق بين ان يكون هذا الشي موجودا للشي وبين ان يكون حد الطبيعة
النوع وحد طبيعة فصل وحد طبيعة خاصة منزلة لحد فصل جزء من حده وحد خاصة
ماخوذ فيه حده بالقوة او بالفعل فاذن ليس يمكن ان يكون الحد الاوسط خاصة او فصلا
من هذا الوجه ولا رسما ايضا واقول من راس كالمعيد ان مثل هذا الوسط اما ان لا يفيد
الحد واما ان يكون الكبرى كاذبة لانك لا تخلو اما ان تقول مثلا كل ضحاك او ناطق فهو حيوان
ناطق ماش وحينئذ ينتج ان كل انسان حيوان ناطق ماش من غير زيادة بيان
ان هذا حده وحينئذ يكون حمل الحد على موضوع النتيجة ليس اخفى من حمله على الحد الاوسط
ربما كان ذلك اوضح انما يعلم ان الضحاك حيوان ناطق ماش لانه يعلم انه انسان وقد بان

لك من حال الفصل ان يحمل حدا للنوع ان يكون اخفى من حمله على النوع ان كنت تذكر اصولا
سلفت واما ان يقول كل ضحاك او ناطق فهو محدود بانه حيوان ناطق مايت وان هذه
الجملة ماهيته فيكون هذه المقدمة كاذبة لان معنى قولك كل ضحاك او كل ناطق على وجهين
متضمنين فيه احدهما ان كل ضحاك من جهة ما هو ضحاك او كل ناطق من جهة ما هو ناطق
والاخر كل شيء يوضع للضحاك وكل شيء يوضع للناطق وليس هو ذات الضحاك او ذات
الناطق وكلا الوجهين داخل في قولنا كل ضحاك وكل ناطق ثم هذا الحد ليس حدا للضحاك من
جهة ما هو ضحاك وذات ضحاك ولا للناطق من جهة ما هو ناطق وذات ناطق وذات
ناطق بل للشيء ما مما يعرض لذاته ضحاك ويتقوم بان يحمل عليه الناطق وهو الانسان فاذن
ليس يصح ان يقال ما هو ضحاك او ناطق فيحمل عليه هذا المعنى على انه حد ان نعني ان كل ما هو
موضوع للضحاك وضعا حقيقيا وللناطق فهذا حده ونعني بذلك الانسان فان كان هذا
بينا لم يحتج الى بيان بالكبرى بل الكبرى بالحقيقة نفسها اذ كان ذلك بينا فقد بان ان الحد
الاوسط في القياس المنتج للحد لا يكون خاصة ولا فصلا ولا رسما ان كان ولا بد فيجب ان
يكون حدا اخر اما ان الحد الحقيقي للشيء الواحد لا يكون الا واحدا فذلك يظهر اذا عرفنا ما
الحد الحقيقي وانه مساو لذات الشيء من وجهين احدهما من جهة الحمل والانعكاس والثاني
من جهة استيفاء الكل معنى ذاتي له داخل في ماهيته حتى يساويه ويكون صورة معقولة مساوية
لصورته الموجودة ومعلوم ان مثل هذا الحد لا يكون لذات الواحدة الا واحدا ولو كان لها حد
ثان يشتمل على صفات ذاتية خارجة عن اشتمال الحد الاول لما كان الاول حدا مساويا
لمعاني ذات الشيء ولا حدا حقيقيا بالجملة لكنهم كثيرا ما اذا حدوا لم يستعملوا هذا الشرط و
اقتصروا على جنس وفصول مميزة حتى اذا حصل التميز وقفوا وان كانت هناك معان
ذاتية اخرى محتاج اليها حتى يتم الحد الحقيقي فلهذا الحد قد يجوز ان يكون للشيء منه اثنان
مثلا ان الانسان حيوان ذو رجلين منتصب القامة والاخرى بان الانسان حيوان ناطق مايت وان
النفس عدد محرك لذاته وايضا مبدا للحيوة بذاته وان الغضب غليان دم القلب وايضا

شهوة

شهوة الانتقام وما اشبه ذلك فاذا جعل واحد من هذين الحدين حدا اوسط والاخر حدا
اكبر كان تاليفنا ما قياسا الا انه يعرض منه شيئان احدهما ان المكتسب بالحقيقة لا يكون حدا تاما
بل حدا ناقصا وجزء حد تام والثاني ان هذا الاوسط لا يخلو من ان يكون حمل على الاصغر
حملا اشترط فيه انه حده والاكبر كذلك في حمله عليه او يكون الحمل في احدهما حملا فقط
لم يقل انه حد لما حمل عليه فان قيل مثلا ان آ حد لب و ب حد لج و آ حد لج كان حد الحد حد
فقد خرج عن صواب التعريف من وجوه وذلك لان كون ب حدا لج موضوع وضعا وتقتضب
اقتضابا من غير قياس وكان الشرط في التحديد بعد انكشاف الحبس ان لا يكون الا بقياس واما
ان يكون ب قد صح او لا صح بقياس اخر واما ان يكون التحديد ليس طريقه الا انتاج ببيان
لكن لا يجوز ان يكون استبانة ذلك معولا ايضا على قياس والا لاحتيج الى حد ثالث يكون حدا
متوسطا بل ان يكون بين كل حدين حد فيكون للشيء حدود بلا نهاية اذ لا يجوز ان يكون الحد
بين ب و ج هو آ فان هذا دور وقد بان ان ذلك ينتهي الى اوساط الاوساط لها فيكون
حدود غير مكتسبة وهذا خلاف ما يذهبون اليه فقد بان ان اخذ الاوسط حدا للاصغر
والاكبر حدا للاوسط يكون قد اقتضب اقتضابا فقط وايضا فان الطلب واحد انه هل هذا
الشيء حد للشيء او هو لحده ولا سبيل انه حد لحده او يكون بينا انه حد للشيء فهذا ايضا نحو اخر به
خرج فيه عن صواب التعريف اذ وضع ان آ حد ج والمشكوك فيه انه هل آ حد لج هذا اذا
كان وضع ان آ حد لب و ب حد لج واما ان لم يوضع ب حد لج فلا هل حده حد لج آم لا لكن
بقال ان حده محمول على ج كان حد الفصل والجنس والخاصة محمول على النوع وليس حدا
للنوع ولا ينعقد هذا القياس للحد اذا لم يوضع ان آ حد لب فانه ليس اذا اعلم ان اوجد
لحدث يجب ان يكون هو حد ب فليس كل لازم ومحمول ذاتي فان قيل في اخر الامر كالمستنبط
من وجه هذا البيان ان آ حد لج فيكون شيئا قد وضع وضعا من غير ان نتجه قياس على
انه من وسط الحد للحد فقد صادر على المطلوب الاول وهو لا يشعر كمن يقول ان النفس عدد
محرك لذاته لو كان هذا حدا ثم يقول وكل ما هو عدد محرك لذاته فهو استكمال جسم طبيعي

لكن وليس يعني به ان يبرهن على الحد والوضع فقط بل ان يبرهن على ان الاكبر حد
الاصغر فيكون كانه يقول والشي الذي ماهيته وحقيقته وحده انه عدد محرك لذاته حده
وحقيقته انه استكمال جسم طبيعي آلي وهذا الشي هو نفس المطلوب حده فلو كان بينا
ان الشي الذي حده انه عدد محرك لذاته المعلوم بالفعل انه النفس لا غير الذي هو المطلوب
حده هو استكمال لجسم طبيعي لما كان يطلب هذا وليس هذا كما يكون عندما يكون الا وسط
غير حد للاصغر لان الاصغر هنا لا يكون نفس له وسط وحقيقته بل شي آخر يحمل هو
عليه واما المحدود فهو نفس الشي الذي له الحد فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ويعود
الامر في الحقيقة الى ان يطلب متوسط بين الشي وبين حقيقته ذاته وهذا محال بل لا
متوسط وانما تكون المتوسطات بين امور واشيا ليست هي حقايق تلك الامور الا بالعرض
على ما بينا في موضع اخر ثم قيل ان طريق القسمة لا تثبت ايضا ان آ حد لـ ب لان قياس
بالقسمة على شي كما اوضحنا في الفن المتقدم لانه ليس يوضع في القسمة وجود شي بل
انما تفصل فقط فيقال اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا ولا يلزم من ذلك ان يوضع احد
الاقسام بالضرورة ان يصادر عليه الا ويوضع مسلما كان لم يكن قياس وهذا يتبين مستقرا
الا من وجه وذلك لانه اذا كان مشكلا عندنا هل كل ج ب ا وضع موضعا ان ذلك
كذلك لان كل ج آ وكل ا ب ثم ياخذ مستن ان كل ا ب بان ينظر فيقول لان د ب و ه
ب و د ب وهي الجزويات التي في ذيله ح ثم يقول فكل ا ب فيقول القايل اذا اراد
لا يعتزل الا الضروري ان ما تحت آ ليس د و ه و ز مما هو ا ب لم يلزم ان يكون كل
ا ب فيبقى مما لم نشاهد او لم نعد خلاف ما شوهد وعد فبقي ان الذي هو ب بعض
الالف وهو د و ه و ز وان ج الذي تنازعنا فيه مخالف وان اخذت في الاستقرا
ان ج ايضا هو ب حتى لم يبق جزوي الف الا وقد حمل عليه ب فقد صادرت على
المطلوب واخذت ان ج ب في ان بيان ا ب بيان ان ج ب وهذا محال وكما
ان مثله مستقرا لا يصح المطلوب ولا يوجبه الضرورة او يصادر على المطلوب

الاول فكذلك المقسم وعلى هذا يجب ان يفهم هذا الموضع فانه اذا قسم القاسم بان الانسان
اما حيوان او غير حيوان بل جسم غير ذي نفس ثم انه يضع انه حيوان ثم يقول والحيوان
اما ماش واما سابح واما زاحف واما طاير فيضع مثلا انه ماش ثم يقول فالانسان انه حيوان
ماش كان اخل في انتاج الحد من هذه الجملة بوجوه ثلثة احدها انه لما قسم لم يتعين احد
الطرفين بل وضعه مصادرة وتسلما والثاني انه جمع متفرقا وهذا لا يحيل من وجوه احدها
انه قد يمكن ان يصدق القول متفرقا ويكذب مجتمعا والثاني انه قد يمكن ان لا يجتمع من متفرقات
طبيعة واحدة بالذات وهذان مذكوران في باري ارمنياس والثالث انه قد يمكن
ان يقع الجمع لا على الترتيب المحمود الذي يجب ان يراعى في الحد فيتطرى الفصل يجب ان
يقدم وانما يجب ان يوخر وذلك اذا اجتمعت عدة فصول فهذه ثلثة وجوه يتشعب اليها
الوجه الثاني وهو الخطا في جمع المتفرق وهذه الوجوه الثلثة يومن عنها وقوع القسمة
بالذاتيات وبالاوليات في القسمة على ما قد علمت اي ما ينقسم اليه الشي لانه هو لا لاجل شي
اخص منه الا انه مع ذلك لا يكون فيه قياس على الحد لما يعرفه والثالث من الاخلال في انتاج
الحد من هذه انه جمع فقط ولم يدل على انه حد فانه ليس كل مجموع ذاتيات على الصواب في
الترتيب حدا بل ربما نقص شي من الواجب او زاد على انه يعسر او يبعد ان لا يقع في القسمة طفرة
او تخطي للذاتيات الى شي خارج من الجوهر لان القسمة قد يقع فيها جميع ذلك مثلا بان يدخل
العرضيات او بعض الاعتبارات او تنتصب القسمة فيها فان تكلف ابانة وقوع الاحتراز
عن هذا فقد جاوز مقتضى القسمة وان تعدى القسمة الى القياس بان قسم ثم استثنى نقيض
قسم او اقسام وانتج واحدا هو الباقي من الاقسام فجمع اجزا الحد وتعدى هذا القياس ايضا الى
قياس بان جمع المجموعات مفردة جوهرية حتى حصل منها مساو للشي وكل ما كان كذلك فهو حد
فهذا انما عرض شاحين حاول اثبات الحد بقسمة وقياس معها اما القياس الاول فانه بالحقيقة
ليس بقياس لان اجزا الحد بعينها بنفسها المحدود اذا كان حصل ذاته في الفهم مجملا وكانت
الحاجة الى تحديده فان اجزا ذلك المحدود يكون فلا يحتاج الى بيان فليس ما هنا برهنة سايرا لا قسام

ابين من دفع سائر الاقسام اوسا ولهما فى الخفاء فان الناطق ابين للانسان اذا عرفنا الناطق
من انه ليس غير ناطق ولا استثناء يحتاج الى ان يكون ابين من النتيجة ليس مثلهما او اخفى منهما
واما فى القياس الثاني فلم يعمل ايضا شيا وذلك لان طلبنا ان الحيوان الناطق المايت حد للانسان
وطلبنا ان الحيوان الناطق المايت قول مفصل مساو للانسان دال على ماهيته غير مختلفين فى
الخفاء والوضوح فلو كنا نعرف ان الحيوان الناطق المايت قول مفصل مساو للانسان دال
على ماهيته لما كان يطلب حد الانسان البتة بل انما نطلب هذا القول المفصل الذي هو بهذه
الحال فاذن كما لا نسلم ان هذا حد للانسان كذلك لا نسلم انه قول بهذه الحال وتسليم ما يجعل حدا
اوسط هو مصادرة من وجه على المطلوب الاول بالقوة دون الفعل اعني ان توسيط حد
الشي حدا فى القياس ربما لا يكون فى مواضع اخرى مصادرة على المطلوب الاول اذا كان التفصيل
اشهر من الاجمال واما فى هذا الموضع فالتفصيل هو المطلوب وهو الخفي فاذ ليس كل توسيط
لحد الشي مصادرة على المطلوب الاول فهذا ليس مصادرة بالفعل لكن لما كانت قوة هذا التوسيط
لقوة توسيط الحد الاكبر فهو مصادرة على المطلوب الاول بالقوة على انه قد اخذ فيه حد الحد
للحد بلا واسطة كما اخذ الحي الناطق المايت امرا موجودا للانسان مساويا له بلا قياس و
هو المطلوب ثم بين ان حد الحد الحد ثم ههنا اخر وهو ان صاحب الصناعة يجب ان يكون
عنده قانون فى معرفة الحد الصحيح والحد الغير الصحيح كما يجب ان يكون عنده قانون فى معرفة
القياس الصحيح والقياس الغير الصحيح وكما انه ليس ان القياس يقيس قياسا ومع ذلك يبرهن
انه قياس وان القول الذي يظنه هو على القانون القياسي وانه منتج الا مع المناكدين المغالطين
الجاهلين بقوانين القياس وكذلك الحد يجب ان يحد على ذلك القانون ولا يستعمل فيه
ذلك القانون بالفعل وبالجملة كما ان القياس يقيس فقط ولا يقيس على انه قياس بان يقول له
كل قول من شانه كذا وكذا فهو قياس كذلك المحدد يجب ان يحد فقط ولا يحد الحد فى الحد بان
يقول كل قول هو كذا وكذا فهو حد بل يجب ان يكون قد علم ما القياس واما الحد ولا كان الذي
ينكر ان كذا كذا اذا اورد عليه شي على انه برهان وكلف ان يدل على انه برهان بان له حد البرهان

بطريق

فصل

يكون له ان يقول لو سلمت ان هذا حد البرهان
فى الحد لا يستعمل ايضا بالقسمة والاستقراء وتاكيد الامر فى هذه الابواب وفى مناسبة
بعض البراهين مع الحدود ونسبة بعض البراهين على الحدود وليس لقايل ان يقول ان
حد الشي يستنبط بالقياس الشرطي من حد ضده لان حده ضد حد ضده مثلا انا اذا علمنا
ان حد الشر انه هو الامر المتشتت الغير المنتظم علمنا ان حد الخير انه هو الامر الملتيم المنتظم بان
يقول هكذا ان كان حد الشر انه هو الامر المتشتت الغير المنتظم فحد الخير انه هو الامر الملتيم المنتظم
لكن حد الشر كذا فاذن حد الخير كذا فان الجواب عن هذا على وجوه اربعة اولها ان هذا
القايس ان يعطى حدا بقياس حتى اخذ حدا باقتضاب ووضع من غير قياس فاشبه من
وجه صاحب القسمة وصاحب الاستقراء اذ كل واحد منهما ياخذ المطلوب بوجه ما مصادرة و
يضعه وضعا ويظن انه بقيه قياس ضروري وقد عرفنا ان صاحب القسمة كيف يفعل
هذا وان صاحب الاستقراء كيف يعرض له ان يفعل هذا فليلحظ هنالك والثاني انه قد
عرض له شي اخر وهو انه جعل القانون فى كسب الحد ان يوضع حد ضد المحدود فاذا طالبنا
بان يبين كيف يحد الضد الاخر ليس حد هذا الضد وهو فى هذا المثال الخير احتاج ان
نفسه لا محالة على حكم قانونه يحد لهذا الضد وهو فى هذا المثال الشر فيلزم انه يصادر على
المطلوب الاول فان يستعمل الدور والثالث انه ليس حد احد الضدين اعرف من حد الضد
الاخر بل هو مثله فى الجهالة والمعرفة الحقيقية وكلاهما بما ليس اعرف وان لم يكن دورا فهو
مصادرة تلبس بايات والرابع انا نسلم ونضع ان هذا الانسان قد حد ماله ضد بهذا
القانون فكيف يحد ما ليس له ضد او كيف يحد الضد المطلق والضد المطلق الواقع على
الطرفين ليس له ضد ولقايل ان يقول لكم قد بينتم فى الكتاب حد الضدين من حد الضد الاخر
فى هذا الكتاب ههنا واما فى كتاب الجدل فقد استعمل هذا القانون فى اثبات
الحدود وابطالها فالجواب عن هذا من وجهين احدهما ان كتاب الجدل ليس يدل فيه
على الاثبات والابطال الحقيقيين ولكن على الكاين اما من تسليم الخصم لمتسلم واما من

الراي المشهور فحني لا يمنع ان يكون احد حدي الضدين من الخصم فحينئذ يلزمه شيئا
ام الى ان يكون حد الاخر ضد هذا الحد ولا يمنع ان يكون حد احد الضدين بالقياس الى
المشهور والى الرابع اعرف من حد الضد الاخر ويكون انما حد بما هو اعرف في المشهور حد لا
لا بما هو حقيقي المعرفة عند العقل الصريح وربما كان خفيا بنفسه ولكن اشهر مثل كثير
من المقدمات التي هي خفية في نفسها بالقياس الى العقل النظري الصريح ولكن بالقياس
الى الشهرة وهي بينة بنفسها او مقبولة والثاني ان الحد المطلوب في كتاب الجدل
هو الحد بحسب قانون الشهرة لا بحسب قانون الحقيقة فلا يجب ان يجري في الاحكام
الحقيقية مجرى الحدود الحقيقية ونقول ايضا الحد لا يصطاد بالاستقراء الحقيقي هو
من الجزويات المحسوسة وهذه لا حدود لها على ما اوضحنا والثاني انه اذا استقرى منها
نول على انه حد ذلك القول اما ان يوجد على انه حد لكل واحد من الاشخاص فيستدل على
انه حد الكلي كما اذا وجد حكم في الجزويات نقل الى الكل او على انه حد لنوع الاشخاص ولا
يمكن ان يكون حد الكل واحد من الجزويات فانه يعرض من ذلك محالان احدهما انه لو
كان لكل واحد منها حد يخصه لكان لا يشاركه فيه الاخر وكان لا يمكن ان ينقل الى النوع
كله او ينقل اليه حدود كثيرة متخالفة والثاني ان الحد الخاص بكل واحد لو كان لكان
من الامور الذاتية التي يشترك بها بالعوارض التي عسى ان يخص جملتها تخصيصا حدا
كما علم في ايساغوجي والعوارض غير داخلة في ماهية الشي فقد بطل اذن قسم واحد في
هذا الاستقراء وبقي انه يستقرى على انه حد لنوع الاشخاص وليس شي من الاشخاص
بحد لوجود معنى فيه على انه حد لنوعه الا ان يعرف نوعها ولا يعرف الحد له فيكون الاستقرا
باطلا وذلك لانه لا يمكن ان يقال لما كان هذا حد نوع هذا الشخص وحد نوع هذا الشخص
الثالث من حد نوع كل هذه الاشخاص من هنا قد عرف اذا عرف انه حد نوع الشخص
الاول قيل واذ ليس طريق اكتساب الحد بالبرهان ولا بالاستقراء من الجزويات فكيف
ليت شعري يعمل فانه لا سبيل الى يعرف بالحس وشاد اليه بالاصبع ثم ما معنى ما هو

الشي

الشي وهو الحد الحقيقي لا يجوز ان يكون الا للموجودات الذات والمعدوم الذات قد يكون له قول
دال على معنى الاسم واما حد فلا الا باشتراك الاسم ومن ظن ان الحد الحقيقي بالقياس الى ما
انه يعني به القول الذي بحسب الاسم من حيث هو كذلك او يعني الحد الحقيقي فان عنى شرح
الاسم فذلك محال فانه ليس يحتاج ان يبين المبين ويبرهن المبرهن على انه يعني بهذا الاسم
معنى هذا القول وان عنى به الحد الحقيقي من حيث هو حد حقيقي فذلك يقتضي ان يشار فيه الى
موجود فلا يخلو اما ان يكون الحد لا يشير البتة الى وجود ذلك الشي واما يعلم وجوده من وجه آخر
او يكون الحد نفسه يشير الى وجوده فان كان الحد لا يشير الى وجوده وقد علم وجوده اولا يلزم
ان يكون هذا عرف الحد له اولا لا من حيث هو حد حقيقي بل من حيث هو شرح الاسم فمتى عرف
ما الشي الذي هو الموجود وما يعني باسم الشي الذي هو موجود فلم يفهم معنى اسمه كيف يفهم
وجوده فان كان وجوده بينا بنفسه يكون صيرورة شرح الاسم حدا له بينا بنفسه وان كان
غير بين بنفسه بل يكون البرهان الذي بين وجوده كما يبين وجوده يجعل شرح اسمه حدا فيكون
الذي كان من قبل شرح اسم فقط صار الان حدا لما كان صح ان الشي موجود لا من جهة ان ذلك
برهان على حده بل هو برهان على وجوده بالذات وعلى حده بالعرض وهذا النحو لا يمنع وقوعه
في الحدود ولا فيه الخلاف واما ان كان اعطا الحد لما ليس بين الوجود من حيث هو حد حقيقي بيانا
ان الامر موجود فيكون من حد الشي قد قاس على وجوده معا من حيث قد حد وهذا محال فان
الحد انما يعني على امور داخلة في ماهية المحدود والوجود لا عدت ليس منها فليس الموجود جنسا
ولا فصلا بل هو محمول لازم والحد لا يعطيه لانه يعطي الاجناس والفصول فقط بل البرهان
يعطيه لان البرهان هو معطي اللازمات التي ليست داخلة في الحد فان البرهان المعطي
للوجود ويعطي وجود مجهول الوجود مطلقا او مجهول وجوده للشي وهذه كلها لوازم خارجة
عن الماهية فلا البرهان يطلب ما هو داخل في الحد كان ذلك بين بنفسه ولا الحد يعطي ما
هو مطلوب البرهان لانه ذلك خارج عن جوهر الشي ولذلك كان اهل العلوم كلها يضربون
سوى من الاربي ويعرضون ماخذا اعطا الحدود وربما او يتشنيعون الحدود اقتضابا وقد

ماخذ البراهين بابا اخر ويولفون البراهين تاليا واذا اعطوا حد المثلث في الهندسة لم يدل
على ذكر وجوده لشي بل لم يبينوا ان هذا حد الحقيقة او تفهيم الاسم فلما برهنوا ان المثلث موجود
بالشكل الاول من كتابهم في الاسطقسات صار حينئذ ما كان تفهيما للاسم حدا بعد التعليم
حدا بالحقيقة فالظاهر مما بان انه ماخذ الحد الحقيقي يباين لماخذ القياس وكذلك القول المعرف
لماهية الاسم الذي ليس لحده هو اظهر وذلك لان معناه ان هذا الاسم اعني به كذا وكذا وهذا
لا يمكن ان ينازع فيه او يخاصم الا ان ينازع في الاسم ولذلك ان هذه المنازعات حد هكذا او كذا يمكن
ان ينازع فيه ويخاصم وبين الامرين فرق ولو كان كل قول يطابقه اسم مطابقة يكون لها
الاسم يدل على تلك الجملة والقول يدل على تفصيل ما يدل عليه الاسم حدا لكان مخاطبتنا وكلامنا
حدودا فما من لفظ مركب بلفظ في استفهام او خبر او دعا او تمن او تعجب او ترج او اشفاق
او نهي او غير ذلك الا ويمكن ان يوضع له اسم مفرد يدله فيكون جميع ذلك حدودا بل يكون القصيدة
الطويلة مثل شعر او نثر من المسائل والقياس حدا لانه يمكن ان يسمى باسم واحد مفرد كما يسمى البلدة
القرية مع كثرة اجزائها باسم واحد كما سمي بلد سر من راى او بغداد ثم يكون حده تفصيل جملته فيتبين
اذن ان القياس لا يثبت حدا والحد لا يكون قياسا لا كلاهما على شي واحد بعينه وانه لا قياس
على ما يدخل في ماهو والاستقراء ايضا انما هو لاثبات هلية بسيطة او مركبة وحكمه حكم القياس
والبرهان ولا سبيل الى اثبات الحد به اما انه لا يمكن ان يبرهن الحد فقد بيناه واما انه كيف
نقول انه قد يتفق ان يكون لبعض البراهين منفعة في حدس بعض الحدود وبالعكس
نقول كما انا لا نطلب لم الشي الا بعد ان يصح هل الشي كذلك لا يعرف ما الشي الا بعد ان
يعرف هل الشي ثم معرفة هل الشي قد يحصل لنا على سبيل العرض بان يكون الحد الاوسط علة
لوجود النتيجة بل علة للزوم النتيجة او يكون عارضا غريبا لانا قد نحصل بالذات وذلك اذا عرفنا
الشي من قياس حده الاوسط هو سبب وجوده فهذا الطريق هو الطريق الذي يودي الى المعرفة الطريق
بالهلية الحقيقية والطريق الاول لا ينفعنا البتة في اكتساب ماهو الحد واما هذا الطريق فانا
لما كان يدل فيه على علة وجود الشي العلة التي هي ذاتية له فلا يبعد ان يكون ما ينفعنا من وجوده شيا

ذاتيا

ذاتيا على وجوده المطلق وهو وجود العلة الذاتية وهو اما حده واما جزء من حده فحينئذ لا يبعد
ان يمسه مع الشرايط المذكورة على حده فنقول هذا كانه مع التوقف على الهلية يشير الى ما هو
الهلية وخصوصا وقد سلف منا البيان ان لمية الهلية وماهية الهلية متشاركة ومثال هذا
ان من قاس على ان القمر ينكسف فقال لان القمر قد يقع تباله الشمس وداس الارض واذا
وقع كذلك انكسف او قال ما يجري مجرى هذا الكلام فان كسوف القمر يثبت به وانه ايضا لم
ينكسف يثبت به وايضا انه ما كسوفه وهو زوال ضوء يستره الارض عنه به وخصوصا
اذا استقصى هذا البيان حتى يصير الى العلة القريبة التي هي الصورة للكسوف فيجد العلل الفاعلة
فاذا جمعت تلك الاوساط كلها مع الحد الاكبر كان حدا تاما مثل قولنا ان القمر يمكن ان يقع
تباله الشمس لتنفيذه اياه الضو على القطر فان الارض يستر عنه ضو الشمس وكل شي يحجب عنه
كذا فانه لا يضي بعد ان كان يضي وكلما كان كذلك فهو منكسف فالقمر منكسف فاذا
اخذت هذه الاوساط فابتدي من اقربها الى المنكسف وهو انه لا يضي بعد ان يضي في جميعها
هذه بالعكس من ترتيبها كان حد الكسوف تاما وذلك لان حد كسوف القمر هو انه لا يضي
القمر بعدما كان يضي لستر الارض عنه ضوء الشمس لوقوعه من الشمس على القطر فهذا هو
الحد التام للكسوف واكتسب من هذا البرهان التام على الكسوف وذلك الاول حدنا فقد اخذ
من برهان ناقص وعسى يتشكك في هذا فيقال كان هذا البرهان لا يصح ولا يتقوم الا لمن
تقدم فعرف حد الكسوف اذ يكون البرهان قد افاد الحد فنقول ان الشي يعرف معرفة بالفعل
ويعرف معرفة بقوة قريبة من الفعل يكون عنها غفلة ويحتاج فيها تنبيه فالبرهان يدل على
الحد على سبيل التنبيه عن الغفلة فاما الحد فلا يبرهن عليه البتة وكان هذا تعرف ان
القمر يصيبه كذا من الشمس فغفل عنه فاذا سمع هذا الخط ذهنه هذه الاجزاء فلم يلبث الا ساعة
الى ترتيب الحد واما ان لم يكن البرهان من قولنا بالعلل بل كان قياسا من العوارض واللوازم
فقيل مثلا ان القمر قد لا يقع له ظل في الاستقبال واذا لم يقع له ظل فهو منكسف فالقمر قد
ينكسف فليس يصطاد من مثل هذا حد بل يجب ان يعطى العلة بعينها اما العلة الحقيقية

عند قوم فالسبق وعند قوم انقلاب الريح وعند قوم طفوءه بعد اشتعاله وكذلك ان قال
قايل ان السحاب قد انطفا فيه النار واذا انطفت فيه نار حدث صوت الرعد فانه يكون
الذي يخرج من هذا البرهان حدا للرعد واما كل شي لا علة له فلا برهان عليه ولا حد حقيقيا
له الا على الوجه الذي يجب ان نبينه ويتذكر من فصل علمناه في اول الكتاب ثم لا يجب من
هذا الفصل ان يظن كما ظن الناس ان كل برهان يعطي فانه يدل على الحد فان المعلم الاول لم يضمن
هذا بل ضمن انه قد يكون من هذا الصنف ما يدل على الحد لا ان كله كذلك ولا فانه اذا كان الحد
للاوسط نوعا للحد الاكبر كان القياس برهانا وماخوذا من علة للنتيجة وحدها لم يحد
الاكبر بحدودا ومع ذلك لم يستنبط منه حدود قد غنانا نحن عن ذلك فيجب ان يكون هذا
حيث يكون الشي الذي هو الاوسط علة بذاته للاكبر منعكسا عليه وعلة للنتيجة معا ° واما
الظن المستحكم لقوم ان البراهين من حدود وسطى هي علل منعكسة على الحدود الكبرى وعلى
الصغرى فاسد باطل وانما غرهم قلة العناية والنظر وفصل من كلام المعلم الاول لم يستقص
حق الاستقصا وسنشير اليه عن قريب وستعلم ان العلل قد تكون اخص من المعلولات في
كثير من الاشيا ولا ينعكس عليها الا انا لا نشتغل هاهنا الا بما هو غرضنا فنقول ان المعلم الاول
دل على ان البراهين ذوات العلل تعطي بوجه ما هيتها على الحدود وذلك في الاشيا التي
هي عارضة لشي وفي شي لعلة من جنس العلل الماخوذة في الحدود واما ما لا علة له في وجوده
مطلقا او لشي لانه غير عارض في شي او عارض اول بلا علة ومن جنسه مبادي العلوم فانه
لا يتصدق ببيان عن قياس يعطي هلية الشي بل هليتها واضحة ومع ذلك فقد يكتسب
لها حدا وايضا كثير من المعاني يوضع في العلوم وضعا مثل الوحدة وعلم العدد فلا يقاس
بالبرهان على وجودها بل يوضع وضعا وربما اقنع فيه بكلام جدلي او استقرا اقناعا غريبا
ليس من شرط التعليم ولكن ذلك لا يعد حديدة فاذن ليس كل حد انما يتوقع فيه ان يصار
اليه من البرهان بل كثيرا ما يحد الشي اولا فيقتنص من حد البرهان على عوارضه فهو
من حدود البرهان الثانية والحدود التي فيها شي علة وشي اخر معلول مثل قولنا ان

الرعد

الرعد صوت يحدث في الغمام لطفو النار فيه وطفو النار علة والصوت معلول بل
مجموعهما لا احدهما وحده هو الحد التام فانه ان كان طفو النار علة للصوت والصوت
معلول لها فالصوت علة للرعد على سبيل العلل الصورية والحد كله علة صورية للمحدود وان
كان بعض اجزايه علة لبعض واذا كان الحد بكليته علة صورية للمحدود وكل جز منه هو جز علة له
فانما يكون البرهان مشيد للحد اذا كان فيه جز ما هو علة وجز هو معلول على نحو ما قلنا

فصل في مشاركة اجزا الحدود واجزا بعض البراهين وكيفية
الحال في توسط الحدود وتوسط اصناف العلل ° وما ينضاف للمقاصد التي لنا فيها ان
نعرف ما الحد التام وما الحد الناقص الذي هو مبدا برهان وما الحد الناقص الذي هو نتيجة
برهان ومن جميع ذلك ما الذي هو حد حقيقي بحسب الذات وما الذي هو حد مجازي
بحسب الاسم وجميع هذه ينحصر في اربعة اقسام فمنها الحد بحسب الاسم ما هو قول شارح للاسم
ويفهم المعنى الذي هو مقصود بالذات في ذلك الاسم الا بالعرض ولا يدل على وجود ولا على
سبب وجود اللهم الا ان يتفق ان يكون معنى الاسم موجودا معروف الوجود فيكون حينيذ
دلالته اما بالعرض على سبيل الوجود وذلك لانه من جهة ما هو شرح الاسم ليس حدا لذات ان كان
لا يكون حدا لذات الا هو شرح اسم فان اخذ في الابتدا على انه شرح اسم المثلث في وجود معنى
الاسم وضمن بيان سبب معنى الاسم لو كان موجودا الا بالعرض مثل ذكر حد المثلث
قبل ثبوت وجود المثلث فانا انما نورده اولا على انه شرح اسم لا يعني ان يعطي اسباب المثلث
وهي الاضلاع الثلثة فلم يكن مثل هذا يعطي اسبابا لما لو كان موجودا كانت اسبابه هذه فاذا
اتفق ان صح انه موجود استلب ذلك القول بالقياس الى ذلك الانسان حدا ومعطيا للعلة واعطاوه
للعلة من جهة ما هو شرح اسم بالعرض وكذلك دلالته على الوجود وهذا الحد المقول بحسب
الاسم اذا لم يوافق معنى الوجود كان اتحاد اجزايه شيا واذا كان بحسب الذات كان اتحاد اجزايه
وجه اخر وذلك ان القول انما يكون واحدا على احد وجهين اما لانه متصل الاجزاء بالارتباط الجامعة
كما مضى متذكره فيما سلف مثل قصيدة ما او كتاب ما فادونه واما لان اجزاه تصير يكون شيا

واحدا في النفس يدل على شي واحد في الوجود الموجود والحد الذي بحسب الاسم فيشبه ان يكون
لعادا باجزايه مادام ليس مطابقا واحدا لحاد ابالا رابطه الا ان يوحد بالقياس الى خيال واحد في
النفس والى هذا القسم والوجه ذهب قوم وكانه غير مستقيم في جميع الحدود التي هي حدود
بمعنى شرح الاسم فانه اذا كان المعنى محالا لا خيال له في النفس البته فيكون خياله وحدانيا
وان كان محالا وله خيال في النفس من واحد لا يجتمع في الطبع فكيف يكون ذلك الخيال واحدا مثل
تخيلنا انسانا يطير فان كان هذا الخيال واحدا فمساواه ان يكون بها المعاني العقلية والخيالات
الصحيحة واحدة فان الواحد يقال على وجوه كثيرة ولكن لا نذهب الى هذا المعنى في قولنا
يعني واحد وشي واحد بل نشير الى اتحاد طبيعي جوهري هذا واما الحد الكاين بحسب الذات
فهو متحد الاجزا بالحقيقة لانه لخيال او لمعنى او لموجود واحد بالحقيقة لوحدة طبيعية وهذا
فمنه ما يفاد عليه الحد ويقال حد بوجه آخر لما يعطي علة وجود معنى المحدود ويوجد بعينه في
البرهان حدا اوسط ويكون مبدا للبرهان فاذا اخذ هذا الحد وضم اليه كان له وهو اضافة
الى المعلول وضع المحدود اجتمع فيه ثلثة اشيا عن المحدود وحد يعطي العلة وكان له في اعطى
العلة وهو ذكر المعلول وهذه الثلثة الاشيا ينعكس بعضها على بعض ولما كان محدود
وحد وكان الحد لان المحدود والحد متساويان وكان الحد هو معلول الحد الذي يوحد عنه فقط
ويوجد لجميع المحدود فهو ايضا [illegible] للاولين وهذه الامور الثلثة موضوعة لا يكون منها
برهان ينتج كان الحد الموضوع ما يتناس لان الامر في وضع حدود البرهان بالعكس من وضع
اجزاء الحد مثال هذا الذي العيم هذا الحد الذي هو العلة هو طفو النار في الغيم وكما له
هو حدوث صوت فيقول ان الغيم رطوبة فتطفي فيها النار وكل رطوبة طفيت فيها نار
يحدث فيها صوت والغيم يحدث فيه صوت وكل صوت يحدث في الغيم فهو رعد فالغيم يحدث
فيه رعد فقد تصادفت هذه الامور الثلثة اجزا برهانين مرتبين اصغر حدودها موضوع
الامور الثلثة وهو الغيم فكان طفو النار اول مذكور من هذه الثلثة ثم حدوث الصوت
كان حدوثه يثبت في نتيجة البرهان الاول وطفو النار لا يثبت بل هو مبدا برهان كانتيجة

والمحدود

والمحدود وهو الرعد هو اخر مذكور من هذه الثلثة في البرهان الثاني ومذكور في النتيجة الثانية
فاذا اوردت هذه الحدود الى قالب حدي عكست فذكرت اولا شي الرعد ثم الصوت الحادث
في الغمام ثم طفو النار في الغمام فقلت ان الرعد صوت حادث في الغمام لطفو النار فيه فما قبل
ما كان مبدا البرهان فصار آخر الحدود وما نتيجة البرهان فصار مبدا الحدود وصار المحدود
الذي كان محمولا اخر الامور موضوعا للجميع ونظير هذا الحد قولنا في حد الغضب انه شهوة الانتقام
ونظيره كالة غليان دم القلب فهو نتيجة البرهان فاذا حدثت غليان دم القلب فالذنية
بالعلة وهو شهوة الانتقام فاذا برهنت قلت فلان يشتهي الانتقام وكل من اشتهى الانتقام
غلا دم قلبه فقد دبت شهوة الانتقام واخرت غليان دم القلب والجنس دايما مع الحد الذي
هو نتيجة البرهان وقد ظن قوم ان الحد الذي هو نتيجة البرهان يكون لا محالة من المادة
والذي هو مبدا البرهان يكون الصورة وحسبوا ان توسط الارض الذي هو مبدا
الماتي للكسوف فهو علة صورية للكسوف وان انمحاق الضو علة مادية وكانها من جملة
مادة الكسوف وليس كذلك بل يكون العلل المتوسط ومبادي البرهان من كل نوع والمعلم
الاول يجعل الحد التام المجتمع من الحد الذي هو مبدا البرهان والحد الذي هو نتيجة البرهان
قسما من الاقسام اقتصارا على فهم المتعلم وهو بالحقيقة قسم خارج مما ذكر وهو الرابع في الحقيقة
بعيد الحد التام كما اشرت اليه في مواضع وسنشير اليه بعد قليل بل انما يجعل الرابع حدا مرد
لا علل لها او ذوات علل اسباب لوجودها بوجه وليس في حده التام شي هو علة ومعلول فلا
يكون هناك شي هو مبدا وشي اخر هو نتيجة برهان ولا كل مبدا برهان يودي الى حد
هو نتيجة برهان ولكن يجوز ان يكون مبدا برهان لامور عارضة خارجة عن الحد فاذا لم يعتقد
بالقسم الاول الشارح للاسم لا وجود لمعناه حدا لانه ليس حدا للشي حيث ليس وجود للشي ثبت
الحدود الحقيقية ثلثة كما عرفت من الحدود ما من شانه ان يدخل في البرهان ويناسبه واذا
كان وجود الاكبر للشي يعرف من وجود الاكبر حدا فيجعل ذلك حدا اوسط ويكون القياس من
الشكل الاول واذا كان الاكبر عارضا ذاتيا يظهر لحد الاصغر مثاله للبا الشكل الثاني لا غير لا

ان يعرف الصورة واذا كان سلب الحد الاكبر عن حد الاصغر اظهر من سلبه عن الحد الاصغر حد
الحد الاصغر على سبيل الشكل الاول فان كان سلب حد الحد الاكبر عن الاصغر اظهر من سلب
الاكبر وحفظنا الحد محمولا سنا ذلك بالشكل الاول غير الا ان يعرف الصورة ولهذا استبين
ان الشكل الثاني في الاستعمال غنا وللاول غنا وامنه ليس وان كان الاول اولى وافضل فلا غنا
خاص للثاني فان شيت ان اوح الى بالصدق مسوا عندي طلب الشي للشي وطلب الحد
التام كذلك طلب الشي للشي وطلب حده التام وكان من اخذ ان كذا موجود لحد الشي ومن
من انه موجود للشي هو مصادر على المطلوب الاول وكذلك الوجه الاخر فليس وضع الشي الاوضع
حده فلا حمل الشي الاحمل حده ولكنه انما يكون امثال هذه قياسات على قوم بله اذا ذكر لهم
الاصغر وحده لم يحضرهم معناه واذا ذكر الاوسط وكان حدا للاصغر ذكر الاكبر فهموا بالاوسط
الاصغر يتوسط في التصديق بل لان الموضوع لم يكن مفهوما فكيف كان يحكم بحمل شي عليه فلما
فهم صدق ما يجب تصديقه له في التصور بالذات والتصديق بالعرض وكذلك ان كان
الحد للمحمول فان كان الموضوع مفهوما والمحمول مفهوما كالحد لما احتيج الى ان يتوسط حدا
اوسط فانه ان كان الحد بينا على الحد فانه يكون بينا على المحدود وان لم يكن الحد بينا لم ينفع
بتوسيط الحدفان كان احدهما وليكن الاصغر مثلا مفهوما لا من حيث حده ووسط
حده يوسط وهو لا يشعر انه حد فلا يكون الا سماع بتوسيط الحد من حيث هو حد ايضا
بل يكون ذلك مثل حال من يقصد الانسان لا من حده بل من حيث انه ضحاك منتصب
القامة ثم يوسط الحيوان الناطق فيحد حد التميز على الحيوان على الناطق ظاهرا وانما وسط
ليبرهن وجوده على الضحاك المنتصب القامة فان كان المبرهن عليه يجعل لفظ الانسان
موضوعا لكونه ضحاكا منتصب القامة فيكون حده الحيوان الناطق فيكون قد جعل
الانسان اسما لغير الحيوان الناطق فصار حينئذ الحيوان الناطق لازما ورسما للضحاك
المنتصب القامة كما عرفت في غير هذا المكان وانك اذا سميت الشي من حيث هو ضاحك
منتصب القامة ولا مناقشة في الاسماء فهاهنا لا يكون الاوسط حدا للاصغر ولا للاكبر ولما

انه لم

انه لم يجعل الضحاك المنتصب القامة بهاذا الاسم لشي اخر ليس يتعرض له فان علم منه انه ضحاك منتصب
القامة وكان محمولا له انه حيوان ناطق فلا يكون هذا محمولا عليه حتى يجعل ان الاوسط محمولا
على الاصغر وان كان ظاهرا ان هذه الذات هي الحيوان الناطق فلم يكن مجهولا ما سنه واذا لم يكن
مجهولا ما بينه عاد الى الوجه الاول فكان الطلب للانسان انه الحيوان الناطق واحدا وان كان يعلم
انه موجود لتلك الذات ومجهولا انه حده فيكون الكلام في توسط الحد من حيث هو حد وثانيا انه لا يكون
يعني تلك الذات ما نعني نحن بالانسان وذلك لانه يجوز ان يكون القائل يعني بالاسم ما يجب ان يعني
به ولكنه يغفل ويعجز عن التحديد لما يسمه له واما اذا عرف حد معنى الحد عليه ووجوده له وفضل بين
فليس عن غفلة ما ينهب عن تحديده بل عن قصد ويكون مراده بالاسم لا ذلك الحد بل شيا اخر ما يقصد
الغفل عنه لو نبه عليه لكان معناه غير هذه الحد ويكون ذلك الانسان حالما للصواب لا يلتفت
اليه وكذلك الكلام في الجانب الاكبر ولما كانت البراهين الحقيقية كلها والحدود بعضها او اكثرها بالعلل
فواجب ان يعرف كم العلل فنقول ان العلل اربعة احدها الصورة للشي في وجوده في نفسه و
الاخر للشي او الاشيا التي يحتاج ان يكون اولا وهو المادة والثالث مبدا الحركة وهو الفاعل والرابع
الشي هو لاجله وهو التمام وكلها يصلح ان يوضع حدودا وسطى وذلك لان كل علة لشي في شي فهو واسطة
بينهما مثلا اذا قلنا الزاوية الواقعة في نصف الدايرة مساوية لمجموع الزاويتين اللتين يحدثان
من خطيها والقطر وهما معادلتان لقايمتين اي كان الخطان متساويين كان كل نصف قايمة
وكل زاوية مساوية لنصفي قايمة او لزاويتين معادلتين لقايمتين فهي قايمة فزاوية نصف الدايرة
قايمة فيكون الحد الاوسط هو المعادلة لما مجموعه قايمة وهذا علة كالصورة للقايمة ويجب ان يسا
في امثال هذه الامثلة ولا يقال ان كونه قايمة هي العلة لكونه مساويا لمعادلتين لقايمة بل يجب ان
لم يراعي في الامثلة التحقيق فهاهنا مثال يوضع فيه الحد الاوسط علة صورية ولا اظهر من هذا
هو البرهان على الشكل الرابع من اوقليدس وقد يوضع العلة الفاعلة مثل قولهم في جواب سوال
السايل ان اهل اسيه لم حاربوا اهل بلد كذا فيقال انهم انما حاربوا لانهم اولا كسوا اهل اسيه فقد
اعطي هذا الجواب السبب الفاعل الذي هو مبدا الحركة وقد يوضع التمامية فيقال ان فلانا لم

بشي فيقال لكن يصح فكانه يقول فلان يطلب ان يصح ومن ان يطلب شي الرياضة فالحد الاوسط
هو من الغاية وكذلك يقال لم كان البيت فيقال ليحفظ الاثاث ولم للانسان يجبان يمشي بعد
العشا فيقال لئلا يطفو الغذا فيفسد الهضم فالعلة في هذا كله هي الغاية وقد يعطي الموضع
والمبادة فيقال لم يموت الانسان فيقال لانه مركب من متضادات وهذه العلل التي يصح ان
يجعل حدودا وسطى فهي يصلح ان يحد بها حدود للشي على النحو المذكور ۞۞ ۞۞

فصل في دخول اصناف العلل في الحدود والبراهين ليتم الوقوف
به على مشاركة ما بين البرهان والحد يجب ان يعلم ان العلل منها ما هي بعيدة مثل تولد سوء
الهضم في جواب طلب ايشي ذلك من الغاية والسدة في جواب طلب لم حم وذلك من المبدا
الفاعل وتضاد الاركان في جواب طلب لم يموت الحيوان وذلك المبدا العنصري وقيام
خط على خط في جواب طلب كون زاوية كذا قائمة وذلك المبدا الصوري ومنها قريبة مثل
تونق احتقان الخلط واستيلا البرد في الجواب مبدا الحم الفاعلي واستيلا اليابس على
الرطب والاخلاط في الجواب بالمبدا العنصري للموت والقيام على خط عن ذاوتين متساوتين
في الجواب بالمبدا الصوري لكون زاوية كذا قائمة ومن العلل ما هي بالذات ومنها ما هو بالعرض
اما التي بالذات كالثقل لانهدام الحايط وهو من باب المبدا الفاعل وكالصقالة لعكس الشبح وهو من
باب المبدا العنصري ومثل كون الزاويتين متساوتين في الجنسين لاثبات الخط عمودا وهو
من باب المبدا الصوري وكالصحة لاثبات انه يمشي قبل الطعام وهو من باب المبدا الغائي واما
التي بالعرض فكزوال الدعامة لانهدام الحايط في اعطا المبدا الفاعلي كالحديدة لعكس الشبح في اعطا
المبدا العنصري ومثل كون الزاوية الواقعة على الخط التام من الخط الموازي للخط المتقوم عليه قائمة
لكون الخط عمودا في اعطا المبدا الصوري وكالكلاد للمشي قبل الطعام او العثور على كنز في
اثبات المبدا الغائي واعلم ايضا ان كل واحد من هذه الاسباب قد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل
وكون العلة بالفعل هو سبب لكون المعلول بالفعل واما اذا كان بالقوة فليس كونه بالقوة سببا
لنفس كون المعلول بالقوة بل ذلك للمعلول من نفسه ۞ وقد يكون السبب خاصا وقد يكون عاما وقد

يكون بان المعلول الجزوي وقد يكون كليا واعلم ان وجود الغاية ووجود الصورة يلزم من كل
واحد منهما وجود المعلول لا محالة فالصورة مع المعلول في الزمان والغاية قد يكون بعده في الزمان
وكلاهما اقدم بالعلية واما المادة ففي كثير من الامور الطبيعية يلزمها بالضرورة ويوجب وجودها
للمعلول والغاية لا محالة فالضرورة لا تمنع الغاية فان كثيرا من الامور الطبيعية فيكون
بالضرورة والغاية معا مثل ان المادة التي خلقت منها الانسان الطواحن عريضة اذا حصلت
بتمام الاستعداد تلزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فان خلقته عرضها التمام وغاية وهو طحن
الطعام كما ان خلقة حدة الانياب لتمام وغاية وهو قطع الطعام والمثل الذي ضربه المعلم
الاول لهذا هو انه اذا سيل فتيل لم ينطفئ السراج في المجاري التي هي اوسع فيمكن ان يجاب
من جانب الضرورة العنصرية فيقال للطف الاجزاء ويمكن ان يجاب من جانب العلة التامة
فيقال لئلا يتضرر منه وكذلك اذا سيل مثل لم يحدث الصوت في السحاب فيجاب تارة فيقال
لضرورة الانطفاء ويجاب تارة ويقال لتهديد اصحاب الهاوية على ما يقوله فيثاغورس من امثال الرموز
هذه الضرورة ضرورة فيس بل ضرورة طبع ۞ وفي كثير من المواد لا يلزم عند حصول الاستعدادات
يحصل التمام لان يحصل بحركة من علة محركة وكل حركة تقع في زمان اخره ما ينتهي الى الصورة وكذلك
في الامور الصناعية فانها يلزم فيها وجود الصورة ايضا لوجود العنصر لان العنصر في كل موضع
لا ينساق الى الصورة الا بعلة فاعلية فان كانت العلة الفاعلية غريبة ومن خارج فربما وردت
على العنصر وربما لم ترد وان كانت العلة طبيعية وموجودة في جوهر الشي وكانت ما يفعل بالتسخير
وبالذات لا بمناقرة طبيعية لم يمكن ان لا يصدر عنها فعلها اذا حدث الاستعداد التام ۞ واعلم
ان من قبيل العلة التي هي مبدا حركة ما ليس يجب من وضعه مع وضع القابل وضع المعلول ومنها
ما يجب من وضعه مع وضع القابل وضع المعلول فان جميع القوى الطبيعية اذا لاقت وجب الفعل
والقوى الصناعية والارادية والشوقية وما اشبه ذلك ليس يجب من اجتماعها مع القوة المنفعلة
فعل في انفعال وهذه العلل وان كانت قد يلحقها ضرورة فهي تفعل لغاية لا بالاتفاق واعلم انه
كلما وضع المعلول بالفعل قد وضعت الاسباب كلها لكن الغاية ربما كانت من حيث هو في الاعيان

موجودة بالقوة كالاصطياع مع وجود الفراش واعلم ان السبب اذا لم يكن سببا بذاته وطلبنا
ولكن انما يصير سببا بشروط تقارنه اذ كان يجب الا تقاربه وحده في جواب لم كان الشي لم يكون
زادنه سببه يكون قد بقي لم مكان حتى يبلغ الغاية في ذكر الشروط ونصير بها الذاتية سببا و
حتى يبلغ السبب القريب واعلم ان كثيرا من العلل التي وجود ذواتها لا يكفيها في ان يكون علة وقد
تقترن بها اشتراط فيوجب ان يكون علة بالفعل مثل كون القوة الهيولى مترددة فان ذلك
ليس دايما ولكن اذا اتفق ان يكون الا فيوت اشتغل من الحرارة الغريزية للانسان فمبين من هذا
كله ان البرهان انما يكون برهانا تاما اذا اعطى العلة القريبة الخاصة التي الذات وبالبقول الحد
التام هو الذي يشتمل على مثل هذه العلل فيما له علل للماهية بتمامها لا يخلي منها شيا ان كانت ذاته
فانه قد قلنا فيما سلف ان الغرض في التحديد ليس هو التمييز بالذاتيات المساوية للمحدود
في المعاكسة بل المساوية له في المعنى حتى لا يكون شي من المعاني الذاتية للمحدود الا وقد تضمنه
الحد واشتمل عليه فان اخل بشي من ذلك اقتصارا على التمييز لم ادل على ماهيته بل ان ماهيته
ليست ببعض مقوماته وببعض ذاتياته بل هو باجتماع جميع معانيه الذاتية فمن عرف بعضها
ولم يعرف البعض فما عرف ذاته بالتمام والغرض في التحديد ان تحصل في النفس صورة مساوية
للماهية بكمالها ولهذا السبب لا يكون لشي واحد حدان كما لا يكون لشي واحد ماهيتان واذا كا
كذلك وكان الشي اضافته الى جميع العلل ذاتيه وجب ان توخذ كلها في حده الا ان هذه
العلل يجب ان يكون في حيز فصول له في جنس اخذ الحد لان هذه العلل علل الشي لا محالة وجود جنس
ذلك الشي تقتضي وجودها وبها يتحقق ويتحصل ويتخصص فيكون امثال هذه العلل
المحصلة للذات مخصصة لامر ما حتى تجعله محصلا ويكون ذلك الامر مخصصا بها فذلك
الامر جنس والعلة فصل له كقولك صوت من طفو النار فالصوت جنس ومن طفو
النار فصل ان كان حد هكذا اما امثلة الحدود المحدودة من العلل المختلفة فانك تحد الزاوية
القائمة بالصورة فقط فتقول المساوية لاخرى في جنبة خطها التام على مستقيم وقد تحد
حتى العلة بالفاعل فتقول حمى تنوب عنها لعفونة الصفرا وتحد الخاتم بالغاية فتقول الخاتم

جنس

حلقة

خاتمة تلبسها اصبع وتحد المحسوسة بالموضوع فتقول شيء في الانف ويا جمعت الجميع
في واحد فقلت ان السيف الة صناعية من السلاح صناعي من حديد مطاول معرض محدد
الاطراف ليقطع به اعضاء الحيوان عند القتال الالة او السلاح جنس وقولك الصناعي فصل
من المبدا المحرك وقولك من حديد فصل من الموضوع وقولك مطاول معرض محدد فصل من
الصورة وقولك ليقطع به اعضاء الحيوان فصل من الغاية ولقايل ان يقول ان الحد يعرف جوهر
الشي وذاته فكيف توجد فيه الاسباب الخارجة عنه فالجواب انه انما توجد في حد الشي
اسبابه لان جوهره متعلق بتلك الاسباب فاضافته اليها ذاتية له في جوهره وان كان من
الاسباب الخارجة عن الشي ما هو كذا ولا يمكن ان يعرف ما هذا حال جوهره او يذكر اسبابه
بل يجب ان يقول الحق ويعلم ان حد الشي من جهة ماهيته يتم باجزا قوامه وما ليس خارجا منه
ويتم من جهة انه سائر العلل حتى تتصور ماهيته كما هو موجود وتحقق بذلك ما يتقدم
ماهيته في الوجود فيتبع تلك الماهية حصول به فاما اذا اريد النظر الى نفس الماهية غير
معتبر لها ما يلزمها من الوجود وان كان لا بد من لزوم نوع من الوجود لها اريد ما يتعلق بها من
حيث هو ماهية وليس نسبة الماهية الى العلل المفارقة نسبتها الى اللواحق والعوارض الخاصة
والمشتركة فتلك يتاخر وجودها بالذات عن وجود الماهية ثم لقايل ان يقول لم لا يذكر القوى لا
يحد الا بافعالها وهي امور خارجة عنها وليست اسبابا لها بل هي من جملة اللواحق لها فهل ذلك
حد او رسم فالجواب ان ذلك حد ويمكن ان يوخذ في شرح اسم القوى على وجه رسم ويمكن
ان يوجد على وجه حد فانه اذا دل في القول المعرف على مجرد نسبة لها الى امور خارجة يتبعها
كيف كانت كان رسما واذا دل على ان جوهر تلك القوة وذاتها ان يكون بحيث يصدر عنها فعل
كذا او لا كان حدا لان الحد يقتضي تعريف جوهر الشي وذاته ولا ذات للقوة الا التي من
شانها ان يصدر عنها فعلها من حيث هي كذلك وايضا اذا كانت القوة يصدر عنها فعل
اولا وبالذات مثل التمييز في المعقولات والصناعات والاخلاق للقوة الناطقة وافعال
احوال تتبعها الامور تقترن بها لذاتها لان الذي عن قوة واحدة لذاتها فعل واحد وشي استعداد

للضحك والخجل والبكا واللاحة وغير ذلك فان نسبتها الى شكل الفعل الذي على الوجه المذكور
ما يدخل في حدها ونسبتها الى شكل الفعل الاول على الوجه المذكور والى شكل الفعل الثاني لا يدخل
في حدها بل في رسمها وايضا فان جزويات الصناعات ليست القوة عليها اولا بل على الصناعة
المطلقة فان النسبة اليها تدخل في الرسم ولا يمكن ان جوهر الشي هو بحيث تلزمه تلك الامور
لان الواحد بالذات فلهذا ليس لقايل ان يقول لنا انكم لا تجعلون كون الانسان بحيث يلزمه
في جوهره قوة الضحك فصلا له داخلا في حده فيقول لان هذا كذب فليس جوهر الانسان وصورته
الناطقة يلزمها قوة الضحك بذاتها اولا لا بالعرض بل يتبعه بالمزاج ما فيه قوة ضحك وايضا
قوة بكا وقوة خجل وغير ذلك فليس الاستعداد لواحد منها او فعلها اوليا لذات القوة الناطقة و
اعلم ان العلل اجزا الحد ولا تحمل على ما الحدود مثل النطفة في البارة والصورة منها فقد تحمل في حال
وذلك انها تحمل اذا اخذت مع المادة ولا تحمل اذا اخذت مجردة كالنطق لا الناطق واعلم انه
اذا كان مبدا فاعلي وموضوع وصورة في الامور الطبيعية والامور الصناعية والامور النفسانية
كانت هناك غاية لاجلها الفعل وليس يجب ان يكون حيث هناك مبدا صوري هناك مبدا
غاي على النحو الذي ينتهي اليه الحركة كما ليس يجب ذلك في المعاني الهندسية فيجب ان يتمثل انها ليست
لغاية ما على هذه الصفة واما اذا كان السبب الفاعلي اتفاقيا والسبب المادي اتفاقيا فلا يجب
ان يكون ذلك لاجل شي بالذات بل بالعرض وذلك لانهما وان تادت الى غاية ما كانت مبادي
لتلك الغاية بالعرض لا بالذات فيكون لهما اذن غايات لا بالذات بل بالعرض وهذا هو البخت
والاتفاق مثل ان انسانا يمشي لطلب غريم فيعثر على كنز فالمشي هاهنا سبب من وجه لوجود
الكنز بالعرض ولكن بالعرض لا بالذات والعثور على الكنز غاية من وجه للمشي ولكن بالعرض لا
بالذات اما الذاتية ما هي على الدوام او الاكثر فينبغي ان يحسب من الاسباب ما كان بالعرض ومن
الغايات ما كان بالاتفاق ولا يوخذ في حد ولا رسم ولا برهان واذا كان المعلول مما قد كان وفعلته
قد كانت فيجب ان يوخذ في البرهان على ان كذا كذا كان ما كان من العلل فيما مضى ولما هو في
الحال ما كان من العلل يريد ان وهذا في الاشيا التي يكون عللها عللا بالفعل فاما اذا كان بعض

العلل

العلل ما يوجد ذاتا وليس بعد علة بالفعل فلا يمكن ان يبرهن به بل يستدل عليه ولا يوضع امثال
ذلك حدودا وسطى بل حدودا كبرى وكذلك في الكاينات مثل انه ليس اذا كان ذا الاب
موجودا او ليس اذا كانت النطفة موجودة وجب ان يكون الجنين موجودا وليس اذا كان الحايط
موجودا وجب ان يكون السقف موجودا الا بالعكس فها هنا يجب ان يوخذ على سبيل
الاستدلال ان السقف موجود فالحايط موجود وان السقف قد كان فالحايط قد كان وان السقف
يريد ان يكون فالحايط يريد ان يكون وكذلك في الابن والاب وبالجملة عند الفاعل والمادة
فانهما يتقدمان على المعلول في الزمان بالذات كثيرا لانهما قد يكونان علتين بالفعل وقد يكونان
علتين بالقوة واذا كانا علتين بالقوة ووضعنا في حدود وسطى لم يجب ان يكون المعلول
حدا اكبر لكن في هذا موضع تعجب ان الكون كيف يتصل ان كان يجوز ان توجد المبادي ولا يتصل
بها التوالي ثم كيف يمكن ان يتصل ومبدا كون العلة في آن ومبدا كون المعلول في آن ولا آن تا
لا يحدث من فالبينهما زمان ولا ايضا يمكن ان يتلو آن آنا كما يتلوه وحده وحدة بل بين كل آنين زمان
فيه آنات بالقوة بلا نهاية فان اريد ان يوصل الزمان بالكون وجب ان يكون بين كل معلول
وعلة وسايط بلا نهاية فما كانت علل ومعلولات متوالية فواجب من هذه الاشيا التي نقبلها
ها هنا قبولا ونبرهن عليها في العلم الطبيعي ان لا يكون معلولات الكون متصلة بعللها اتصال
كون تكون معنى اي يتادى ان اتصال الكون من جهة اخرى وهو ان حركة المستديرة الدايمة علة
للزمان يتصل المبادي الطبيعية بالتوالي الطبيعية بتوسط الحركة بينهما فاذا كان كون في
آن اندفع بالحركة الى كون آخر في آن اخر يتصل ما بينهما زمان ومما يجب ان ينظر فيه انه اذا كان الاوسط
النوع للجنس وكان برهان بعلة فاي علة يكون ذلك البرهان فيقول انه قد يظن انه يكون
من علة مادية لانه يكون موضوعا للاكبر وهذا غير مستقيم النتيجة ليست موجودة فيه و
ذو المادية موجود في مادته وانما نشا هذا الغلط للاشتراك في اسم الموضوع ولكنه انما يكون
علة غايية لان الانواع كمالات للاجناس فان طبيعة الجنس تراد في الطباع لاجل النوع وعند
النوع يستكمل الوجود وهذا بالقياس الى الحد الاكبر او علة فاعلية لانه موثر اثرا في شي وموجب

شي في موضوع وهو بأي الذات لما اوجبه وهذا بالقياس الى النتيجة وكثير من الامور الطبيعية
ليس ترتب عللها ومعلولاتها على الاستقامة بل على الدور مثال ذلك في العلل المادية ان الارض
ابتلت من المطر فيجب ان يحدث غيم فمطرت فابتلت من المطر فاذن العلة الاولى لابتلالها من
المطر فان قيل ان الارض طين مبتل من المطر وكل طين مبتل فانها تحتاج من المطر كان برهانا
دايرا ومع دوره صادقا لابد منه لان من حده الاوسط والاكبر وسايط وتطلب لم لانه
سال لم الارض المبتلة من المطر تبتل من المطر فيجاب لانها غيم ثم يسال مرة اخرى ولم اذا غيمت
ابتلت من المطر فيقال لانه يحدث من ذلك سحاب فيسال ولم عند حدوث السحاب تبتل من
المطر لان السحاب يبرد ويتكاثف ويتولد قطر فلكل واحد من هذه الامور علة ومعلول ولهذه
حد اوسط برهان ودليل معا ولكن ليس العلة والمعلول منها واحدة بالذات بل بالنوع فليس
الابتلال الذي كان عنه المطر هو الابتلال الذي كان عن ذلك المطر فاما نوع الابتلال فواحد و
كذلك ليس البخار الذي كان عنه السحاب هو البخار الذي كان عن السحاب وعلى هذا القياس
فاذا اعتبرت نوع المعنى كان البرهان دايرا واذا اعتبرت الشخص لم يكن البرهان دايرا وقد
كنا قلنا ان البرهان اما للامور الضرورية واما للامور الاكثرية فالامور الضرورية لا يلتبس من
حالها ان الواجب في براهينها ان توسط العلة الضرورية فاما الامر الاكثري فالحد الاوسط في
برهانه يكون علة اكثرية مثل ان كل ذكر من الناس فهي الاكثر يغلظ ما يتحلل عنه وتكثف جلدة
ذقنه وكل من يكون كذلك فانه ينبت له على الاكثر لحية فنبدا على هذا البرهان على وجود الامر
لكن اكثرية لان وجوده اما اكثري **فصل** في الاشارات الى ان اكتساب
الحد هو بطريق التركيب يتعلل بما وقعنا الى ما وقعنا اليه من التطويل بسبب ذكر العلل الاربع
بيان مشاركة الحد والبرهان كيف يلوح منه الحد وقد حققنا انه لا برهان على الحد بوجه ولا
القسمة بكسب الحد فيجب لان ننظر كيف يمكن ان يكتسب الحد فنجد انا نقصد الى الذوات الموجودة
التي لا تنقسم من جهة المحدود سواء كان المحدود جنسا او كان المحدود نوعا فناخذ الامور الذاتية
المحمولة عليها التي هي اعم منها وليس تخرج من جنسها الاول عن الجوهر والكم او الكيف وساير ذلك

اوالجنس

او الجنس لانه ليس العدد الفرد فناخذ من جميع ذلك ما هو داخل في ماهيتها ونجمعها جمعا حتى يحصل
منها شي مساو للمحدود في الانعكاس وان كان كل واحد منه في العموم ومساويا ايضا للمحدود في المعنى
حتى لا يبقى شي من المقومات ليست متضمنة فيه فان اردنا ان نحد النوع ولا نجاوزه الى تحديد الجنس
اخذنا كل محمول مقوم لماهيته ضروري مقول على الكل واولي معا وان اردنا ان نجاوزه الى تحديد
الجنس لم يقتصر على المحمولات الكلية الاولية بل اخذنا جميع ذلك فاخذنا ما هو اولي له وما ليس
اوليا له فاذا وجدنا فقد تمكنا من تحديد الجنس فانا اذا اسقطنا من حدنا ما هو اخص المحمولات به
بقي حد الجنس مثلا اذا اردنا ان نحد الثلاثية فلا ناخذ الموجود لانه خارج عن جنسها وهو العدد بل
ناخذ ما يلازم جنسها وان كنا نريد ان نحدها وحدها اخذنا في الحد كل ما هو اولي من الذاتيات و
قد علمت ان الاولية لا يوجب الخصوص وان الجنس او الفصل او للنوع فيا خذ العدد فان
الثلاثية عدد وناخذ الفرد لان الثلاثية فرد وناخذ الاول والاول له معنيان فناخذه بالمعنيين
جميعا احدهما ان يكون العدد غير مركب من عددين البتة والاخر ان يكون العدد لا يعده عدد
فالخمسة اول من جهة انه لا يعده عدد وليس اولا من جهة انه لم يتركب من عددين وذلك لانه مركب
من ثلثة واثنين واما الثلثة فاول من الجهتين جميعا فالعدد محمول اولا عليه وعلى غيره والفرد
محمول اولي عليه وعلى غيره وهو الاثنان ولم يوجد محمول مقوم لماهية اولي يحمل عليه الا هذه فيكون
جملتها مساوية للثلاثة من الوجهين جميعا اعني في المعاكسة وفي الماهية ومعا وتجب ان لا ايما
في الامثلة ولا يقال ان الفرد ليس من العدد بل هو من الاعراض اللازمة لانواع العدد الذاتية لها
فان المناقشة في الامثلة لا فايدة فيها ونعود من راس فنقول ان مساواة هذا القول للثلاثية
هو مما تحقق بحسبه وهو اخر ما ينقسم اليه المحمول عليها فنادى الجوهر ثم يجب ان ينتهى من
الجنس هاهنا امران المحمول العام الماخوذ في ماهية الشي والموضوع الماخوذ في ماهيته معا
واذا اريد ان نحد الجنس الذي هو المحمول فيجب ان يلتقط من صفات الجزويات النوعية الا ما هو
اولي له فيكون ذلك جنسا وفصلا ولا يكونان داخلين في حد الجنس فان الفصل اخص من
الجنس والجنس نفسه لا يكون داخلا في حد نفسه بل في حده ليس جنسا وفصلا مثلا ان يكون

قد حددنا الانسان فاخذنا في حده الحيوان الناطق فان من هذه السبيل لا يصار الى تحديد
الجنس لانه اذا حذفت الخواص لحد نوع نوع بقي اسم الجنس مثلا اذا حذفت الناطق من هذا
الحد وعبر الناطق من حد ما يبين ان الانسان من الحيوان بقي الحيوان فحينئذ يكون الباقي اسم الجنس
واسم الجنس ليست بحد له بل يجب ان يطلب جميع المحمولات التي تحمل عليه داخلة في ماهيته كانت
اولية او غير اولية فحينئذ نخرج له حد النوع وحد جنسه معا بالسهولة واما كيف نخرج
ذلك فقد جعل مثاله هذا في التعليم الاول ان يوجد الخط المستقيم وخط الدائرة وخط القطع
المنحني وكذا الزاوية مثلا القائمة فان اتصال كل خط بخط اما على الاستقامة واما على
الانحناء والاستدارة واما على زاوية فيكون الخط المستقيم يوجد له انه طول بلا عرض والنقط
التي نهايته فيه يقع بين نقطتي طرفيه على محاذاتهما اياهما والقوس طول بلا عرض ويمكن ان
يوجد فيها نقطة كل الخطوط التي تخرج اليها منها يكون متساوية والمحدب على زاوية طول
بلا عرض محيط بسطح وفيه نقطة بالفعل يتصل عليها اجزاؤه فاذا حذف خاصية كل واحدة
من هذه بقي ما يشترك احد الجنس وهو انه طول بلا عرض ثم قد يراد جمع الى المقولة التي يقال
عليه وانظر في لوازم تلك الخاصية بتلك المقولة اولا لان لوازم المركبات يستنبط من لوازم البسائط
فاما بعض المفسرين فيقول ان كان الشيء كما كالخط قلت كم طول بلا عرض وان كان كيفا كاللون
قلت كيف محرك للشف بما هو مشف بالفعل وكذلك ثم ان المترجم يقول ان معنى هذا انه يقول
في لغة العرب طول ما بلا عرض وفي لغة اليونانية لا يستعملون لفظة ما الدالة على الاشارة لا
في الجوهر واما في الاشياء الاخرى فيستعملون بدل لفظة ما اسم المقولة العالية فاذا ارادوا ان
يقولوا سطح ما قالوا كم سطح او لون ما قالوا كيف لون وهو لا غير منازعين في هذا الباب لانهم ارباب
تلك اللغة وان كان القائل ان يقول ما الحاجة في تحديد الخط بعد ان بان انه طول بلا عرض الى ان
يقال ما معناه طول ما بلا عرض حتى يحتاج ان يراجع الجنس ومع ذلك فما الحاجة الى ذكر اللوازم و
استنباطها من البسائط المركب وان كان الغرض ما يقوله ذلك القائل بل عسى ان يكون معنى
كلام المعلم الاول هو انه يجب ان يوجد الفصول كلها الداخلة في الجنس لا على التي للمحدود فقط

حتى يمكن

حتى يمكن ان يحذف خواص الانواع المسمية فيه فيبقى جنس ثم يركب ذلك الجنس مع جنس هو ايضا
تحت جنس يوجد فيهما ويحذف المشترك بينهما او يوجد ما بقي حدا لما فوقه وكذلك حتى ينتهي الحال الى الا
الذي ليس له بالحقيقة حد ويكون مع هذه اللوازم هي الفصول المقسمة لما فوق الذي يجزئه
بالتقابل او الفصول العالية التي للاجناس العالية فانه سيشير الى هذا المعنى بعد ويكون
للقسمة معونة في هذا الباب ويمكن ان يكون عنى باللوازم العوارض الذاتية واشار بهذا ان
الحد كيف يتصل به الى البرهان على وجه وذلك بان يطلب لوازم اجزائه حتى الاجناس العالية و
يجب اذا اريد تركيب الحدود من الانواع الى الاجناس ان يوخذ من المحمولات المقومة للشيء ما
ليس بعضها متضمنا في بعض مقوما له وان كان مثلا انما كان وجد شيئا يتضمن الشيء منها حذف
الاعم الى ان وقف الحاجة اليه مثاله اذا اخذ الانسان او الفرس على انه اول نوع ابتدئ منه تركيب
الحد واخذ له الناطق والصهال والحساس والمتحرك بالارادة والحيوان والمتغذي والنامي ذو الـ
وذو النفس والطويل والعريض والعميق والجسم والجوهر فيحذف من جملة هذه الحيوان اولا لان
الحساس والمتحرك بالارادة متضمنان في الحيوان وكذلك جميع تلك العالية مضمن فيه ويحذف
الجسم ايضا لان الطويل والعريض والعميق مضمن فيه ثم الجميع على الترتيب فيقول ان الانسان جوهر
ذو طول وعرض وعمق وذو نفس مولدة متغذية حساسة متحركة بالارادة ناطقة ويأخذ في حد
الفرس الصهال بدل الناطق فحد الناطق والصهال خاصيتين بالنوعين وما وراء ذلك مشترك
فيطلب اسما معبرا عن الجملة المشتركة فان وجد كما يوجد الحيوان هاهنا فقد كفى ان يترك هو مع الفصل
في حد اسم النوع فيقال ان الانسان حيوان ناطق والفرس حيوان صهال وان لم يوجد للجملة
المشتركة اسم طلب لما هو اعلى من ذلك دائما فلو وجد مثلا للجوهر الطويل العريض العميق اسم وهو
الجسم فيوخذ ذلك فيقال جسم ذو نفس ناطق فهذا حد الانسان وعلى هذا القياس للفرس فان
اريد ان ينتقل الى حد الجنس فيجب ان الفصول الخاصة ويوخذ جميع ذلك المشترك للانواع مفصلا
ثم حد الجنس يجب ان يطلب حد الاجناس الاخرى المسمية الجنس المحدود فينظر ما هو المشترك
لها وما هو الخاص بالاجناس ويطلب المشترك ويضم ذلك الاسم الى اسم الفصل الخاص فيكون

حد ذلك الجنس وكذلك الى اعلى الاجناس وانما طلبنا هذا القانون الموجب لاسقاط المتضمنات
لغيرها وحفظها مع ذلك الى وقت اخر لانا ان اخذنا مثل الحيوان وضممنا اليه فصل الانسان دون فصل
الفرس وقلنا حيوان ناطق وحيوان صاهل ثم حذفنا الفصلين لم يمكنا ان نعد الحيوان مما
يبقى لانه يبقى له اسم الحيوان فقط وايضا ان اخذنا الحيوان والحساس معا فقد اخذنا الحساس
في الحد مرتين مرة مصرحا به ومرة مضمرا فلذلك حذفنا الحيوان من جملة المحمولات وايضا اذا لم
ما هو مثل لفظ الحيوان او مثل لفظ الجسم مرة اخرى بعد حذفه ولم نعده بل سردنا جميع المحمولات
سردا فلنا ان اطلنا الحد والحد يطلب فيه الايجاز فقد بان ان الغرض في الحاجة الى اخذ هذه
المعاني كلها وحذف المتضمن بعد ثبتها وعزله وفي رده مرة اخرى فاذا انعلت هنا فقد بين
الحد **فصل** في ان القسمة ايضا نافعة في التحديد وكيفية ذلك
تفصل طريقة التركيب وما فيهما من قلة الوقوع في تضييع اسم المشترك ○ ونقول ان القسمة و
ان كانت لا تقيس على الحد فهي نافعة في التحديد لان القسمة وان كانت انما توخذ منها اجزا
الحد اتصالها لازما وما هي نافعة في التحديد من وجه ثلثة احدها ان القسمة يدل على ما هو اعم وما هو
اخص فيستنبط من هذا كيفية ترتيب اجزا الحد فيجعل الاعم اولا والاخص ثانيا فيقال مثلا في حد
الانسان حيوان ذو رجلين انسي لا ذو رجلين حيوان انسي فان بين الامرين فرقا لان قولك
ذو رجلين حيوان انسي فاذا قيل الحيوان بعده للنطق تكرار وسو ترتيب واما اذا قيل حيوان
اولا فلم يقل ذو رجلين فاذا قيل ذو رجلين بعد الحيوان لم يكن خلل والثاني ان القسمة يدل على
ترتيب كل فصل مع جنس فوقه فيجعله جنسا لما تحته فيجري ترتيب الفصول على التوالي حتى يكون
ما يجتمع من الفصول انما يجتمع على توالها فلا يذهب منها شي في الوسط فاذا اريد ان يركب الحد
من الانواع الى الاجناس لم يطفر من نوع الى جنس ابعد بل الجنس الذي يليه والثالث انها يشتمل
على الفصول الذاتية كلها فلا يبقى شي من الداخلات في ماهية الشي الا وقد ضمن فيه فيكون قد
اعطينا الفصول على توالها طولا واعطيناها بتمامها او لو عرضا فانه يمكن ان نقسم الجنس الى قسمين
ليس احدهما تحت الاخر مثل الجسم ذي النفس الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك بالارادة والى الحساس

وغير الحسا

وغير الحساس مرة فيجب ان يراعى هذا في القسمة عرضا كما روعي طولا كيلا نفوت نقسم الى فصول
ذاتية متداخلة او متباينة والمتداخلة مثل المايت وغير المايت والناطق وغير الناطق والمتباينة
مثل الحساس وغير الحساس والمتحرك بالارادة وغير المتحرك بها ○ والقانون في مراعاة الوجه
الثاني والثالث حتى يحصل منه منفعة ان يكون القسمة بالذاتيات المقومات للانواع وان
يكون القسمة قسمة اولية فان القسمة التي للجنس من طريق ما هو جنس مثلا يجب ان يقسم الحيوان
اولا الى الطاير والسابح والزاحف والماشي ثم يقسم الماشي الى ذي رجلين وكثير الارجل والطاير الى
متصل الجناح ومنفصل الجناح فان قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من جهة ما هو طاير و
كذلك ان قسم الحيوان الى كثير الارجل وذي الرجلين فان قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من
جهة ما هو ماش فيجب ان يتحفظ لا ان الجنس هل يحتاج الى ان تصير له طبيعة زايدة على طبيعة
الجنسية حتى تقبل هذه القسمة او هذه القسمة له اولا فتقدم القسمة التي يكون اولا وتوخر القسمة
التي ليست اولا فاذا قسمت قسمة اولية جمعت المقسوم والفصل ثم قسمت قسمة اولية اخرى و
كذلك ينتهي الى ما لا ينقسم الا بالعدد ثم ينتصب اطراف القسمة محمولات للنوع وللتركيب فاذا
قسمت شيا مرة قسمة اولية فيجب ان تجتهد جهدك وتنظر هل توجد له قسمة اخرى اولية غير
هذه القسمة فان وجدت قسمت ايضا حتى تستوفي القسمة طولا وعرضا فتستوفي جميع المحمولات
ويجب ان يكون الفصول المقتسمة ذاتية وقد بينا كيفية ذلك في الفن الاول ثم قيل في التعليم
الاول لا القسم في تقسيمه ولا العاد في تحديده الى ان يعلم كل شي على ما ظن بعضهم اذ قال اذا تم
المنقسم قسمة تامة وجب ان يصح الانواع الاخيرة كلها بالفعل واذا حدد المحدد حدا تاما وجب ان
يذكر كل فصل للمحدود مع كل واحد من الاشياء بالفعل واذا لم يعلم كل فصل فلا سبيل الى الحد وان
لم يخالف الشي فهو هو بعينه وما ليس هو هو بعينه فهو مخالف وان وافق في النوع مثل
سقراط لافلاطن بل سقراط للانسان والمخالفات الشخصية هي بلا نهاية ويحتاج كل الى فصل
عن كل ويشبه ايضا ان يكون المخالفات النوعية عنده كذلك والصنفية فيحتاج ان يعرف فصل
الشي عن كل نوع وعن كل صنف تحت النوع فان تحت نوع ما بلا نهاية لا بد منها كلها فاجيب بان

هذا باطل اما اولا فلانه ليس كل مباينة توجب ان يكون الشي مخالفا للآخر بالذات والحد المتفقة
فان الفصول العرضية لا توجب خلافا في الجوهر والحد والاشيا المتفقة في النوع الذي له الحد
تختلف بالعرضيات ولا تبالي حين تحد النوع بتلك الاختلافات ولا يلتفت الى الاصناف ولا الاشخاص
تحت النوع الذي يحد واما ثانيا فانا اذا اخذنا الفصول بالشركة الناطق وغير الناطق وتطرفنا المحدود
انه في اي الطرفين يقع منهما فوقع مثلا في الناطق فقد فصلناه عن كل نوع تحت غير الناطق في
انها غير ناطقة ولا يحتاج ان نفصله عن الثور وحده والكلب وحده ولا يكون ايقاعنا المحدود
تحت الناطق مصادرة فانه ليس يمكن ان يقع بينهما لانه لا واسطة بينهما في جنس الحيوان
وليس يمكن ان يقع ما هو انسان وناطق تحت غير الناطق فوقوعه تحت الناطق ضروري لا
مصادرة فاذا التمسنا فصولا مثل هذه متساوية لم نحتج ان نطلب فصلا له عن كل واحد من
الانواع ويجب ان يراعى في اختيار القسمة النافعة في التحديد اغراض ثلثة احدها ان يكون
القسمة داخلة في الماهية اعني ان يكون بفصول ذاتية للانواع ويجوز ان يستعان في هذا
الباب بالمواضع المذكورة في كتاب الجدل حيث يذكر مواضع هل الشي جنس وفصل او ليس ان
يوجد من ذلك ما كان ليس مبنيا على المشهورات الساذجة ويستعان ايضا بالمواضع التي
يدل على ان الشي عرض غير مقوم لماهية الشي ليتحرز من ان يكون القسمة بفصول عرضية
والغرض الثاني ان يستفاد من القسمة الترتيب فاما في ترتيب القسمة الاول فيجعل في ترتيب
الحد ولا يجعل الاعم اولا والاخص ثانيا وان كانا بالفصلان في العموم والخصوص متقدمهما سوا
بالغاية فان لم يختلفا في هذا قلنا ان تقدم ايهما شيت وتوخر ايهما شيت والثالث ان لا يترك
يقسم حتى يبلغ الشي المحدود ان كان نوعا متوسطا او ينتهي الى اخر القسمة التي بالذاتيات
التي ليس بعدها الا القسمة بالعرضيات ان كنت تريد تحديد الانواع الاخيرة ۝ ثم قيل انك اذا احضرت
بالقسمة او باي وجه كان جميع المحمولات الداخلة فيما هو في النوع المشتركات بينها المتشابهة
في انواع كثيرة وميز الخواص بنوع ليجد الجنس فرتبه اولا ثم بالفصول فان وقع في ذلك شي
متولد على كثيرين وطلبت المحمولات الخاصة التي لواحد واحد من الكثيرين من جهة ذلك في

الحد ثم رفعت ما يخص واحدا واحدا فلم يبق شي من المعنى مشترك فاعلم ان الاسم مشترك وان تلك
الاشيا ليست متجانسة مثال ذلك انا اذا اردنا ان نحد كبر النفس فطلبنا ما يجب ان يدخل
في التركيب بان قصدت الموصوفين من الاشخاص بكبر النفس فطلبت محمولاتهم من جهة كبر
النفس فوجدت القيادس واخيلوس الشجاع واياس كل فيهم كبر النفس ووجدت ايضا
لوسندرس الصالح وسقراط الفيلسوف يوصفان بكبر النفس فطلبت الامر الموجود لواحد
واحد منهم ففي الطبقة الاولى نجد كل واحد ابى بنفسه الانفة من احتمال الضيم والاحرا عند حدث
الوقوع الضيم عليه اعتقاد ان لا يبارزه والاخير قاتل لشدة الطلب الثار من وقوع الضيم في
الطبقة الثانية نجد واحدا منهما ورد عليه خير عظيم فما بابه بسببه انه كان من البخت والاخر
ورد عليه بلا عظيم فلم يعبا به لان وروده عليه كان بحسب البخت فاذا حذفت خواص
واحد واحد من الفرقة الاولى وجدتهم تتسق لهم شي مشترك وهو قلة الاحتمال لوقوع
الضيم واذا حذفت خواص واحد واحد من الفرقة الثانية بقي لهم شي مشترك وهو قلة
المبالاة بتصريف البخت فان كان كبر النفس يقال على تلك الفرقة بحد واحد وعلى هذه الفرقة بحد
واحد وذلك الحد هو ما يبقى في كل فرقة بعد حذف العوارض الغير الذاتية لكبر النفس الذي يخص
واما اذا عمدت الى الفرقة الاولى والفرقة الثانية فحذفت خاصية هذه وخاصية تلك لم
يبق مشترك فقد علمت ان كبر النفس ليس جنسا يعم الفرقتين بمعنى واحد بل اسما فقط ولا يمكنك
في مثل هذه ان تعني في التركيب بل تنقطع بك الحال وتحلك الاستحقاق بالبخت والاتعاض
للضيم ليسا نوعين لكبر النفس فيكون كبر النفس كليا لهما وانما يكون الحد الواحد والبرهان الواحد
الكلي واحدا لا للمتفاريق الجزوية فان الطبيب يحد الصحة من حيث هي صحة كلية لا من حيث
صحة صحة ويبرهن على شفا العين لا شفا هذه العين وتلك العين بل شفا العين الكلية
الواقعة بمعنى واحد على عيون شخصية واعلم انا اذا ابتدانا في التحديد من الكليات لم يامن
اصعب شي يقع فيه وجره ايانا الى الغلط وهو الاشتراك الاسم الخفي واذا ابتدانا من الجزئيات
والجزئيات وتصعدنا من طريق المعنى الى الكليات على ما مثلنا في كبر النفس امنا الوقوع في

اشتراك الاسم لان تضليل اشتراك الاسم في الكليات اكثر وكما ان الغرض المقدم وفي القياس
والمصادر عليه للقياس هو ان يكون مظهرا للتصديق الخفي وكذلك يجب ان يكون المقدم
في الحد والمصادر عليه للحد هو ان يكون مظهر التصور الخفي وان يكون في غاية الوضوح
فقد يشتبه الاسم المشترك وقلما يقع هذا الخلل اذا اخذت من الجزويات الوحيدة اذا قيل لون
شبيه بلون او شكل شبيه بشكل فان الذي من جانب الشبه امكن ان يغلط ويظن انه معنى واحد
وخصوصا اذ هو من العوارض الذاتية بالكيفية وهما من باب الكيفية واما اذا الذي
من جانب الشكل واللون فنظر اي شكل شبيه بشكل فكان ذلك شكلا يساوي بذواياه ذوايا
شكل اخر ويتناسب اضلاعهما على التناظر واذا حذفت الخاصيات من الشبيهين لم يبق شي
مشترك فامن وقوع الغلط من اتفاق الاسم وكذلك حال الحاد في الصوت والحاد في الشكل كالزاوية
بين ان الابتداء في التحديد من الانواع ثم تركيبها بعضها الى بعض لظهور حد الجنس افضل واقرب
الى الاحتياط [illegible] في الانتفاع بقسمة الكل الى الاجزاء وتمام الكلام
في توسيط العلل المنعكسة وغير المنعكسة وتحقيق الحال فيه ٥ قال ليس يجب الامور التي
توجد في الحدود والمقاييس التي للكلي الى الجزوي ادون التشريح التي للكل الى الجزء شرتشريح
الحيوان والنبات الى اجزائه الاولى كالاعضاء الالية ثم الثانية كالاعضاء البسيطة ثم الثالثة
كالاخلاط وكذلك الى اجزاء الاجزاء وليس ينبغي ان نقتصر على ذلك فقط بل يتامل اذا اكثرت لها اجزاء
والجزويات انه ما الذي يلزم كل واحد او كل عدة من المحمولات والعوارض وايضا اي الاجزاء
يلزم اي الجزويات واعلم انا لما استنبطنا من التشريح ان الحيوان تحت الحساس وتحت ذي
النفس هكذا استنبطنا من التشريح ان الحيوان مركب من جوهر مستمسك ومن جوهر
سائل وكذلك استنبطنا لوازم الجزويات مثل ان كل حيوان اصم بيض وان كل حيوان
طاير منفصل الجناح بيض ومتصل الجناح لا بيض كل حيوان ذي قرن فلا اسنان له على
فكه الاعلى وعلمنا ان ذلك لان المادة تذهب في قرنه وكل حيوان ذي قرن فله كرش لانه
لا يجيد المضغ فيجب ان يكون لغذائه قبل وصوله الى الجوف الباطن هضم ما وكل سمكة فلا

لهما دانثال

لهما واشال هذه المستنبطات وعللها نافعة في اعطاء اللم وان لم يكن كل ما ذكرناه اعطاء علة
فانه اذا كنا حصلنا بالتشريح والتجربة معا ان الكرش يوجد لشي هو ذو قرنين وهو ذو رجل
ولكن لا لانه ذو رجل اذ قد يوجد الذي رجل اخر ولكن لانه ذو قرن اذ كل ذي قرن مثل الثور
والجدي والماعز فله كرش فاذا قيل لنا لم لهذا الحيوان كرش فقلنا لانه له قرن او قيل لنا لم ليس
كرش فقلنا لانه ليس له قرن كان هذا نافعا بوجه ما في جواب اللم وان لم يكن فيه اعطاء العلة
القريبة ولكن يجب ان يتامل ان اي معنى يلزم اي معنى بالذات حتى لا يجعله لازما لما هو اخص
منه او اعم منه وربما كان المعنى المشترك ماخوذا من طريق التناسب مثل ان الخزف للسلحفاة
كالشوك للسمك والعظم للانسان وقد يحدث مسايل كثيرة مسئلة واحدة على اختلاف استحقاق
الوحدة وذلك لكون الحد الاوسط شيا واحدا بالنوع مثل احتباس الماء في السراقة والزراقة من
الزرافة والجذب الجالد في المحجمة لكون السبب في جميعه ضرورة الخلا وعندنا فلا من جذب المغناطيس
والكهرباء سببه شي واحد وهو استثقال الهواء فيه ٥ او كون الحد الاوسط واحدا
في الجنس مثل الصدا وقوس قزح فان المتوسط بينهما واحد بالجنس وهو انه انعكاس محسوس لكن
ذلك انعكاس صوت وهذا انعكاس لون ٥ وقد يختلف مسايل مشتركة في سبب واحد فلا يكون
بالحقيقة مسئلة واحدة لان نسبتها الى الحد المتوسط ليست نسبة واحدة بل هي لهذا اقرب
ولذلك ابعد ولكن في الجملة تكون الاوساط مرتبة بعضها تحت بعض مثلا اذا سئل فقيل لم صار
النيل عند المحاق اشد سيلانا فيقال لان الشهر عند المحاق اشبه بحال الشتاء فقد تمت مسئلة ثم
يسال مسئلة اخرى ولم صار الشهر عند المحاق اشبه بحال الشتاء فيقال لان القمر ينقص ضوءه
الذي لسا فنعدم التسخين الكاين منه فلو سيل لم يكون هذا ايضا كان الجواب لان الشمس
هي التي تعيده الضوء صارت محاذية لجانبه الاعلى فهذه المسايل كلها تحت سبب واحد وهو
الاجتماع وذلك لانه اذا كان للشي مادة يلزمها هيئة ما بالضرورة وكان ايضا هناك علة فاعلة
يلزم عنها تلك الهيئة بالضرورة فواضح ان يكون توسيط المادة صالحا لايجاب وجود الهيئة و
كذلك توسط الفاعل وكذلك توسطهما مجتمعين لكنه اذا وسط ايهما كان وحده يعني في القوة

متوسط الآخر لان المادة لا تخرج الى الفعل الا بفاعل والفاعل في ذوات المادة لا تفعل الا في مادة
فيكون المتوسط التام هو مجموعهما جميعا اما بالقوة واما بالفعل فيكون كان مجموع ذلك هو
العلة الموجبة للنتيجة وان كان فيهما علل مجتمعة مثال ذلك اذا قلت ان القمر ينكسف لتوسط
الارض فقد اعطيت السبب الفاعل للكسوف وضمنت في القوة السبب القابل الكسوف
اذ المتوسط مستتر قابلا للضوء فيكون تمام التوسط اجتماع الامرين ستر وهو فعل الفاعل
وقبوله وهو حال القابل وان اعطيت العلة هيئة تقبل القمر الضوء فجعلت كريته هو
من السبب القابل فلا يتم ذلك الا ان تضيفه الى الشمس على وضع ما فيكون ضمنت السبب
الفاعل والقابل ايضا وكذلك ان اعطيت الغاية في ان قد ضمنت الفاعل والقابل فيه والا لم يجب
المعلول ولولا قبول الستر لما كان التوسط علة للكسوف ولولا مكان المنار القابل للضوء من
المفيد للضوء لما كانت الكرية علة لذلك النحو من القبول فمن هذه الجهة يكون العلة الموجبة
للنتيجة شيئا واحدا هو مجموع الجملة واما انه يجب ان يعطى فاعل دون قابل او دون غاية او
ان يعطى فاعل فقط بالفعل والقابل بالقوة او القابل فقط بالفعل والفاعل بالقوة وسائر الاقسام
فامر باطل بل يجب ان يعلم من حال اعطاء الاسباب الكثيرة حدودا وسطى انها تكون في قوة
علة واحدة في الحقيقة لان الاعطاء ما لم يشد الى مجموعها لم يكن تاما موجبا وقد يظن بسبب
هذا الفصل انه لا يجوز ان توسط في مطلوب واحد الا سبب واحد وليس كذلك على الاطلاق
بل على النحو الذي هنا وقد يظن ايضا ان العلة يجب لا محالة ان يكون مساوية للمعلول
منعكسة عليه وهذا ايضا غير واجب الا في الوجه الواحد واياه قصد في التعليم الاول و
ذلك الوجه الواحد ان يكون الاوسط علة للاكبر مطلقا وتكون طبيعة الاكبر في ماهيتها
معلولة لطبيعة معينة فيكون حيث كانت يكون معلولة لها اي اذا كان للمعلول علة واحدة
واما الوجوه الاخرى فلا يجب فيها ذلك فان الطبيعة الواحدة كالرعد تكون من اسباب كثيرة
انفع وجودا منها مثل ريح في سحاب او طفو نار فيه والسحاب نفسه طبيعة قد يكون له اسباب
كثيرة مثل صعود البخار ومثل تبرد الهواء بنفسه وكذلك الحرارة المنتشرة من القلب في الاعضاء التي

هي الحمى قد يكون لها اسباب اما اشتعال الروح او عفونة خلط او اشتعال عضو فاي هذه الاسباب
جعلت حدودا وسطى لم تحاذ المعلول وهي اخص منه وليس لقائل ان يقول لان عفونة الروح
ليس سببا للحمى كلها بل لحمى ما فلا يصلح ان يوضع علة للقياس المنتج الحمى وانما ليس له ذلك لان المحمول
في الكبرى ليس هو ايضا الحمى كلها بل حمى ما فانا اذا قلنا ان الانسان حيوان لم نعن ان الانسان كل
حيوان بل حيوان ما فيكفي في اثبات الحيوانية له ان يكون او يثبت اي حيوانية كانت وليس
يكفي في سبب الحيوانية ان يسلب اي حيوانية كانت بل الحيوانية على الاطلاق وكذلك فان
الانواع المتوسطة كل نوع منها سبب لوجود جنسه في النوع الذي دونه والاشخاص تحته فلا
يجب ان يشترط ان العلة يجب ان تكون متساوية دايما في البراهين حتى اذا كان الحد الاوسط
اخص من الاكبر لم يكن برهانا بل يجب ان يعلم ان الاسباب بعضها تدخل في الحد فتلك مساوية
لا محالة كانت مادة او فاعلة وبعضها يكون اخص من طبيعة الشيء يتضمنه ما جهته ما هو
هو حتى يتوقف وجود تلك الطبيعة على وجود ذلك السبب مثلا ان الحمى ليس غير متوقفة
في الوجود على وجود سبب بعينه من الاسباب الخاصية وايضا الحمى من جهة طبيعتها ليست
يتوقف في الوجود على ان توجد عفونة الروح فقط بل ان كان سبب اخر كان فاذا كانت
الاسباب التي هي اخص مع انها اسباب ومع انها تعطي اللم للنتيجة ليست اسبابا بالمطلق
لطبيعة الحد الاكبر لم تدخل في الحد وهذه الاسباب يكون عللا للنتيجة بالذات والحد الا
اذا كان مطلقا لا مضافا الى الاصغر بالعرض ونحن قد بينا قبل ان من الحدود الوسطى التي هي
علل ما هو علة للنتيجة فقط دون الاكبر مثل العفونة التي في الروح فانها علة لوجود الحمى في
هذا البدن لا لوجود الحمى على الاطلاق فان وجد لهذه العلل التي هي اخص امر عام فكان ذلك
علة مطابقة لمعنى المعلول منعكسة عليه كانت هذه الخواص عللا لذلك العام لا محالة يجب
ان يؤخذ يوجد بينها وبين العام آخر فذلك محال بل تقف عند عام هو بها اول بلا توسط
فيكون علل خاصة ومعلول عام والواسطة بينهما البتة من العلل مثاله ان السحاب وان كانت
تجتمع علله كلها في شدة تكثف الهواء العالي فيكون تكثف العلة المطابقة للسحاب شدة تكثف

الهوا العالي فان لشدة بكثف الهوا العالي عليه من البخار المتصاعد فالبرد فلا يجوز ان يكون
بينهما وبين شدة التكثيف بسبب عام اخر وان كان وقت آخر للامر فالبرد والبخار غير ما خوذ
في حد السحاب لذلك والعلة المكثفة حد الهوا العالي ماخوذ في حد السحاب فما كان من العلل
بهذه الحال اعني داخلة في الحد فهي منعكسة

فصل في تحقيق ما اورده المعلم الاول في معنى توسيط العلل

ومحاذاة تذهب كلامه فيه مع الايضاح فلنرجع الان الى الوجه الذي يجب ان يفهم عليه كلام المعلم الاول لئلا يعرض الشك
فنقول يجب ان يفهم كانه يقول انه وان كان قد يمكن ان يحكم بالحد الاكبر الواحد على شيئين بتوسط
سببين مثل ان يحكم ما على دوره بواسطتين احداهما ب وللاخرى ج فني مثل ذلك لا يلزم
اذا وضع المعلول لا عم موجودا ان يوضع من علله التي هي اخص اي علة كانت وانفقت ولان
توضع واحدة بعينها وان كان لا بد من ان يكون قد وجدت عليها ولكن لا كل علة وكيف اتفق
بل انما يتعين ما يتعين بسبب فقد يمكن ان يوجد ما هو بخلاف هذا وتكون العلة فيه لا يوجد
للاشياء الكثيرة الا بتوسط معلول واحد مساو لها وليكن المطلوب في المسئلة كليا او علته كلية
ويطلب لشي كلي له العلة اولا وان كانت لما كانت تحته ثانيا مثل ان جمود الرطوبة يوجب لا نجا
شي من النبات والجروع والكرم ولكن يوجد لا لشي عام وهو عرض الزرق فيكون لكل مرض الورق
او كل شجر ينتشر الزرق فان رطوبته يجمد واذا جمدت بطلت لزوجتها الطبيعية الماسكة
فانتثرت فيكون الانتثار هو الاكبر المعلول وجمود الرطوبة هو السبب والعلة وعرض الزرق
هو الذي له العلة اولا وليس الانتثار معلول جمود الرطوبة لما في ذاته ولكن بحسب جموده في موضع
فاما هو معلول له مطلقا وما كان مثل هذا انما يكون حكما معلولا في اشياء كثيرة ولكن ليس لها
اولا بل لمعنى يجمعها الاما وهي علة له لا في وجوده في موضوع فقط بل لوجوده مطلقا ففي مثل هذا
ما يجب ان يكون العلة داخلة في حد الحكم المساوي لها ولذلك كانت العلل هاهنا يجب ان لا يكون
اخص من المعلول فان الاخص من المعلول ليس علة الطبيعة الحد الاكبر المعلول على الاطلاق بل
علة لوجوده في موضوع موضوع كما اوضحنا من قبل وتلك الموضوعات يكون لا محالة مختلفة

الانواع

الانواع وقد فرضنا هاهنا ان العلة ليست لموضوع موضوع بل لامر جامع فاذن مثل هذه العلة
داخلة في الحد فهي حد مبدا برهان والاوسط في مثل هذا الموضع هو الذي يكون منعكسا الي
كل موضوع فعلى هذا يجب ان يفهم قول المعلم الاول لا يجب ان يضايق في هذا المثال من جهة ان
انتشاش الرطوبة علة ليست بالذات للانتشار بل بالعرض واما العلة للانتشار هو النقل الطبيعي
وانما الانتشاش والجمود للرطوبة انما كانت فهو علة لعدم العلة الواصلة فهو سبب لانفصال الذات
وللانتشار بالعرض يعني من اهل العالم فليت شعري هل يمكن ان لا يكون لشي واحد من العوارض
المطلوبة بالبرهان في الكل علة واحدة اي في مثل المعنى الجامع للموضوعات المختلفة لا في موضوع
موضوع ثم قد ان العلة الحقيقية الذاتية للامر فلا يمكن لا نهاية يكون حد مبدا برهان كما اوضحنا والعلة
للقياس كالعلامة والاعراض الغريبة فهو ممكن فيمكن ان يفهم انه يعني العلة التي في جميع المحمولات الموضوعات
لا علة خاصة بموضوع موضوع وكانه يقول ان مثل هذه العلة تكون مساوية للمعلول حتى ان كان
المعلول مشترك الاسم واحد شيا واحدا فالجملة علة لا يمكن ان يوجد شيا واحدا الا باشتراك الاسم
حتى يكون مساويا له وان كان المعلول جنسا للمعلولات نوعية كانت العلة جنسية لعلل نوعية وان
كان واحدا بالنسبة الى كثير كانت العلة كذلك فيجد الحد الاوسط في هذه على طبيعة الحد الاكبر فانه
ان كان الاكبر متواطيا وجب ان يكون ما يوجبه وهو علة له بالذات معنى محصلا متواطيا فان كانت
العلة من حيث هي علة محققا محصلا غير مبهم فيجب ان يكون ما يجب عنه معنى بازائه محققا محصلا
عندهم ولا مشترك يدل عليه باسم واحد واذا كان هذا هكذا فان لم يكن الاكبر محصلا فالاوسط ليس
محصلا فان خصصت مسايل لموضوعات مختلفة فيها مطلوب واحد والمطلوب لا لمعنى عام
لها فالمسئلة ليست كثيرة بل واحدة واذا احدثت لها حدود اوسطى مخصصة فليست بالحقيقة كثيرة
بل واحدة لوحدة المطلوب فان التخصيصات الملحقة به منزلة الوسطى للعلة علة المعنى في ذلك الحكم
مثل ابدال النسبة تخصص بالعدد وهنالك حد اوسط اخر وتخصص بالمقادير وهنالك حد اوسط
اخر وانما هو اولا للكم بما هو كم والحد الاوسط هو الشي المشترك للحدين الاوسطين الماخوذين في
العلمين المختلفين وهو النحو من الزيد المحمول عليه وذلك ايضا اولا للكم لكنه كالعرض للحدين الاكبرين

ولا صغرين ان خصصنا لجنس واحد فكذلك للاوسطين فاما ان لم يكن البيان مثل بيان المشابهة التي خوذه
في اللون على وجه وفي الشكل على وجه فليس يمكن ان يكون الحد الاوسط في المشابهة المطلقة
في الشيئين واحدا بوجه الا بالاسم لان المشابهة فيهما واحدة بالاسم ومختلفة في الحد فان حد
المشابهة في اللون هو اشتراكه في جنس وفي الشكل تساوي الزوايا وتناسب الاضلاع ولو
كانت المشابهة لا باشتراك الاسم بل بالتشكيك ولا اتفاق في النسبة لكان الحد الاوسط كذلك ولكن
كما يوجد في المسائل التي يطلب بها اشيا شبيهة بشكله مثل الضحى والظل والقوة وغير ذلك فقد
بان من هذا حال نسبة الحد الاوسط الى الحد الاكبر في مثل هذا الباب واما نسبته الى الحد الاصغر
فانه انما يكون منعكسا عليه اذا اخذنا الحد الاوسط والعلة اولا مثل عرض الورق فيما هو الحد
الاصغر فيقال كل شجر عريض الورق فاما ان اخذ ما هو له ثانيا فجعل حدا اصغر مثل شيء من الانواع
تحت الحد الاصغر الاول لم يجب ان ينعكس البتة مثل التينة والكرم فان انتثار الورق يكون
عليهما كليا ثم قد اعني بالكلي الفاضل عليه الزايد من قبل فانما كان يسمى كليا المتساوي الحد للشيء عليه
هناك ثم عاد المعلم الاول فاوضح ما ذهب اليه المذهب فقال انه قد يجوز ان يكون علل كثيرة
وهي مع كثرتها اخص من المعلول ويكون عليه لشيء واحد لكن في موضوعات مختلفة مثل ان علة
العمر اما في الناس وذوي الاربع فعظم المرارة واما في الطير فيبس المزاج او شيء اخر واما الشيء الواحد
في شيء واحد فلا يجوز ان يكون علل مختلفة اي العلل التي يعطي بالتمام على نحو ما قلنا في الصدد ولسائل
ان يسأل انه اذا انعكس على الموضوع علة اعم منه لا ينعكس على الموضوع مثلا ان هذا السحاب ان كان
من برودة تكثيف الهواء وسحاب اخر كان من بخار دون تكثيف هوا او في احدهما علة تكاثف الهواء هو
البرد وفي الاخر كانت العادة فما هو العلة الخاصية بالسحاب الاول وايما هي العلة الخاصية بالسحاب
الثاني والجواب ان الخاص بالاول هو الاقرب اليه اعني البرد وبالثاني الاقرب اليه وهو البخار
والخاص بالسحاب المطلق هو الاقرب اليه وهو تكثف الهوا وبالجملة فان العلل للموضوعات
الخاصية هي العلل الخاصية والعلة للموضوع العام هي العلة العامة وقد عرفت معنى هذا الخاص و
العام في العلل وايضا اذا كان بين الطرفين اوساط متعاكسة بعضها على بعض فالعلة للاصغر

هو الاقرب اليه منه ثم انها علة لوجود العلة الثانية لها التي هي اقرب من المحمول والعلة للاكبر
هي الاقرب من الاكبر فقد عرفت الفرق بين علة النتيجة وعلة الاكبر وحده فان الاول هو علة النتيجة
بما هو اقرب من الاصغر فهو اولى بالعلية النتيجة والثاني هو علة للاكبر وحده وليست اعني بعلة
للنتيجة في هذا الموضع علة التصديق بها بل علة وجودها في نفسها

فصل في خاتمة الكلام في البرهان

قد تبين من قبل ان العلم بمبادي البرهان
يجب ان يكون اكد من العلم بنتايج البرهان فلنشك انه هل كلاهما علم بالقوة واحدة او
احدهما علم والاخر شيء اخر وبقوة اخرى ثم لا يخلو اما ان يكون من وجوده فينا كما خلقنا ونحن نعلمها
منذ ذلك الوقت [illegible] يكون عندنا علم وكنا لا نفطن له حتى استكملنا وليس يجوز ان يكون
عندنا علم برهاني لا نعلمه فكيف علم اصح من البرهان والكنا نعلم ثم نسينا حتى كنا نعلم وفي اي
وقت نسينا وليس يجوز ان نعلمها ونحن اطفال وننساها بعد الاستكمال ثم نتذكرها بعد مدة
[illegible] عند الاستكمال فاذن الحق انا نكون غافلين عن مبادي البرهان اولا ثم انا نقتنصها ونحصلها
تحصيلا مجهولا بغير برهان وان كان ببرهان احتجت الى مبادي قبل المبادي الاول وهذا
[illegible] فلا سبيل الى حل هذا الموضع الا ان يكون عندنا قوة من شانها ان تعلم اشياء بلا تعلم
ولها اعوان تكون معونتها على جهة غير جهة المعونة في التعليم وتلك الاعوان هي الظاهر
ولها الباطن الموجودين في الحيوان كله او اكثره فان الحس الظاهر وان وجد في الحيوانات كلها فان
الحس الباطن الحافظ لما يورد الحس الى النفس ربما لا يوجد لكل حيوان فربما يكون في بعضها
لعدم ثبات شيء في الدود والذباب والفراش التي تتعرض للنار ثم تنسى انها تؤذيه فترجع اليها
واما الحيوانات الكاملة فيبقى عندها ما اخذ [illegible] من الحواس مدة طويلة والحيوانات تاخذ
بقواها المدركة شيين احدهما صورة المحسوس [illegible] مخصصة كخلقة الذيب المصادف لها وخلقة
المحسن المصاحب لها من الناس وانما تاخذ هذه الصورة وتخزنها في الخيال وهي في مقدم الدماغ والثاني
معنى المحسوس مثل منافاة الذيب وموافقة المحسن وهذا القسم مما لا يدركه الحيوان بالحس بل
بقوة مميزة لها كالعقل لنا وتنسى وهما وتخزنه في قوة اخرى تسمى ذاكرة وهي في مؤخر الدماغ وهذه

القوة الباطنة للانسان اقوى وخاصة قوة التذكر والحفظ والوهم فالحس والوهم يوكدان التحرز
في الصورة وفي الحافظة بالتكرير ثم ان القوة المعدة للعلوم الاولى فينا تطالع هذه الاوهام
الباطنة فتميز الشبيه والمخالف وتنزع عن كل صورة ما لها بالعرض وتجرد ما بالذات فيحصل
فيها اول شي تصور البسائط ثم تركب تلك البسائط بعضها ببعض بعونة قوة تسمى مفكرة
وتفصل بعضها عن بعض فيلوح لها في تلك المعاني تركيبات مما اتفق ان كان منها ما من
شانها ان تعلم بلا تعلم ولا وسط علمته وخزنته مثل ان الكل اعظم من الجزء وفي كثير منها يستعبد
حكم التركيب والتفصيل من الحس على سبيل التجربة وقد قلنا ما معنى التجربة فاذن السبب في انا
لم نعلم هذه المبادي هو فيما اثباتنا سببا ايضا لها وهو التصور ... الاولي وان
لم يكن لها مبادي من جهة التصديق فلها مبادي من جهة التصور فاما مباديه ... تصور
فيكتسب بالحس والعقل والتوهم فلذا اكتسبت امكن ان يورد التركيب بها والتفصيل
التصديق فيتصور من حيث هي مركبة ومنفصلة وبعد هذا التصور يعقلها بان
هذا التصور احد مباديها وكان الحفظ يتاكد بمحسوسات متشابهة متكررة
التجربة تتاكد بل يعتقد بمحفوظات متشابهة متكررة فيكون بهذا الوجه لها ان
الكليات المتصورة والكليات المصدق بها بلا برهان فيكون اسا وهذا بوجه
وجه التعلم والتعليم ويكون انا حصلنا ها من قبل ان بسائطها لم تحلنا ولم تخطر
استفاد الواحد منا من الحس والتخيل بسائطها على النحو المذكور ولاح لنا تاليفها كا
سبب حصد يقينا بها لذاتنا اذا كان متصلا بالفيض الالهي الذي لا ...
واما سائر العلوم فتستفاد اما من التجربة واما بوسط فتسبقها ... بوجهين وجه
البسائط للذهن وعدم الوسط والتجربة والاوائل السابقة بينهما سبقها احد السببين
هو الاول وقد يشبه المعلم الاول حال اجتماع صورة الكلي في النفس بحال اجتماع الصف في الحرب
فانه اذا وقعت هزيمة وثبت واحد نقصده اخر ووقف معه ثم يلحقهما ثالث وانضم اليه
جند واحد واحد حتى انتظم الصف ثانيا فيكون الصف ينتظم قليلا قليلا وكذلك العلم والصورة

الكلي وذلك استغنى عن الملك المنان
تمت

متكاثرة
اللفظ اما ان يكون المعنى المعنى والمعنى متحد للفظ او كان له معان
او كان المعنى واحدا الفاظ متكاثرة والاول ينقسم على ثلثة اقسام
لان معنى الواحد للفظ الواحد اما شخص كالاعلام الشخصية او نوعي
وذلك متواطئ ان اتفق وت افراده لك النوع كالانسان ومشكك
ان لم تتفق كالوجود والثاني ينقسم على اربعة اقسام لان
كل واحد من المعاني المتكاثرة اما يكون معنى حقيقيا للفظ او كان
المعنى الحقيقي واحدا ويستعمل في الباقي مجازا فالاول يسمى بالحقيقة
والمجاز كلفظ الاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس والرجل الشجاع
والاول اما لم يكن بين المعاني ملاحظا او كان فالاول يسمى بالمشترك
اللفظي كلفظ العين والثاني اما ان يكون الملاحظة ملاحظة
المناسبة او ملاحظة عدم المناسبة الاول منقول والثاني
مرتجل والثالث قسم واحد ويسمى بالمترادف كالاسد والليث